

## سورة النور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١﴾﴾

مقصود هذه السورة ذكر أحكام العفاف والستر. وكتب عمر رضي الله عنه إلى أهل الكوفة: علموا نساءكم سورة النور (١). وقالت عائشة رضي الله عنها: لا تُتزلوا النساء الغُرف ولا تعلموهن الكتابة وعلموهن سورة النور والغزل (٢). ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ قرئ بتخفيف الراء؛ أي فرضنا عليكم وعلى من بعدكم ما فيها من الأحكام. وبالتشديد (٣): أي أنزلنا فيها فرائض مختلفة. وقرأ أبو عمرو: ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ بالتشديد أي قطعناها في الإنزال نُجماً نُجماً. والفرض القطع؛ ومنه فُرُضَةُ القوس. وفرائض الميراث وفرض النفقة. وعنه أيضاً «فَرَضْنَاهَا» فصلناها وبينناها. ، وقيل: هو على التثنية؛ لكثرة ما فيها من الفرائض. والسورة في اللغة اسم للمنزلة الشريفة؛ ولذلك سُميت السورة من القرآن سورة. قال زهير (٤):

لم تر أن الله أعطاك سورة ترى كل ملكٍ دونها يتذبذب

وقد مضى في مقدمة الكتاب القول فيها. وقرئ «سورة» بالرفع على أنها مبتدأ وخبرها ﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾؛ قاله أبو عبيدة والأخفش. وقال الزجاج والفرّاء والمبرد: «سورة» بالرفع لأنها خبر الابتداء؛ لأنها نكرة ولا يبتدأ بالنكرة في كل موضع، أي هذه سورة. ويحتمل أن يكون قوله: «سورة» ابتداء وما بعدها صفة لها أخرجتها عن حدّ النكرة المحضة فحسن الابتداء لذلك، ويكون الخبر في قوله: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي». وقرئ «سورة» بالنصب، على تقدير أنزلنا سورة أنزلناها. وقال الشاعر:

والذئب أخشاه إن مررتُ به وحدي وأخشى الرياح والمطرأ

أو تكون منصوبة بإضمار فعل؛ أي اتل سورة. وقال الفرّاء: هي حال من الهاء والألف، والحال من المكنى يجوز أن يتقدم عليه.

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشَهِدَ عَذَابُهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾﴾

(١) ذكره أبو عبيد (ص ١٢٨) في الفضائل عن حارثة بن مضرب، عن عمر، وحارثة وثقه يحيى، وقال أحمد: حسن الحديث، وقال ابن المديني: متروك كما في الميزان (٢/ ١٨٣).

(٢) موضوع: الحاكم (٢/ ٤٣٠) في المستدرک، وتعقبه الذهبي فقال: «موضوع، وأفته عبد الوهاب بن الضحاک، وقال أبو حاتم: كذاب».

(٣) قراءة متواترة: تقريب النشر (ص ١٤٩).

(٤) البيت للناطقة الذبياني وليس لزهير.

فيه اثنتان وعشرون مسألة (١):

الأولى: قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ كان الزَّانَا في اللغة معروفاً قبل الشرع، مثل اسم السرقة والقتل. وهو اسمٌ لوطء الرجل امرأة في فرجها من غير نكاح ولا شبهة نكاح بمطاعتهما. وإن شئت قلت: هو إدخال فرج في فرجٍ مشتَهَى طبعاً محرماً شرعاً؛ فإذا كان ذلك وجب الحدّ. وقد مضى الكلام في حدّ الزنا وحقيقته وما للعلماء في ذلك. وهذه الآية ناسخة لآية الحبس وآية الأذى اللتين في سورة «النساء» (٢) باتفاق.

الثانية: قوله تعالى: ﴿مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ هذا حدّ الزاني الحر البالغ البكر، وكذلك الزانية البالغة البكر الحرة. وثبت بالسنة تغريب عام؛ على الخلاف في ذلك (٣). وأما المملوكات فالواجب خمسون جلدة؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أْتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥] وهذا في الأمة، ثم العبدُ في معناها. وأما المُحْصَن من الأحرار فعليه الرَّجْم دون الجلد. ومن العلماء من يقول: يجلد مائة ثم يُرْجَم. وقد مضى هذا كله مهجداً في «النساء» فأغنى عن إعادته، والحمد لله.

الثالثة: قرأ الجمهور ﴿الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي﴾ بالرفع. وقرأ عيسى بن عمر الثَّقَفِيُّ «الزانية» بالنصب، وهو أوجه عند سيبويه؛ لأنه عنده كقولك: زيداً ضرب. ووجه الرفع عنده: خبر ابتداء، وتقديره: فيما يتلى عليكم (حكم) الزانية والزاني. وأجمع الناس على الرفع وإن كان القياس عند سيبويه النصب. وأما الفراء والمبرد والزجاج فإن الرفع عندهم هو الأوجه، والخبر في قوله: ﴿فَأَجْلِدُوا﴾؛ لأن المعنى: الزانية والزاني مجلودان بحكم الله؛ وهو قول جيد، وهو قول أكثر النحاة. وإن شئت قدّرت الخبر: ينبغي أن يجلدوا. وقرأ ابن مسعود «والزان» بغير ياء.

الرابعة: ذكر الله سبحانه وتعالى الذَّكَرَ والأنثى، والزاني كان يكفي منهما؛ فقيل: ذكرهما للتأكيد؛ كما قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]. ويحتمل أن يكون ذكرهما هنا لتسلا يظن ظان أن الرجل لما كان هو الواطئ والمرأة محل ليست بواطئة فلا يجب عليها حد؛ فذكرها رفعا لهذا الإشكال الذي أوقع جماعة من العلماء منهم الشافعي. فقالوا: لا كفارة على المرأة في الوطء في رمضان؛ لأنه قال: جمعت أهلي في نهار رمضان؛ فقال له النبي ﷺ: «كفّر» (٤). فأمره بالكفارة، والمرأة ليست بمجماعة ولا واطئة.

الخامسة: قُدِّمَت «الزَّانِيَةُ» في هذه الآية من حيث كان في ذلك الزمان زنى النساء فاش، وكان لإماء العرب وبغايا الوقت رايات، وكنّ مجاهرات بذلك. وقيل: لأن الزنا في النساء أعر وهو لأجل الحبل أضر. وقيل: لأن الشهوة في المرأة أكثر وعليها أغلب؛ فصدّرها تغليظاً لتردّع شهوتها، وإن كان قد رُكِبَ فيها حياء لكنها إذا زنت ذهب الحياء كله. وأيضاً فإن العار بالنساء ألحق إذ موضوعهنّ

(١) في المطبوعات: «فيه إحدى وعشرون مسألة»، والصواب ما أثبتناه، كما هو موجود في أصل الكتاب.

(٢) عند الآيتين (١٥، ١٦).

(٣) خالف في ذلك الأحناف فلم يقولوا بالتغريب، وذلك لعدم ثبات الحديث عندهم، والحديث صحيح.

(٤) مطلق عليه: البخاري (١٩٣٦) في الصوم، ومسلم (١١١١/ ٩٤٠٨١) في الصيام.

الحجب والصيانة فقدم ذكرهن تغليظاً واهتماماً.

السادسة: الألف واللام في قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ للجنس، وذلك يعطي أنها عامة في جميع الزناة. ومن قال بالجلد مع الرجم قال: السنة جاءت بزيادة حكم فيقام مع الجلد. وهو قول إسحاق ابن رَاهُوِيَه والحسن بن أبي الحسن، وفعله علي بن أبي طالب رضي الله عنه بشرأحة، وقد مضى في «النساء»<sup>(١)</sup> بيانه. وقال الجمهور: هي خاصة في البكرين، واستدلوا على أنها غير عامة بخروج العبيد والإماء منها.

السابعة: نص الله سبحانه وتعالى على ما يجب على الزانين إذا شهد بذلك عليهما؛ على ما يأتي، وأجمع العلماء على القول به. واختلفوا فيما يجب على الرجل يوجد مع المرأة في ثوب واحد؛ فقال إسحاق بن رَاهُوِيَه: يضرب كل واحد منهما مائة جلدة. وروي ذلك عن عمر وعلي، وليس يثبت ذلك عنهما. وقال عطاء وسفيان الثوري: يؤدبان. وبه قال مالك وأحمد؛ على قدر مذاهيمهم في الأدب. قال ابن المنذر: والأكثر ممن رأيناه يرى على من وجد على هذه الحال الأدب. وقد مضى في «هود» اختيار ما في هذه المسألة، والحمد لله وحده.

الثامنة: قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ دخلت الفاء لأنه موضع أمر والأمر مضارع للشرط. وقال المبرد: فيه معنى الجزاء، أي إن زنى زان فافعلوا به كذا، ولهذا دخلت الفاء؛ وهكذا ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

التاسعة: لا خلاف أن المخاطب بهذا الأمر الإمام ومن ناب منابه. وزاد مالك والشافعي: السادة في العبيد. قال الشافعي: في كل جلد وقطع. وقال مالك: في الجلد دون القطع. وقيل: الخطاب للمسلمين؛ لأن إقامة مراسم الدين واجبة على المسلمين، ثم الإمام ينوب عنهم؛ إذ لا يمكنهم الاجتماع على إقامة الحدود.

العاشرة: أجمع العلماء على أن الجلد بالسوط يجب. والسوط الذي يجب أن يجلد به يكون سوطاً بين سوطين، لا شديداً ولا ليناً. وروى مالك عن زيد بن أسلم أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ؛ فدعا له رسول الله ﷺ بسوط، فأتي بسوط مكسور، فقال: «فوق هذا» فأتي بسوط جديد لم تقطع ثمرته<sup>(٢)</sup>، فقال: «دون هذا» فأتي بسوط قد ركب به<sup>(٣)</sup> ولان. فأمر به رسول الله ﷺ فجلد... الحديث<sup>(٤)</sup>. قال أبو عمر: هكذا روى هذا الحديث مرسلأ جميع رواة

(١) عند الآية (١٦).

(٢) تقطع ثمرته: طرفه الذي في أسفله. النهاية (١/ ٢٢١) لابن الأثير.

(٣) قد ركب به: انكسرت حدته، ولم يخلق، كما أنه لم يبلغ من اللين مبلغاً لا يالم الشخص الذي يضرب به.

(٤) مرسل: مالك في الموطأ - حديث رقم (١٢) - كتاب الحدود - باب (٢)، وقال ابن عبد البر: «هكذا روى الحديث مرسلأ جماعة الرواة للموطأ ولا أعلمه يستند بهذا اللفظ من وجه من الوجوه».

قلت: وفي التلخيص الجبير (٤/ ١٠٦، ١٤٥) جاء له الحافظ بشاهد عن عبد الرزاق عن مَعْمَر عن يحيى بن أبي كثير، وآخر عن ابن وهب من طريق كريب مولى ابن عباس بمعناه، ثم قال: «فهذه المراسيل الثلاثة يشد بعضها بعضاً» انتهى.

الموطأ، ولا أعلمه يسند بهذا اللفظ بوجه من الوجوه، وقد روى معمر بن يحيى بن أبي كثير عن النبي ﷺ مثله سواء. وقد تقدم في «المائدة» ضرب عمر قدامة<sup>(١)</sup> في الخمر بسوط تام. يريد وسطاً.

الحادية عشرة: اختلف العلماء في تهريد للجلود في الزنا؛ فقال مالك وأبو حنيفة وغيرهما: يجرد، ويترك على المرأة ما يسترها دون ما يقيها الضرب. وقال الأوزاعي: الإمام مخير إن شاء جرد وإن شاء ترك. وقال الشَّعْبِيُّ والنَّخَعِيُّ: لا يجرد، ولكن يترك عليه قميص. قال ابن مسعود: لا يحل في هذه الأمة تهريد ولا مده؛ وبه قال **المهدي**.

الثانية عشرة: اختلف العلماء في كيفية ضرب الرجال والنساء؛ فقال مالك: الرجل والمرأة في الحدود كلها سواء، لا يقام واحد منهما؛ ولا يجزي عنده إلا في الظهر. وأصحاب الرأي والشافعي يرون أن يُجلد الرجل وهو واقف، وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وقال الليث بن سعد وأبو حنيفة والشافعي: الضرب في الحدود كلها وفي التعزير مجرداً قائماً غير ممدود؛ إلا حد القذف فإنه يضرب وعليه ثيابه. وحكاة المهدي في «التحصيل» عن مالك. وينزع عنه الحشؤ والقرو. وقال الشافعي: إن كان مده صلاحاً مُد.

الثالثة عشرة: اختلفوا في المواضع التي تضرب من الإنسان في الحدود؛ فقال مالك: الحدود كلها لا تضرب إلا في الظهر، وكذلك التعزير. وقال الشافعي وأصحابه: يُتَّقَى الوجه والفرج وتضرب سائر الأعضاء؛ وروي عن علي. وأشار ابن عمر بالضرب إلى رِجْلَيْ أمة جلدتها في الزنا. قال ابن عطية<sup>(٢)</sup>: والإجماع في تسليم الوجه والعورة والمقاتل. واختلفوا في ضرب الرأس؛ فقال الجمهور: يُتَّقَى الرأس. وقال أبو يوسف: يضرب الرأس. وروي عن ابنه فقالا: يضرب الرأس. وضرب عمر رضي الله عنه صبيفاً<sup>(٣)</sup> في رأسه وكان تعزيراً لا حداً. ومن حجة مالك ما أدرك عليه الناس، وقوله عليه السلام: «البينة والإحد في ظهرك»<sup>(٤)</sup> وسيأتي.

الرابعة عشرة: الضرب الذي يجب هو أن يكون مؤلماً لا يجرح ولا يَبْضَع، ولا يُخرج الضارب يده من تحت إبطه. وبه قال الجمهور، وهو قول علي وابن مسعود رضي الله عنهما. وأتى عمر رضي الله عنه برجل في عهد فأتى بسوط بين سوطين وقال للضارب: اضرب ولا يَرى إبطك؛ وأعط كل عضو حقه<sup>(٥)</sup>. وأتى رضي الله عنه بشارب فقال: لأبعثك إلى رجل لا تأخذك فيك هواة؛ فبعثه إلى مطيع بن الأسود المهدي فقال: إذا أصبحت الغد فاضربه الحد؛ فجاء عمر رضي الله عنه وهو يضربه ضرباً شديداً فقال: قتلت الرجل كم ضربته؟ فقال: ستين؛ فقال: أئص منه بعشرين. قال أبو عبيدة:

(١) سبق في سورة المائدة .

(٢) المحرر الوجيز (١١ / ٢٦٤) .

(٣) هو (صبيغ بن عيل) وقصته عند أحمد (١ / ٤٤٦) رقم (٧١٧) في فضائل الصحابة ، ومن طريق آخر عند الدارمي (١٤٤) في المقدمة .

(٤) صحيح : جزء من حديث اللعان كما عند البخاري (٤٧٤٧) في التفسير ، وسيأتي كاملاً إن شاء الله تعالى .

(٥) حسن : البيهقي (٨ / ٣٢٦) في الكبرى ، وابن أبي شيبة (٥ / ٥٢٩) في المصنف ، وعبد الرزاق (٧ / ٣٦٩) في المصنف .

قوله «أَقْصَّ عَنْهُ عَشْرِينَ»<sup>(١)</sup> يقول: اجعل شدة هذا الضرب الذي ضربته قصاصاً بالعشرين التي بقيت ولا تضربه العشرين. وفي هذا الحديث من الفقه أن ضرب الشارب ضرب خفيف. وقد اختلف العلماء في أشد الحدود ضرباً وهي:

**الحاشية عشرة:** فقال مالك وأصحابه والليث بن سعد: الضرب في الحدود كلها سواء، ضرب غير مُبْرَح، ضرب بين ضربين. وهو قول الشافعي رضي الله عنه. وقال أبو حنيفة وأصحابه: التعزير أشد الضرب؛ وضرب الزنا أشد من الضرب في الخمر، وضرب الشارب أشد من ضرب القذف. وقال الثوري: ضرب الزنا أشد من ضرب القذف، وضرب القذف أشد من ضرب الخمر. احتج مالك بورود التوقيف على عدد الجلادات، ولم يرد في شيء منها تخفيف ولا تثقيل عمن يجب التسليم له. احتج أبو حنيفة بفعل عمر، فإنه ضرب في التعزير ضرباً أشد منه في الزنا. احتج الثوري بأن الزنا لما كان أكثر عدداً في الجلادات استحال أن يكون القذف أبلغ في النكابة. وكذلك الخمر؛ لأنه لم يثبت فيه الحد إلا بالاجتهاد، وسبيل مسائل الاجتهاد لا يقوي قوة مسائل التوقيف.

**السادسة عشرة:** الحد الذي أوجب الله في الزنا والخمر والقذف وغير ذلك ينبغي أن يقام بين أيدي الحكام، ولا يقيمه إلا فضلاء الناس وخيارهم يختارهم الإمام لذلك. وكذلك كانت الصحابة تفعل كلما وقع لهم شيء من ذلك، رضي الله عنهم. وسبب ذلك أنه قيام بقاعدة شرعية وقربة تعبدية، تجب المحافظة على فعلها وقدرها ومحلها وحالتها، بحيث لا يُتعدى شيء من شروطها ولا أحكامها؛ فإن دم المسلم وحرمة عظيمة، فتجب مراعاته بكل ما أمكن. روى [أصحاب] الصحيح عن حصين بن المنذر أبي ساسان قال: شهدت عثمان بن عفان وأبي بالوليد قد صلى الصبح ركعتين ثم قال: أزيدكم؟ فشهد عليه رجلان، أحدهما حمران أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رآه يتقيأ؛ فقال عثمان: إنه لم يتقيأ حتى شربها؛ فقال: يا علي قم فاجلده. فقال علي: قم يا حسن فاجلده. فقال الحسن: وكل حارها من تولي قارها (فكانه وجد عليه) فقال: يا عبد الله بن جعفر، قم فاجلده؛ فجلده وعلي يعدد... الحديث<sup>(٢)</sup>. وقد تقدم في «المائدة». فانظر قول عثمان للإمام علي: قم فاجلده.

**السابعة عشرة:** نص الله تعالى على عدد الجلد في الزنا والقذف، وثبت التوقيف في الخمر على ثمانون من فعل عمر في جميع الصحابة على ما تقدم في «المائدة»، فلا يجوز أن يُتعدى الحد في ذلك كله. قال ابن العربي<sup>(٣)</sup>: «وهذا ما لم يتسابع الناس في الشر ولا احتلوت لهم المعاصي، حتى يتخذوها ضراوة»<sup>(٤)</sup> ويعطفون عليها بالهوادة فلا يتأهوا عن منكر فعلوه؛ فحيثما تتعين الشدة ويزاد

(١) البيهقي (٨ / ٣١٧) في سننه الكبرى .

(٢) صحيح : مسلم (٧-١٧) في الحدود عن أبي ساسان به . وقوله : (ول حارها من تولي قارها) هذا مثل من أمثال العرب قصد به : كما أن عثمان وأقاربه يتولون هنيء الخلافة ويختصمون به ، يتولون نكدها وقاذوراتها ، مقيد : فليتول هذا الجلد إما عثمان رضي الله عنه ، أو بعض خاصة أقاربه الأذنين . انتهى مختصراً من شرح مسلم (١١ / ٢١٩) للنووي - رحمه الله .

(٣) أحكام القرآن (٣ / ١٣٢٧) للقاضي ابن العربي المالكي .

(٤) الضراوة : العادة . اللسان «ضرا» .

الحدّ لأجل زيادة الذنب. وقد أتى عمر بسكران في رمضان فضربه مائة؛ ثمانين حدّ الخمر وعشرين لهتك حرمة الشهر. فهكذا يجب أن تركب العقوبات على تغليظ الجنايات وهتك الحرمات. وقد لعب رجل بصبيّ فضربه الوالي ثلثمائة سوط فلم يغيّر ذلك مالك حين بلغه، فكيف لو رأى زماننا هذا بهتك الحرمات والاستهتار بالمعاصي، والنظاهر بالمنكر وبيع الحدود واستيفاء العبيد لها في منصب القضاة، لمات كمدأ ولم يجالس أحداً؛ وحسبنا الله ونعم الوكيل».

قلت: ولهذا المعنى والله أعلم زيد في حدّ الخمر حتى انتهى إلى ثمانين. وروى الدارقطني «حدثنا القاضي الحسين بن إسماعيل حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي حدثنا صفوان بن عيسى حدثنا أسامة بن زيد عن الزهري قال: أخبرني عبد الرحمن بن أزهر قال: رأيت رسول الله ﷺ يوم حنين وهو يتخلل الناس يسأل عن منزل خالد بن الوليد، فأتني بسكران، قال: فقال رسول الله ﷺ لمن عنده فضربوه بما في أيديهم. وقال: وحثاً رسول الله ﷺ عليه التراب. قال: ثم أتني أبو بكر رضي الله عنه بسكران، قال: فتوخى الذي كان من ضربهم يومئذ؛ فضرب أربعين. قال الزهري: ثم أخبرني حميد بن عبد الرحمن عن ابن وبرة الكلبي قال: أرسلني خالد بن الوليد إلى عمر، قال: فأتيته ومعه عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وعليّ وطلحة والزبير وهم معه مستكون في المسجد فقلت: إن خالد بن الوليد أرسلني إليك وهو يقرأ عليك السلام ويقول: إن الناس قد انهمكوا في الخمر وتحاقروا العقوبة فيه؛ فقال عمر: هم هؤلاء عندك فسألهم. فقال عليّ: نراه إذا سكر هذى وإذا هذى افتري وعلى المقري ثمانون؛ قال فقال عمر: أبلغ صاحبك ما قال. قال: فجلد خالد ثمانين وعمر ثمانين. قال: وكان عمر إذا أتى بالرجل الضعيف الذي كانت منه الذلّة ضربه أربعين. قال: وجلد عثمان أيضاً ثمانين وأربعين<sup>(١)</sup>. ومن هذا المعنى قوله ﷺ: «لو تأخر الهلال لزدتكم كالمكّل لهم حين أبوا أن ينتهوا»<sup>(٢)</sup>. في رواية: «لو مدّ لنا الشهر لواصلنا وصالاً يدع المتعمقون تعمقهم»<sup>(٣)</sup>. وروى حامد بن يحيى عن سفيان عن مسعر عن عطاء بن أبي مروان أن علياً ضرب النجاشي في الخمر مائة جلدة؛ ذكره أبو عمر ولم يذكر سببه<sup>(٤)</sup>.

**الثامنة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ أي لا تمتنعوا عن إقامة الحدود شفقة على المحدود، ولا تخففوا الضرب من غير إيجاع؛ هذا قول جماعة أهل التفسير. وقال الشَّعْبِيُّ والنَّخَعِيُّ وسعيد بن جبيرة: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ قالوا في الضرب والجلد<sup>(٥)</sup>. وقال أبو هريرة رضي الله عنه: إقامة حدّ بأرضٍ خيرٌ لآهلها من مطر أربعين ليلة؛ ثم قرأ هذه الآية<sup>(٦)</sup>. والرأفة: أرق الرحمة. وقرئ

(١) كذا عند الدارقطني (٣/ ١٥٧) في سننه، والبيهقي (٨/ ٣٢٠).

(٢) متفق عليه: البخاري (١٩٦٥) في الصوم، ومسلم (١١٠٣) في الصيام، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) هذه رواية مسلم (٤/ ١١٠٥) في الصيام.

(٤) هذا بعيد، وعطاء بن أبي مروان هو الأسلمي أبو مصعب المدني روى عن أبيه ولا أعرف له سماعاً من علي رضي الله عنه.

(٥) الطبري (١٨/ ٧١) في تفسيره، وابن أبي حاتم (٤/ ١٠) في تفسيره.

(٦) حسن: ابن ماجه (٢٥٣٨) في الحدود، وحسنه الألباني عند ابن ماجه (ص ٣٢)، - ط مكتبة المعارف -

«رَأْفَةٌ» بفتح الالف (١) على وزن فَعَلَةٌ. وقرئ «رَأْفَةٌ» على وزن فَعَالَةٌ؛ ثلاث لغات، وهي كلها مصادر، أشهرها الأولى؛ من رَأَفَ إذا رَقَّ وَرَحِمَ. ويقال: رَأْفَةٌ ورَأْفَةٌ؛ مثل كَأْبَةٌ وكَأْبَةٌ. وقد رَأَفْتُ به ورَأَفْتُ به. والرؤوف من صفات الله تعالى: العطوف الرحيم.

التاسعة عشرة: قوله تعالى: ﴿فِي دِينِ اللَّهِ﴾ أي في حُكْمِ الله؛ كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧٦] أي في حكمه. وقيل: ﴿فِي دِينِ اللَّهِ﴾ أي في طاعة الله وشرعه فيما أمركم به من إقامة الحدود. ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ثم قرَّره على معنى التثبيت والحض بقره تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾. وهذا كما تقول لرجل تحضه: إن كنت رجلاً فافعل كذا أي هذه أفعال الرجال.

للعشرون: قوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ قيل: لا يشهد التعذيب إلا من لا يستحق التأديب. قال مجاهد: رَجُلٌ فما فوقه إلى ألف (٢). وقال ابن زيد: لا بد من حضور أربعة قياساً على الشهادة على الزنا (٣)، وأن هذا باب منه؛ وهو قول مالك والليث والشافعي. وقال عكرمة وعطاء: لا بد من اثنين؛ وهذا مشهور قول مالك، فرأها موضع شهادة. وقال الزهري: ثلاثة؛ لأنه أقل الجمع. الحسن: واحد فصاعداً، وعنه عشرة (٤). الربيع: ما زاد على الثلاثة. وحجة مجاهد قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأِنْ طَائِفَتَانِ﴾ [الحجرات: ٩]، ونزلت في تقاتل رجلين؛ فكذلك قوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾. والواحد يسمى طائفة إلى الألف؛ وقاله ابن عباس وإبراهيم (٥). وأمر أبو بَرزَةَ الأسلمي بجارية له قد زنت وولدت فألقى عليها ثوباً، وأمر ابنه أن يضربها خمسين ضربة غير مُبْرَحٍ ولا خفيفٍ لكن مؤلم، ودعا جماعة ثم تلا: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٦).

الحادية والعشرون: اختلف في المراد بحضور الجماعة: هل المقصود بها الإغلاظ على الزناة والتوبيخ بحضرة الناس، وأن ذلك يردع المحدود، ومن شهده وحضره يتعظ به ويزدجر لأجله، ويشيع حديثه فيعتبر به من بعده، أو الدعاء لهما بالتوبة والرحمة؛ قولان للعلماء.

الثانية والعشرون: روي عن حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «يا معاشر الناس اتقوا الزنا فإن فيه ست خصال ثلاثاً في الدنيا وثلاثاً في الآخرة: فأما اللواتي في الدنيا فيذهب البهاء، ويورث الفقر، وينقص العمر، وأما اللواتي في الآخرة: فيوجب السخط وسوء الحساب والخلود في النار» (٧). وعن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «إن أعمال أمتي تعرض علي في كل جمعة مرتين فاشتد غضب

(١) قراءة سبعية متواترة: تقرب النشر (ص ١٤٩)، والإقناع (٢/ ٧١١).

(٢) صحيحان إليهما: تفسير الطبري (١٨/ ٧٤)، ومن طريق آخر عن مجاهد قد رواه ابن أبي حاتم (٨/ ١٠).

(٤) أنظر: تفسير ابن أبي حاتم (٩/ ١٠).

(٥) ضعيف: منقطع بين علي بن أبي طلحة وابن عباس كما عند ابن أبي حاتم (٨/ ١٠) في تفسيره.

(٦) ضعيف: فيه أشعث بن سوار عن أبيه وهو ضعيف (يعني أشعث): تفسير الطبري (١٨/ ٧٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨/ ١٠)، وعبد الرزاق (١٣٥٣٧) في المصنف.

(٧) موضوع: ابن عدي (٢٠/ ٢٣) في الكامل في الضعفاء، وأبو نعيم (٤/ ١١١) في الحلية، وانظر: ضعيفة الألباني (١٤١).

الله على الزناة»<sup>(١)</sup>. وعن النبي ﷺ قال: «إذا كان ليلة النصف من شعبان اطلع الله على أمتي فغفر لكل مؤمن لا يشرك بالله شيئاً إلا خمسة ساحراً و كاهناً و عاقاً لوالديه و مدمناً خمر و مصراً على الزنا»<sup>(٢)</sup>.

﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمَةٌ دَالِكِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾

فيه سبع مسائل:

الأولى: اختلف العلماء في معنى هذه الآية على ستة أوجه من التأويل:

الأول: أن يكون مقصد الآية تشنيع الزنا وتبشيع أمره، وأنه محرّم على المؤمنين. واتصال هذا المعنى بما قبل حسن بليغ. ويريد بقوله: «لَا يَنْكِحُ» أي لا يطأ؛ فيكون النكاح بمعنى الجماع. وردّد القصة مبالغة وأخذاً من كلا الطرفين، ثم زاد تقسيم المشركة والمشرک من حيث الشرك أعم في المعاصي من الزنا؛ فالمعنى: الزاني لا يطأ في وقت زناه إلا زانية من المسلمين، أو من هي أحسن منها من المشركات. وقد روي عن ابن عباس وأصحابه أن النكاح في هذه الآية الوطء<sup>(٣)</sup>. وأنكر ذلك الزجاج وقال: لا يعرف النكاح في كتاب الله تعالى إلا بمعنى التزويج. وليس كما قال؛ وفي القرآن ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] وقد بيّنه النبي ﷺ أنه بمعنى الوطء، وقد تقدّم في «البقرة». وذكر الطبري<sup>(٤)</sup> ما ينحو إلى هذا التأويل عن سعيد بن جبير وابن عباس وعكرمة، ولكن غير مخلص ولا مكمل. وحكاه الخطابي عن ابن عباس، وأن معناه الوطء؛ أي لا يكون زنى إلا بزانية، ويفيد أنه زنى في الجهتين؛ فهذا قول.

الثاني: ما رواه أبو داود والترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أن مرثد بن أبي مرثد كان يحمل الأسارى بمكة، وكان بمكة بغي يقال لها «عناق» وكانت صديقتها، قال: فجئت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله، أنكح عناق؟ قال: فسكت عني؛ فنزلت: «وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ»؛ فدعاني فقرأها عليّ وقال: «لا تنكحها». لفظ أبي داود، وحديث الترمذي أكمل<sup>(٥)</sup>. قال الخطابي: هذا خاص بهذه المرأة إذ كانت كافرة، فأما الزانية المسلمة فإن العقد عليها لا يفسخ.

الثالث: أنها مخصوصة في رجل من المسلمين أيضاً استأذن رسول الله ﷺ في نكاح امرأة يقال لها «أم مهزول» وكانت من بغايا الزانيات، وشرطت أن تنفق عليه؛ فأنزل الله تعالى هذه الآية<sup>(٦)</sup>؛

(١) ضعيف: انظر: ضعيف الجامع (٨٥٨).

(٢) ضعيف: البيهقي (٤٨٣٧) في الشعب عن عائشة، و(٤٨٣٦) عن عثمان بن أبي العاص، وفي الجامع الكبير (١ / ٧٦١) عزاه السيوطي للخرائطي في مساوئ الأخلاق عن عثمان به.

(٣، ٤) كذا عند الطبري (١٨ / ٥٨) في تفسيره بسند رجاله ثقات.

(٥) حسن: أبو داود (٢٠٥١) في النكاح مختصراً، والترمذي (٣١٧٧) في تفسير القرآن.

(٦) حسن: النسائي (١١٣٥٩) في الكبرى، وأحمد (٢ / ١٥٨)، والحاكم (٢ / ١٩٣) في المستدرک، والطبري (١٨ / ٧٥) في تفسيره.

قلت: وقال الهيثمي في المجمع (٧ / ٧٣، ٧٤): «رجال أحمد ثقات» وهو عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وأثر مجاهد مرسل كما عند الطبري (١٨ / ٧٥) في تفسيره، وابن أبي شيبة (٤ / ٢٧١) في المصنف، وزاد السيوطي (١٠ / ٦٣٩) في الدر عزوه لعبد بن حميد.

قاله عمرو بن العاص ومجاهد.

الرابع: أنها نزلت في أهل الصفة، وكانوا قوماً من المهاجرين، ولم يكن لهم في المدينة مساكن ولا عشاير فنزلوا صفة المسجد، وكانوا أربعمائة رجل يلتمسون الرزق بالنهار ويأوون إلى الصفة بالليل، وكان بالمدينة بغايا متعلقات بالفجور، مخاصيب بالكسوة والطعام؛ فهم أهل الصفة أن يتزوجوهن فيأووا إلى مساكنهن ويأكلوا من طعامهن وكسوتهن؛ فنزلت هذه الآية صيانة لهم عن ذلك؛ قاله ابن أبي صالح (١).

الخامس: ذكره الزجاج وغيره عن الحسن، وذلك أنه قال: المراد الزاني المحدود والزانية المحدودة، قال: وهذا حكم من الله، فلا يجوز لزان محدود أن يتزوج إلا محدوداً. وقال إبراهيم النخعي نحوه. وفي مصنف أبي داود عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينكح الزاني المحدود إلا مقله» (٢). وروي أن محدوداً تزوج غير محدود ففرق علي رضي الله عنه بينهما. قال ابن العربي: وهذا معنى لا يصح نظراً كما لم يثبت نقلاً، وهل يصح أن يوقف نكاح من حد من الرجال على نكاح من حد من النساء فبأي أثر يكون ذلك، وعلى أي أصل يقاس من الشريعة؟!

قلت: وحكى هذا القول الكيا عن بعض أصحاب الشافعي المتأخرين، وأن الزاني إذا تزوج غير زانية فرق بينهما لظاهر الآية. قال الكيا: وإن هو عمل بالظاهر فيلزمه عليه أن يجوز للزاني التزوج بالمشركة، ويجوز للزانية أن تزوج نفسها من مشرك؛ وهذا في غاية البعد، وهو خروج عن الإسلام بالكلية، وربما قال هؤلاء: إن الآية منسوخة في المشرك خاصة دون الزانية.

السادس: أنها منسوخة؛ روى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: «الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زاناً أو مشركاً» قال: نسخت هذه الآية التي بعدها «وأنكحوا الأيامى منكم» [النور: ٣٢] (٣)؛ وقاله ابن عمرو، قال: دخلت الزانية في أيامي المسلمين. قال أبو جعفر النحاس: وهذا القول عليه أكثر العلماء. وأهل الفتيا يقولون: إن من زنى بامرأة فله أن يتزوجها ولغيره أن يتزوجها. وهو قول ابن عمر ومسلم وجابر بن زيد وعطاء وطاوس ومالك بن أنس، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه. وقال الشافعي: القول فيها كما قال سعيد بن المسيب، إن شاء الله هي منسوخة. قال ابن عطية (٤): وذكر الإشراك في هذه الآية يضعف هذه المناحي. قال ابن العربي (٥): والذي عندي أن النكاح لا يخلو أن يراد به الوطء كما قال ابن عباس أو العقد؛ فإن أريد به الوطء فإن معناه: لا يكون زنى إلا بزانية، وذلك عبارة عن أن الوطئين من الرجل والمرأة من الجهتين؛ ويكون تقدير الآية: وطء الزانية لا يقع إلا من زان أو مشرك؛ وهذا يؤثر عن ابن عباس، وهو معنى

(١) ضعيف للإرسال: الواحد بنحوه (ص ٢٦٣) في أسباب التزول.

(٢) صحيح: أبو داود (٢٠٥٢) في النكاح، وصححه الألباني في سنن أبي داود، وفيه «المحدود» بدلاً من (المحدود).

(٣) صحيح: الطبري (١٨ / ٨٠) في تفسيره، وابن أبي حاتم (٨ / ١١) في تفسيره، والبيهقي (٧ / ١٥٤).

(٤) المحرر الوجيز (١١ / ٢٦٩) لابن عطية.

(٥) استقام القرآن (٣٦ / ١٣٣٠) لابن العربي المالكي.

صحيح. فإن قيل: فإن زنى بالغٍ بصبيبة، أو عاقلٍ بمجنونة، أو مستيقظٍ بنائمة فإن ذلك من جهة الرجل زنى؛ فهذا زان نكح غير زانية، فيخرج المراد عن بابه الذي تقدم. قلنا: هو زنى من كل جهة، إلا أن أحدهما سقط فيه الحد والآخر ثبت فيه. وإن أريد به العقد كان معناه: أن متزوج الزانية التي قد زنت ودخل بها ولم يستبرئها يكون بمنزلة الزاني، إلا أنه لا حدٍ عليه لاختلاف العلماء في ذلك. وأما إذا عقد عليها ولم يدخل بها حتى يستبرئها فذلك جائز إجماعاً. وقيل: ليس المراد في الآية أن الزاني لا ينكح قط إلا زانية؛ إذ قد يتصور أن يتزوج غير زانية، ولكن المعنى أن من تزوج بزانية فهو زان؛ فكأنه يقال: لا ينكح الزانية إلا زان؛ فقلب الكلام، وذلك أنه لا ينكح الزانية إلا وهو راض بزناها، وإلها يرضى بذلك إذا كان هو أيضاً يزني.

الثانية: في هذه الآية دليل على أن التزوج بالزانية صحيح. وإذا زنت ووجه الرجل لم يفسد النكاح، وإذا زنى الزوج لم يفسد نكاحه مع زوجته؛ وهذا على أن الآية منسوخة. وقيل إنها محكمة. وسيأتي.

الثالثة: روي أن رجلاً زنى بامرأة في زمن أبي بكر رضي الله عنه فجعلدها مائة جلدة، ثم روج أحدهما من الآخر مكانه، ونفاهما سنة. وروي مثل ذلك عن معمر وابن مسعود وجابر رضي الله عنهم. وقال ابن عباس: أوله سفاح وآخره نكاح<sup>(١)</sup>. ومثله ذلك مثل رجل سرق من حائط ثمره ثم أتى صاحب البستان فاشتري منه ثمره؛ فما سرق حرام وما اشترى حلال. وبهذا أخذ الشافعي وأبو حنيفة، ورأوا أن الماء لا جريمة له. وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: إذا زنى الرجل بالمرأة ثم نكحها بعد ذلك فهما زانيان أبداً<sup>(٢)</sup>. وبهذا أخذ مالك رضي الله عنه؛ فرأى أنه لا ينكحها حتى يستبرئها من مائه الفاسد؛ لأن النكاح له حرمة، ومن حرمة ألا يصب على ماء السفاح؛ فيختلط الحرام بالحلال، ويمتزج ماء المهانة بماء العزة.

الرابعة: قال ابن خويزَمَنداد: من كان معروفاً بالزنا أو بغيره من الفسوق مُعلناً به فتزوج إلى أهل بيت ستر وغرهم من نفسه فلهم الخيار في البقاء معه أو فراقه؛ وذلك كعيب من العيوب، واحتج بقوله عليه السلام: «لا ينكح الزاني المجلود إلا مثله». قال ابن خويزَمَنداد: وإنما ذكر المجلود لاشتهاره بالفسق، وهو الذي يجب أن يفرق بينه وبين غيره؛ فأما من لم يشتهر بالفسق فلا.

الخامسة: قال قوم من المتقدمين: الآية محكمة غير منسوخة، وعند هؤلاء: من زنى فسد النكاح بينه وبين زوجته، وإذا زنت الزوجة فسد النكاح بينها وبين زوجها. وقال قوم من هؤلاء: لا يفسخ النكاح بذلك، ولكن يؤمر الرجل بطلاقها إذا زنت، ولو أمسكها أثم، ولا يجوز التزوج بالزانية ولا من الزاني، بل لو ظهرت التوبة فحينئذ يجوز النكاح.

السادسة: «وَحَرَمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» أي نكاح أولئك البغايا؛ فيزعم بعض أهل التأويل أن نكاح أولئك البغايا حرمه الله تعالى على أمة محمد عليه السلام، ومن أشهرهم عناق.

(١) حسن: سنن البيهقي الكبرى (٧/ ١٥٥)، وسنن الدارقطني (٣/ ٢٦٨)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٥٢٧).

(٢) انظر: أحكام القرآن لابن العربي المالكي (٣/ ١٣٣٠)، ونقطة الأحوذفي (٩/ ١٩).

السابعة: حرم الله تعالى الزنا في كتابه؛ فحيثما زنى الرجل فعليه الحد. وهذا قول مالك والشافعي وأبي ثور. وقال أصحاب الرأي في الرجل المسلم إذا كان في دار الحرب بأمان وزنى هناك لم يخرج لم يخطأ. قال ابن المنذر: دار الحرب ودار الإسلام سواء، ومن زنى فعليه الحد؛ على ظاهر قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾.

﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ يَأْتُوا بَأْرَبَّةٍ شَهَادَةٍ فَأَجِدُوهُنَّ ثَمَنِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾

فيه ست وعشرون مسألة:

الأولى: هذه الآية نزلت في القاذبين. قال سعيد بن جبيرة: كان سببها ما قيل في عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها (١). وقيل: بل نزلت بسبب القذفة عاماً لا في تلكم النازلة. وقال ابن المنذر: لم نجد في أخبار رسول الله ﷺ خبراً يدل على تصريح القذف، وظاهر كتاب الله تعالى مستغنى به، دالاً على القذف الذي يوجب الحد، وأهل العلم على ذلك مجمعون.

الثانية: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ﴾ يريد يسبون، واستعير له اسم الرمي لأنه إفاية بالقول؛ كما قال للباغية:

وجرح اللسان كجرح اليد

وقال آخر:

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَالْوَالِدِي      بريئاً ومن أجل الطَّوْبِيِّ رَمَانِي

ويسمى قذفاً؛ ومنه الحديث: إن ابن أمية قذف امرأته بشريك بن السحماة؛ أي رماها.

الثالثة: ذكر الله تعالى في الآية النساء من حيث هن أمه، ورميهن بالفاحشة أشنع وأنكى للنفس. وقذف الرجال داخل في حكم الآية بالمعنى، وإجماع الأمة على ذلك. وهذا نحو نصه على تحريم لحم الخنزير ودخل شحمه وعضاريفه، ونحو ذلك بالمعنى والإجماع. وحكى الزهراوي أن المعنى: والآنفس المحصنات؛ فهي بلفظها تعم الرجال والنساء، ويدل على ذلك قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٤]. وقال قوم: أراد بالمحصنات الفروج؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَلْهِمِي أَجْمَعَتِ فَرْجَهَا﴾ [الأنبياء: ٩١] فيدخل فيه فروج الرجال والنساء. وقيل: إنما ذكر المرأة الأجنبية إذا قذفت ليعطف عليها قذف الرجل زوجته؛ والله أعلم. وقرأ الجمهور ﴿الْمُحْصَنَاتُ﴾ بفتح الصاد، وكسرها يحيى بن وثاب (٢). والمحصنات العفاف في هذا الموضع. وقد مضى في «النساء» ذكر الإحصان ومراتبه والحمد لله.

الرابعة: للقذف شروط عده العلماء تسعة: شرطان في القاذف، وهما العقل والبلوغ؛ لأنهما أصلا التكليف، إذ التكليف ساقط دونهما. وشرطان في الشيء المقذوف به، وهو أن يقذف بوطء

(١) مرسل: الطبري (١٨ / ٨٠) في تفسيره.

(٢) انظر: تحريب النشر (ص ١٠٥).

يلزمه فيه الحد، وهو الزنا واللواط؛ أو بنفيه من أبيه دون سائر المعاصي. وخمسة في المقدوف، وهي: العقل، والبلوغ، والإسلام، والحريّة، والعفة عن الفاحشة التي رمي بها كان عفيفاً من غيرها أم لا. وإنما شرطنا في المقدوف العقل والبلوغ كما شرطناهما في القاذف وإن لم يكونا من معاني الإحصان لأجل أن الحد إنما وضع للزجر عن الإذابة بالمضرة الداخلة على المقدوف، ولا مضرة على من عدم العقل والبلوغ؛ إذ لا يوصف اللواط فيهما ولا منهما بأنه زنى.

الخامسة: اتفق العلماء على أنه إذا صرح بالزنا كان قذفاً ورئياً موجباً للحد، فإن عرّض ولم يُصرح فقال مالك: هو قذف. وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يكون قذفاً حتى يقول أردت به القذف. والدليل لما قاله مالك هو أن موضوع الحد في القذف إنما هو لإزالة المعرة التي أوقعها القاذف بالمقدوف، فإذا حصلت المعرة بالتعريض وجب أن يكون قذفاً كالنصریح والمعوّل على الفهم؛ وقد قال تعالى مخبراً عن شعيب: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧] أي السفيه الضال؛ فعرّضوا له بالسب بكلام ظاهره المدح في أحد التأويلات، حسبما تقدم في «هود». وقال تعالى في أبي جهل: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]. وقال حكاية عن مريم: ﴿يَا أُخْتُ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكَ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]؛ فمدحوا أباهم ونفروا عن أمها البغاء، أي الزنا، وعرّضوا لمريم بذلك؛ ولذلك قال تعالى: ﴿وَيَكْفُرُهُمْ وِقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٥٦]، وكفرهم معروف، والبهتان العظيم هو التعريض لها؛ أي ما كان أبوك امراً سوء وما كانت أمك بغياً، أي أنت بخلافهما وقد أتيت بهذا الولد. وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ لِيَأْكُمُ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبا: ٢٤]؛ فهذا اللفظ قد فهم منه أن المراد به أن الكفار على غير هدى، وأن الله تعالى ورسوله على الهدى؛ ففهم من هذا التعريض ما يفهم من صريحه. وقد حس عمر رضي الله عنه الخطيئة لما قال:

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا      واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي  
لأنه شبهه بالنساء في أنهن يطعمن ويسقين ويكسون. ولما سمع قول النجاشي:

قبيته لا يغدرون بذمة      ولا يظلمون الناس حبة خردل

قال: ليت الخطاب كذلك؛ وإنما أراد الشاعر ضعف القبيلة؛ ومثله كثير.

السادسة: الجمهور من العلماء على أنه لا حد على من قذف رجلاً من أهل الكتاب أو امرأة منهم. وقال الزهري وسعيد بن المسيّب وابن أبي ليلى: عليه الحد إذا كان لها ولد من مسلم. وفيه قول ثالث: وهو أنه إذا قذف النصرانية تحت المسلم جلد الحد. قال ابن المنذر: وجّل العلماء مجمعون وقائلون بالقول الأوّل، ولم أدرك أحداً ولا لقبته يخالف في ذلك. وإذا قذف النصراني المسلم الحرّ فعليه ما على المسلم ثمانون جلدة؛ لا أعلم في ذلك خلافاً.

السابعة: والجمهور من العلماء على أن العبد إذا قذف حرّاً يجلد أربعين؛ لأنه حدّ يتشطر بالرق كحدّ الزنا. وروي عن ابن مسعود وعمر بن عبد العزيز وقبيصة بن ذؤيب يجلد ثمانين. وجلد أبو بكر بن محمد عبداً قذف حرّاً ثمانين؛ وبه قال الأوزاعي. احتج الجمهور بقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ آتَيْنِ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]. وقال الآخرون: فهنا هناك أن حدّ الزنا لله تعالى، وأنه ربما كان أخفّ فيمن قلت نعم الله عليه، وأفحش فيمن عظمت نعم الله عليه. وإنما حدّ القذف فحقّ للآدمي وجب للجناية على عرض المقدوف، والجناية لا تختلف بالرق والحريّة. وربما

قالوا: لو كان يختلف لذكر كما ذكر في الزنا. قال ابن المنذر: والذي عليه عوام علماء الامصار القول الأول، وبه أقول.

**الثامنة:** وأجمع العلماء على أن الحر لا يجلد للعبد إذا افتري عليه؛ لتباين مرتبتهما، ولقوله عليه السلام: «من قذف مملوكه بالزنا أقيم عليه الحد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال» خرجه البخاري ومسلم (١). وفي بعض طرقه: «من قذف عبده بزنى ثم لم يثبت أقيم عليه يوم القيامة الحد ثمانون» ذكره الدارقطني (٢). قال العلماء: وإنما كان ذلك في الآخرة لارتفاع الملك واستواء الشريف والوضيع والحر والعبد، ولم يكن لأحد فضل إلا بالتقوى؛ ولما كان ذلك تكافؤاً للناس في الحدود والحرمات، واقتص من كل واحد لصاحبه إلا أن يعفو المظلوم عن الظالم. وإنما لم يتكافؤوا في الدنيا لثلاث تدخل الداخلة على المالكين في مكافأتهم لهم، فلا تصح لهم حرمة ولا فضل في منزلة، وتبطل فائدة التسخير؛ حكمة من الحكيم العليم، لا إله إلا هو.

**التاسعة:** قال مالك والشافعي: من قذف من يحسبه عبداً فإذا هو حر فعليه الحد؛ وقاله الحسن البصري واختاره ابن المنذر. قال مالك: ومن قذف أم الولد حد؛ وروي عن ابن عمر، وهو قياس قول الشافعي. وقال الحسن البصري: لا حد عليه.

**العاشر:** واختلف العلماء فيمن قال لرجل: يا من وطئ بين الفسخين؛ فقال ابن القاسم: عليه الحد؛ لأنه تعريض. وقال أشهب: لا حد فيه؛ لأنه نسبة إلى فعل لا يعد زنى إجماعاً.

**الحادية عشرة:** إذا رمى صبية يمكن وطؤها قبل البلوغ بالزنا كان قذفاً عند مالك. وقال أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور: ليس بقذف؛ لأنه ليس بزنى إذ لا حد عليها، ويعزر. قال ابن العربي: والمسألة محتملة مشككة، لكن مالك طلب حماية عرض المقدوف، وغيره راعى حماية ظهر القاذف؛ وحماية عرض المقدوف أولى؛ لأن القاذف كشف ستره بطرف لسانه فلزمه الحد. قال ابن المنذر: وقال أحمد في الجارية بنت سبع: يجلد قناذفها، وكذلك الصبي إذا بلغ عشرأ خُسرَب قاذفه. قال إسحاق: إذا قذف غلاماً يظاً مثله فعليه الحد، والجارية إذا تجاوزت تسعاً مثل ذلك. قال ابن المنذر: لا يحد من قذف من لم يبلغ؛ لأن ذلك كذب، ويعزر على الأذى. قال أبو عبيد: في حديث علي رضي الله عنه أن امرأة جاءت فذكرت أن زوجها يأتي جارتها فقال: إن كنت صادقةً رجمناه وإن كنت كاذبةً جلدناك (٣). فقالت: ردوني إلى أهلي غيري نغرة (٤). قال أبو عبيد: في هذا الحديث من الفقه أن على الرجل إذا واقع جارية امرأته الحد.

وفيه أيضاً إذا قذفه بذلك قاذف كان على قاذفه الحد؛ ألا تسمع قوله: وإن كنت كاذبةً جلدناك. ووجه هذا كله إذا لم يكن الفاعل جاهلاً بما يأتي وبما يقول، فإن كان جاهلاً وادعى شبهةً درى عنه الحد في ذلك كله.

(١) متفق عليه: وقد سبق.

(٢) ضعيف جداً: وفيه يزيد بن عياض منكر الحديث وقيل: وضاع. الدارقطني (٢/ ٩١) في سننه.

(٣) ابن أبي شيبة (٥/ ٥١٥، ٥١٦) في المصنف من طريقين فيهما ضعف.

(٤) سيذكر المعنى بعد عدة أسطر.

وفيه أيضاً أن رجلاً لو قذف رجلاً بحضرة حاكم وليس المقذوف بحاضر أنه لا شيء على القاذف حتى يجيء فيطلب حده؛ لأنه لا يدري لعله يصدقه؛ ألا ترى أن علياً عليه السلام لم يعرض لها. وفيه أن الحاكم إذا قُذِفَ عنده رجل ثم جاء المقذوف فطلب حقه أخذه الحاكم بالحدّ بسماحه؛ إلا تراه يقول: وإن كنت كاذبة جلدناك؟ وهذا لأنه من حقوق الناس.

قلت: اختلف هل هو من حقوق الله أو من حقوق الأدميين؛ وسيأتي. قال أبو عبيد: قال الاصمعي سألني شعبة عن قوله: «غَيْرِي نَغْرَةٌ»؛ فقلت له: هو مأخوذ من نَغَرَ القَدْرُ، وهو غليانها وفورؤها؛ يقال منه: نَغَرَتْ تَنْغَرُ، ونَغَرَتْ تَنْغَرُ إذا غلت. فمعناه أنها أرادت أن جوفها يغلي من الغيظ والغيرة لما لم تجد عنده ما تريد. قال: ويقال منه: رأيت فلاناً يتنغّر على فلان؛ أي يغلي جوفه عليه غيظاً.

الثانية عشرة: من قذف زوجة من أزواج النبي ﷺ وحدّ حدّين؛ قاله مسروق. قال ابن العربي: والصحيح أنه حدّ واحد؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ الآية، ولا يقتضي شرفهن زيادة في حدّ من قذفهن؛ لأن شرف المنزلة لا يؤثر في الحدود ولا نقصها يؤثر في الحدّ بتنقيص. والله أعلم. وسيأتي الكلام فيمن قذف عائشة رضي الله عنها، هل يقتل أم لا؟

الثالثة عشرة: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ الذي يفترق إلى أربعة شهداء دون سائر الحقوق هو الزنا؛ رحمة بعباده وستراً لهم. وقد تقدّم في سورة «النساء» (١).

الرابعة عشرة: من شرط أداء الشهود الشهادة عند مالك رحمه الله أن يكون ذلك في مجلس واحد؛ فإن افتقرت لم تكن شهادة. وقال عبد الملك: تقبل شهادتهم مجتمعين ومفترقين. فرأى مالك أن اجتماعهم تبعّد؛ وبه قال ابن الحسن. ورأى عبد الملك أن المقصود أداء الشهادة واجتماعها وقد حصل؛ وهو قول عثمان البتي وأبي ثور واختاره ابن المنذر لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ وقوله: ﴿لَئِنْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ﴾ [النور: ١٣] ولم يذكر مفترقين ولا مجتمعين.

الخامسة عشرة: فإن تمت الشهادة إلا أنهم لم يعدلوا؛ فكان الحسن البصري والشعبي يريان أن لا حدّ على الشهود ولا على المشهود؛ وبه قال أحمد والتعمان ومحمد بن الحسن. وقال مالك: إذا شهد عليه أربعة بالزنا، فإن كان أحدهم مسخوطاً عليه أو عبداً يجلدون جميعاً. وقال سفيان الثوري وأحمد وإسحاق في أربعة عريان يشهدون على امرأة بالزنا: يضربون.

السادسة عشرة: فإن رجع أحد الشهود وقد رُجم المشهود عليه في الزنا؛ فقالت طائفة: يغرّم ربع الدية ولا شيء على الآخرين. وكذلك قال قتادة وحماد وعكرمة وأبو هاشم ومالك وأحمد وأصحاب الرأي. وقال الشافعي: إن قال: تعمدت ليقتل؛ فالأولياء بالخيار إن شأوا قتلوا وإن شأوا عفاوا وأخذوا ربع الدية، وعليه الحدّ. وقال الحسن البصري: يقتل، وعلى الآخرين ثلاثة أرباع الدية. وقال ابن سيرين: إذا قال: أخطأت وأردت غيره فعليه الدية كاملة، وإن قال: تعمدت قتل، به؛ وبه قال ابن شبرمة.

السابعة عشرة: واختلف العلماء في حدّ القذف هل هو من حقوق الله أو من حقوق الأهلين أو فيه شائبة منهما؟ الأول: قول أبي حنيفة. والثاني: قول مالك والشافعي. والثالث: قاله بعض المتأخرين. وفائدة الخلاف أنه إن كان حقاً لله تعالى وبلغ الإمام أقامه وإن لم يطلب ذلك المقذوف، وبفقت القاذف التوبة فيما بينه وبين الله تعالى، ويتشطر فيه الحد بالرق كالزنا. وإن كان حقاً للأدمي فلا يقيمه الإمام إلا بمطالبة المقذوف، ويسقط بعفوه، ولم تنفع القاذف التوبة حتى يحلله المقذوف.

الثامنة عشرة: قوله تعالى: ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ قراءة الجمهور على إضافة الأربعة إلى الشهداء. وقراء عهد الله بن مسلم بن يسار وأبو زرعة بن عمرو بن جرير «بأربعة» بالتثنية «شهداء». وفيه أربعة أوجه: يكون في موضع جر على النعت لأربعة، أو بدلاً. ويجوز أن يكون حالاً من نكرة أو تمييزاً، وفي الحال والتمييز نظر؛ إذ الحال من نكرة، والتمييز مجموع. وسيبويه يرى أنه تثنية العدد، وتركه إضافته إنما يجوز في الشعر. وقد حسن أبو الفتح عثمان بن جني هذه القراءة وحسب على قراءة الجمهور. قال النحاس: ويجوز أن يكون «شهداء» في موضع نصب، بمعنى ثم لم يحضروا أربعة شهداء.

التاسعة عشرة: حكم شهادة الأربعة أن تكون على معاينة يرؤن ذلك كالمروء في المكحلة<sup>(١)</sup> على ما تقدم في «النساء»<sup>(٢)</sup> في نص الحديث. وأن تكون في موطن واحد؛ على قول مالك والشافعي اضطرب واحد منهم جلد الثلاثة؛ كما فعل عمر في أمر المغيرة بن شعبة؛ وذلك أنه شهد عليه بالزنا أبو بكر نقيع بن الحارث وأخوه نافع<sup>(٣)</sup>؛ وقال الزهراوي: عبد الله بن الحارث، وزياد أخوهما لأم وهو مستلحق معاوية، وشبل بن معبد البجلي، فلما جاؤوا لأداء الشهادة وتوقف زياد ولم يؤدها، جلد عمر الثلاثة المذكورين.

الموفية عشرين: قوله تعالى: ﴿فاجلدوهم﴾ الجلد الضرب. والمجالدة المضاربة في الجلود أو بالجلود؛ ثم استعير الجلد لغير ذلك من سيف أو غيره. ومنه قول قيس بن الخطيم:  
أجالدهم يوم الحديقة حاسراً  
كان يدي بالسيف محراق لآعب  
﴿نمانيين﴾ نصب على المصدر. ﴿جلدة﴾ تمييز. ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً﴾ هذا يقتضي مدة أنهم لهم، ثم حكم عليهم بأنهم فاسقون؛ أي خارجون عن طاعة الله عز وجل.

الحادية والعشرون: قوله تعالى: ﴿إلا الذين تابوا﴾ في موضع نصب على الاستثناء. ويجوز أن يكون في موضع خفض على البدل. والمعنى ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً إلا الذين تابوا وأصلحوا من بعد القذف ﴿فإن الله غفور رحيم﴾. فتضمنت الآية ثلاثة أحكام في القاذف: جلده، وردّ شهادته أبداً، وفسقه، فلا استثناء غير عامل في جلده بإجماع، إلا ما روي عن الشعبي على ما يأتي. وعامل في

(١) المرؤد: في النهاية (٤/ ٣٢١) لابن الأثير قال: «هو الميل الذي يكتحل به».

(٢) عند الآية (١٥).

(٣) هذه القصة رويت بعدة أسانيد، رواها الطبري (١٨/ ٨١) في تفسيره، وفيها شيخه ابن حميد وهو عنهم، وفي إسنادها عند عبد الرزاق (٧/ ٣٨٤) في المصنف انقطاع، فقد رواها عن ابن المسيب ولم يشهدا عند عمر.

فسقه بإجماع. واختلف الناس في عمله في رد الشهادة؛ فقال شريح القاضي وإبراهيم النخعي والحسن البصري وسفيان الثوري وأبو حنيفة: لا يعمل الاستثناء في رد شهادته، وإنما يزول فسقه عند الله تعالى. وأما شهادة القاذف فلا تقبل البتة ولو تاب وأكذب نفسه ولا بحال من الأحوال. وقال الجمهور: الاستثناء عامل في رد الشهادة، فإذا تاب القاذف قبلت شهادته؛ وإنما كان ردها لعلة الفسق فإذا زال بالتوبة قبلت شهادته مطلقاً قبل الحدّ وبعده، وهو قول عامة الفقهاء. ثم اختلفوا في صورة توبته؛ فمذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه والشعبي وغيره: أن توبته لا تكون إلا بأن يكذب نفسه في ذلك القذف الذي حدّ فيه. وهكذا فعل عمر؛ فإنه قال للذين شهدوا على المغيرة: من أكذب نفسه أجزت شهادته فيما استقبل، ومن لم يفعل لم أجز شهادته؛ فأكذب الشبل بن معبد ونافع بن الحارث بن كلدة أنفسهما وتابا، وأبى أبو بكر أن يفعل؛ فكان لا يقبل شهادته. وحكى هذا القول النحاس عن أهل المدينة. وقالت فرقة منها مالك رحمه الله تعالى وغيره: توبته أن يصلح ويحسن حاله وإن لم يرجع عن قوله بتكذيب؛ وحسبه الندم على قذفه والاستغفار منه وترك العود إلى مثله؛ وهو قول ابن جرير. ويروى عن الشعبي أنه قال: الاستثناء من الأحكام الثلاثة، إذا تاب وظهرت توبته لم يُحدّ وقبلت شهادته وزال عنه التفسير؛ لأنه قد صار ممن يُرضى من الشهداء؛ وقد قال الله عز وجل: ﴿وَإِنِّي لَفَرَارٍ لَّمَن تَابَ﴾ [طه: ٨٢] الآية.

**الثانية والعشرون:** اختلف علماءنا رحمهم الله تعالى: متى تسقط شهادة القاذف؟ فقال ابن الماجشون: بنفس قذفه. وقال ابن القاسم وأشهب وسُحنون: لا تسقط حتى يجلد، فإن منع من جلده مانعٌ عفو أو غيره لم تردّ شهادته. وقال الشيخ أبو الحسن اللخمي: شهادته في مدة الأجل موقوفة؛ ورجح القول بأن التوبة إنما تكون بالتكذيب في القذف، وإلا فأي رجوع لعدّل إن قذف وحدّ وبقي على عدالته.

**الثالثة والعشرون:** واختلفوا أيضاً على القول بجواز شهادته بعد التوبة في أي شيء تجوز؛ فقال مالك رحمه الله تعالى: تجوز في كل شيء مطلقاً؛ وكذلك كل من حدّ في شيء من الأشياء؛ رواه نافع وابن عبد الحكم عن مالك، وهو قول ابن كنانة. وذكر الوَقَار (١) عن مالك: أنه لا تقبل شهادته فيما حدّ فيه خاصة، وتقبل فيما سوى ذلك؛ وهو قول مطرف وابن الماجشون. وروى العتيبي عن أصبغ وسُحنون مثله. قال سُحنون: من حدّ في شيء من الأشياء فلا تجوز شهادته في مثل ما حدّ فيه. وقال مطرف وابن الماجشون: من حدّ في قذف أو زنى فلا تجوز شهادته في شيء من وجوه الزنا، ولا في قذف ولا لعان وإن كان عدلاً؛ وروياه عن مالك. واتفقوا على ولد الزنا أن شهادته لا تجوز في الزنا.

**الرابعة والعشرون:** الاستثناء إذا تعقّب جملاً معطوفة عاد إلى جميعها عند مالك والشافعي وأصحابهما. وعند أبي حنيفة وجل أصحابه: يرجع الاستثناء إلى أقرب مذكور وهو الفسق؛ ولهذا لا تقبل شهادته، فإن الاستثناء راجع إلى الفسق خاصة لا إلى قبول الشهادة.

(١) هو لقب للفقيه المصري زكريا بن يحيى - رحمه الله .

## وسب الخلاف في هذا الأصل ببيان:

أحدهما: هل هذه الجملة في حكم الجملة الواحدة للعطف الذي فيها، أو لكل جملة حكم نفسها في الاستقلال وحرف العطف محسن لا مُشرك، وهو الصحيح في عطف الجمل؛ لجواز عطف الجمل المختلفة بعضها على بعض، على ما يعرف من النحو.

السبب الثاني: يشبه الاستثناء بالشرط في عوده إلى الجمل المتقدمة، فإنه يعود إلى جميعها عند التفهيم، أو لا يشبه به، لأنه من باب القياس في اللغة وهو فاسد على ما يعرف في أصول الفقه. والأصل أن كل ذلك محتمل ولا ترجيح، فتعين ما قاله القاضي من الوقف. ويتأيد الإشكال بأنه قد جاء في كتاب الله عز وجل كلاً الأمرين؛ فإن آية المحاربة فيها عود الضمير إلى الجميع باتفاق، وآية قتل المؤمن خطأ فيها رد الاستثناء إلى الأخيرة باتفاق، وآية القذف محتملة للوجهين، فتعين الوقف من غير مئ. قال علماؤنا: وهذا نظر كلي أصولي. ويترجح قول مالك والشافعي رحمهما الله من جهة نظر الفقه الجزئي بأن يقال: الاستثناء راجع إلى الفسق والنهي عن قبول الشهادة جميعاً إلا أن يفرق بين ذلك بخبر يجب التسليم له. وأجمعت الأمة على أن التوبة تمحو الكفر، فيجب أن يكون ما دون ذلك أولى؛ والله أعلم. قال أبو عبيد: الاستثناء يرجع إلى الجمل السابقة؛ قال: وليس من نسب إلى الزنا بأعظم جرماً من مرتكب الزنا، ثم الزاني إذا تاب قبلت شهادته؛ لأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، وإذا قبل الله التوبة من العبد كان العباد بالقبول أولى؛ مع أن مثل هذا الاستثناء موجود في مواضع من القرآن؛ منها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [المائدة: ٣٣، ٣٤]. ولا شك أن هذا الاستثناء إلى الجميع؛ وقال الزجاج: وليس القاذف بأشد جرماً من الكافر، فحقه إذا تاب وأصلح أن تقبل شهادته. قال: وقوله: ﴿أَبْدَأُ﴾ أي ما دام قاذفاً؛ كما يقال: لا تقبل شهادة الكافر أبداً؛ فإن معناه ما دام كافراً. وقال الشافعي للمخالف في هذه المسألة: يقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته ثم إن كان الاستثناء يرجع إلى الجملة الأخيرة عند أقوام من الأصوليين فقوله: ﴿وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ تعليل لا جملة مستقلة بنفسها؛ أي لا تقبلوا شهادتهم لفسقهم، فإذا زال الفسق فلم لا تقبل شهادتهم. ثم توبة القاذف إكذابه نفسه، كما قال عمر لقدفة المغيرة بحضرة الصحابة من غير نكير، مع إشاعة القضية وشهرتها من البصرة إلى الحجاز وغير ذلك من الأقطار. ولو كان تأويل الآية ما تأوله الكوفيون لم يجز أن يذهب علم ذلك عن الصحابة، ولقالوا لعمر: لا يجوز قبول توبة القاذف أبداً، ولم يسعهم السكوت عن القضاء تحريف تأويل الكتاب؛ فسقط قولهم، والله المستعان.

الخامسة والعشرون: قال القشيري: ولا خلاف أنه إذا لم يجلد القاذف بأن مات المقذوف قبل أن يطالب القاذف بالحد، أو لم يرفع إلى السلطان، أو عفا المقذوف، فالشهادة مقبولة؛ لأن عند الخصم في المسألة النهي عن قبول الشهادة معطوف على الجلد؛ قال الله تعالى: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾. وعند هذا قال الشافعي: هو قبل أن يُحدَّ شر منه حين حدِّ؛ لأن الحدود كفارات فكيف ترد شهادته في أحسن حاله دون أحسهما؟!.

قلت: هكذا قال ولا خلاف. وقد تقدم عن ابن الماجشون أنه بنفس القذف ترد شهادته. وهو

مقول الليث والأوزاعي والشافعي: تردّ شهادته وإن لم يحدّ؛ لانه بالقذف يفسق، لانه من الكبائر فلا تقبل شهادته حتى تصح براءته بإقرار المقذوف له بالزنا أو بقيام البيّنة عليه.

السادسة والعشرون: قوله تعالى: ﴿ وَأَصْلَحُوا ﴾ يريد إظهار التوبة. وقيل: وأصلحوا العمل. ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ حيث تابوا وقبلت توبتهم.

﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ٥ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ٦ وَيَذَرُوا عَلَيْهَا أَلْعَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ٧ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ٨ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ٩ ﴾

فيه ثلاثون مسألة:

الاولى: قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ بالرفع على البدل. ويجوز النصب على الاستثناء، وعلى خبر ﴿يَكُنْ﴾. ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ بالرفع قراءة الكوفيين على الابتداء والخبر؛ أي شهادة أحدهم التي تزيل عنه حدّ القذف أربع شهادات. وقرأ أهل المدينة وأبو عمرو «أربع» بالنصب (١)؛ لأن معنى «فَشَهَادَةُ» أن يشهد؛ والتقدير: فعليهم أن يشهد أحدهم أربع شهادات، أو فالأمر أن يشهد أحدهم أربع شهادات؛ ولا خلاف في الثاني أنه منصوب بالشهادة. ﴿وَالْخَامِسَةَ﴾ رفع بالابتداء. والخبر «أن» وصلتها؛ ومعنى المخففة كمعنى المثقلة لأن معناها أنه. وقرأ أبو عبد الرحمن وطلحة وعاصم في رواية حفص «الْخَامِسَةَ» بالنصب (٢)، بمعنى وتشهد الشهادة الخامسة. الباقيون بالرفع على الابتداء، والخبر في «أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ»؛ أي والشهادة الخامسة قوله لعنة الله عليه.

الثانية: في سبب نزولها، وهو ما رواه أبو داود عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك ابن سحماء؛ فقال النبي ﷺ: «البيّنة أو حدّ في ظهرك» قال: يا رسول الله، إذا رأى أحدنا رجلاً على امرأته يلتمس البيّنة فجعل النبي ﷺ يقول: «البيّنة وإلا حدّ في ظهرك» فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق، ولّيترنّ الله في أمري ما ييسرني ظهري من الحدّ؛ فنزلت ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ فقرأ حتى بلغ ﴿مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ الحديث بكماله (٣). وقيل: لما نزلت الآية المتقدمة في الذين يرمون المحصنات وتناول ظاهرهما الأزواج وغيرهم قال سعد بن معاذ: يا رسول الله، إن وجدت مع امرأتي رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة والله لأضربنه بالسيف غير مُصْفَحٍ عنه. فقال رسول الله ﷺ: «أتعجبون من غيرة سعد لأننا أغيرُ منه والله أغيرُ مني» (٤). وفي

(١) (٢) قراءتان متواترتان: تقريب النشر (ص ١٤٩).

(٣) صحيح: وقد سبق.

(٤) متفق عليه: وقد سبق.

الفاظ سعد روايات مختلفة، هذا نحو معناها. ثم جاء من بعد ذلك هلال بن أمية الواقفي فرمى زوجته بشريك ابن سحماء البلوي علي ميا ذكرنا، وعزم النبي ﷺ على ضربه حد القذف؛ فنزلت هذه الآية عند ذلك، فجمعهما رسول الله ﷺ في المسجد وتلاعنا، فتلكأت المرأة عند الخامسة لما وُعظت وقيل: إنها موجبة؛ ثم قالت: لا أفصح قومي سائر اليوم؛ فالتعنت، وفرق رسول الله ﷺ بينهما، وولدت غلاماً كأنه جمل أورق<sup>(١)</sup> على النعت المكروه ثم كان الغلام بعد ذلك أميراً بمصر، وهو لا يعرف لنفسه أباً<sup>(٢)</sup>. وجاء أيضاً عويمر العجلاني فرمى امرأته ولاعن. والمشهور أن نازلة هلال كانت قبل، وأنها سبب الآية. وقيل: نازلة عويمر بن أشقر كانت قبل؛ وهو حديث صحيح مشهور خرجه الأئمة<sup>(٣)</sup>. قال أبو عبد الله بن أبي صفرة: الصحيح أن القاذف لزوج عويمر، وهلال ابن أمية خطأ. قال الطبري يستنكر قوله في الحديث هلال بن أمية: وإنما القاذف عويمر بن زيد بن الجذ بن العجلاني، شهد أحداً مع النبي ﷺ، رماها بشريك ابن السحماء، والسحماء أمه؛ قيل لها ذلك لسوادها، وهو ابن عبدة بن الجذ بن العجلاني؛ كذلك كان يقول أهل الأخبار. وقيل: قرأ النبي ﷺ على الناس في الخطبة يوم الجمعة ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ فقال عاصم بن عدي الأنصاري: جعلني الله فداك لو أن رجلاً منّا وجد على بطن امرأته رجلاً؛ فتكلم فأخبر بما جرى جلد ثمانين، وسماه المسلمون فاسقاً فلا تقبل شهادته؛ فكيف لأحدنا عند ذلك بأربعة شهداء، وإلى أن يلتمس أربعة شهود فقد فرغ الرجل من حاجته، فقال عليه السلام: «كذلك أنزلت يا عاصم بن عدي». فخرج عاصم سامعاً مطيعاً؛ فاستقبله هلال بن أمية يسترجع؛ فقال: ما وراءك؟ فقال: شر وجدت شريك ابن السحماء على بطن امرأتي خولة يزني بها؛ وخولة هذه بنت عاصم بن عدي، كذا في هذا الطريق أن الذي وجد مع امرأته شريكاً هو هلال بن أمية، والصحيح خلافه حسبما تقدم بيانه. قال الكلبي: والأظهر أن الذي وجد مع امرأته شريكاً عويمر العجلاني؛ لكثرة ما روي أن النبي ﷺ لاعن بين العجلاني وامرأته. واتفقوا على أن هذا الزاني هو شريك بن عبدة وأمها السحماء، وكان عويمر وخولة بنت قيس وشريك بن عاصم، وكانت هذه القصة في شعبان سنة تسع من الهجرة، متصرف رسول الله ﷺ من تبوك إلى المدينة؛ قاله الطبري. وروى الدارقطني عن عبد الله بن جعفر قال: حضرت رسول الله ﷺ حين لاعن بين عويمر العجلاني وامرأته، مرجع رسول الله ﷺ من هزوة تبوك، وأنكر حملها الذي في بطنها وقال هو لابن السحماء؛ فقال له رسول الله ﷺ: «هات امرأتك فقد نزل القرآن فيكما»؛ فلاعن بينهما بعد العصر عند المنبر على حمل. في طريقه الواقدي عن الضحاح بن عثمان عن عمران بن أبي أنس قال: سمعت عبد الله بن جعفر يقول... فذكره<sup>(٤)</sup>.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ عام في كل رمي، سواء قال: زنت أو يا زانية أو

(١) الأورق: ما في لونه بياض إلى سواد في الإبل. اللسان «ورق».

(٢) سبق تخريجه، وهذه رواية أبي داود (٢٢٥٦) في الطلاق عن ابن عباس رضى الله عنهما.

(٣) متفق عليه البخاري (٥٣٠٨) في الطلاق، ومسلم (١٤٩٢/١-١٣) في اللعان، عن سهل بن سعد رضى الله عنه.

(٤) ضعيف: الدارقطني (٢٧٧/٣) في سننه، والوقدي: متروك.

قلت: وقد فض ابن حجر - رحمه الله - الاشتباك فقال: (لا مانع من تعدد الأسباب) انظر فتح الباري

رأيتها تزني، أو هذا الولد ليس مني؛ فإن الآية مشتملة عليه. ويجب اللعان إن لم يأت بأربعة شهداء؛ وهذا قول جمهور العلماء وعامة الفقهاء وجماعة أهل الحديث. وقد روي عن مالك مثل ذلك. وكان مالك يقول: لا يلاعن إلا أن يقول: رأيتك تزني؛ أو ينفي حملاً أو ولداً منها. وقول أبي الزناد ويحيى بن سعيد والبستي مثل قول مالك: إن الملاعنة لا تجب بالقذف، وإنما تجب بالرؤية أو نفي الحمل مع دعوى الاستبراء؛ هذا هو المشهور عند مالك، وقاله ابن القاسم. والصحيح الأول لعموم قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾. قال ابن العربي (١): وظاهر القرآن يكفي لإيجاب اللعان بمجرد القذف من غير رؤية؛ فلتعزوا عليه، لا سيما وفي الحديث الصحيح: رأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً؟ فقال النبي ﷺ: «فاذهب فات بها» (٢) ولم يكلفه ذكر الرؤية. واجمعوا أن الأعمى يلاعن إذا قذف امرأته. ولو كانت الرؤية من شرط اللعان ما لاعن الأعمى؛ قاله أبو عمر. وقد ذكر ابن القصار عن مالك: أن لعان الأعمى لا يصح إلا أن يقول: لمست فرجه في فرجها. وألحجة للمالك ومن اتبعه ما رواه أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم، فجاء من أرضه عشاء فوجد عند أهله رجلاً، فرأى بعينه وسمع بأذنه فلم يهجه حتى أصبح، ثم غدا على رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنني جئت أهلي عشاء فوجدت عندهم رجلاً، فرأيت بعيني وسمعت بأذني؛ فكره رسول الله ﷺ ما جاء به واشتد عليه؛ فنزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ الآية؛ وذكر الحديث (٣). وهو نص على أن الملاعنة التي قضى فيها رسول الله ﷺ إنما كانت في الرؤية، فلا يجب أن يتعدى ذلك. ومن قذف امرأته ولم يذكر رؤية حد؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾.

الرابعة: إذا نفى الحمل فإنه يلتعن؛ لأنه أقوى من الرؤية ولا بد من ذكر عدم الوطء والاستبراء بعده. واختلف علماؤنا في الاستبراء؛ فقال المغيرة ومالك في أحد قوليهما: يجزي في ذلك حيضة. وقال مالك أيضاً لا ينفيه إلا بثلاث حيض. والصحيح الأول؛ لأن براءة الرحم من الشغل يقع بها كما في استبراء الأمة، وإنما راعينا الثلاث حيض في العدد لحكم آخر يأتي بيانه في «الطلاق» إن شاء الله تعالى. وحكى اللخمي عن مالك أنه قال مرة: لا ينفى الولد بالاستبراء؛ لأن الحيض يأتي على الحمل. وبه قال أشهب في كتاب ابن الموار، وقاله المغيرة. وقال: لا ينفى الولد إلا بخمس سنين لأنه أكثر مدة الحمل على ما تقدم.

الخامسة: اللعان عندنا يكون في كل زوجين حرين كانا أو عبيدين، مؤمنين أو كافرين، فاسقين أو عدلين. وبه قال الشافعي. ولا لعان بين الرجل وأمه، ولا بينه وبين أم ولده. وقيل: لا ينتفي ولد الأمة عنه إلا بيمين واحدة؛ بخلاف اللعان. وقد قيل: إنه إذا نفى ولد أم الولد لاعن. والأول تحصيل مذهب مالك، وهو الصواب. وقال أبو حنيفة: لا يصح اللعان إلا من زوجين حرين مسلمين؛ وذلك

(١) أحكام القرآن (٣/ ١٣٤٣).

(٢) صحيح: وهو تفسير حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٣) حسن: وفيه عباد بن منصور تفسير بأخرة، لكن للحديث شواهد في الصحيحين، وانظر: سنن أبي داود (٢٢٥٦) في الطلاق، وضعفه الألباني هناك.

لأن اللعان عنده شهادة، وعندنا ومحمد الشافعي يمين، فكل من صحت يمينه صح قذفه ولعانه. واتفقوا على أنه لا بد أن يكونا هكلفتين. وفي قوله: «وجد مع امراته رجلاً»<sup>(١)</sup>. دليل على أن الملاعبة تجب على كل زوجين؛ لأنه لم يخص رجلاً من رجل ولا امرأة من امرأة، ونزلت آية اللعان على هذا الجواب فقال: «وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ» ولم يخص زوجاً من زوج. وإلى هذا ذهب مالك وأهل المدينة؛ وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور. وأيضاً فإن اللعان يوجب فسخ النكاح فأشبهه الطلاق؛ فكل من يجوز طلاقه يجوز لعانه. واللعان إيمان لا شهادت؛ قال الله تعالى وهو أصدق القائلين: «لَشَهَادَاتُ أَحْقَمُ مِنَ شَهَادَتَيْمَا» [المائدة: ١٠٧] أي إيماننا. وقال: «إِذَا جَاءَكَ الْمُعَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ» [المنافقون: ١]. ثم قال: «اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ حُتَّةً» [المجادلة: ١٦] وقال عليه السلام: «لولا الأيمان لكان لي ولها شأن»<sup>(٢)</sup>. وأما ما احتج به الثوري وأبو حنيفة فهي حجج لا تقوم على ساق؛ منها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «أربعة ليس بينهم لعان ليس بين الحر والأمة لعان وليس بين الحرمة والعبد لعان وليس بين المسلم واليهودية لعان وليس بين المسلم والنصرانية لعان». أخرجه الدارقطني من طرق ضعفها كلها<sup>(٣)</sup>. وروي عن الأوزاعي وابن جريج وهما إمامان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قوله، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ. واحتجوا من جهة النظر أن الأزواج لما استثنوا من جملة الشهداء بقوله: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ» وجب ألا يلاعن إلا من تجوز شهادته. وأيضاً فلو كانت يميناً ما رُدَّتْ، والحكمة في ترديدها قيامها في الأعداد مقام الشهود في الزنا. قلنا: هذا يطل بيمين القسامة فإنها تكرر وأقيست بشهادة إجماعاً؛ والحكمة في تكرارها التخليط في الفروج والدماء. قال ابن العربي<sup>(٤)</sup>: «والفَيْهَلُ في أنها يمين لا شهادة: أن الزوج يحلف لنفسه في إثبات دعواه وتخليصه من العذاب، وكيف يجوز لأحد أن يدعي في الشريعة أن شاهداً يشهد لنفسه بما يوجب حكماً على غيره!؟ هذا بعيد في الأصل معدوم في النظر.

السادسة: واختلف العلماء في ملاعنة الأخرس؛ فقال مالك والشافعي: يلاعن؛ لأنه ممن يصح طلاقه وظهاره وإبلاؤه، إذا فهم ذلك عنه. وقال أبو حنيفة: لا يلاعن؛ لأنه ليس من أهل الشهادة، «لأنه قد ينطق بلسانه فينكر اللعان، فلا يمكننا إقامة الحد عليه. وقد تقدم هذا المعنى في سورة «مريم» والدليل عليه، والحمد لله.

السابعة: قال ابن العربي<sup>(٥)</sup>: رأي أبو حنيفة عموم الآية فقال: إن الرجل إذا قذف زوجته بالزنا قبل أن يتزوجها فإنه يلاعن؛ ونسي أن ذلك قد تضمنه قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ» وهذا رماها محصنة غير زوجة؛ وإنما يكون اللعان في قذف يلحق فيه النسب، وهذا قذف لا يلحق فيه نسب فلا يوجب لعاناً، كما لو قذف أجنبية.

(١) صحيح: وقد سبق.

(٢) متفق عليه: وقد سبق قريباً.

(٣) ضعيف: ابن ماجه (٢٠٧١) في الطلاق، والدارقطني (١٦٣/٣) في سننه، وضعفه الألباني.

(٤، ٥) أحكام القرآن (٣/١٣٤٤).

الثامنة: إذا قذفها بعد الطلاق نظرت؛ فإن كان هنالك نسب يريد أن ينقيه أو حمل بتسرياً منه لاعن وإلا لم يلاعن. وقال عثمان البتي: لا يلاعن بحال لأنها ليست بزوجة. وقال أبو حنيفة: لا يلاعن في الوجهين؛ لأنها ليست بزوجة. وهذا يتقضى عليه بالقذف قبل الزوجية كما ذكرناه آنفاً، بل هذا أولى؛ لأن النكاح قد تقدم وهو يريد الانتفاء من النسب وتبزيرته من ولد يلحق به فلا بد من اللعان. وإذا لم يكن هنالك حمل هرجى ولا نسب يخاف تعلقه لم يكن لللعان فائدة فلم يحكم به، وكان قذفاً مطلقاً داخلاً تحت عموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ الآية، فوجب عليه الحد وبطل ما قاله البتي لظهور فساد.

التاسعة: لا ملاءنة بين الرجل وزوجته بعد انقضاء العدة إلا في مسألة واحدة، وهي أن يكون الرجل غائباً فتأتي امرأته بولد في مغيبه وهو لا يعلم فيطلقها فتتقضي عدتها، ثم يقدم فينفيه فله أن يلاعنها هاهنا بعد العدة. وكذلك لو قدم بعد وفاتها ونفى الولد لاعن لنفسه وهي ميتة بعد مدة من العدة، ويرثها لأنها ماتت قبل وقوع الفرقة بينهما.

العاشرة: إذا انتفى من الحمل ووقع ذلك بشرطه لاعن قبل الوضع؛ وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: لا يلاعن إلا بعد أن تضع، لأنه يحتمل أن يكون ريحاً أو داء من الأدوية. ودليلنا النص الصريح بأن النبي ﷺ لاعن قبل الوضع، وقال: «إن جاءت به كذا فهو لأبيه وإن جاءت به كذا فهو لفلان»<sup>(١)</sup> فجاءت به على النعت المكروه.

الحادية عشرة: إذا قذف بالوطء في الدبر لزوجه لاعن. وقال أبو حنيفة: لا يلاعن؛ وبناء على أصله في أن اللواط لا يوجب الحد. وهذا فاسد؛ لأن الرمي به معرة وقد دخل تحت عموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ وقد تقدم في «الأعراف، والمؤمنون» أنه يجب به الحد.

الثانية عشرة: قال ابن العربي<sup>(٢)</sup>: من غريب أمر هذا الرجل أنه قال: إذا قذف زوجته وأمها بالزنا: إنه إن حدّ للأم سقط حدّ البنت، وإن لاعن للبنت لم يسقط حدّ الأم؛ وهذا لا وجه له، وما رأيت لهم فيه شيئاً يحكى، وهذا باطل جداً؛ فإنه خص عموم الآية في البنت وهي زوجة بحد الأم من غير أثر ولا أصل قاسه عليه.

الثالثة عشرة: إذا قذف زوجته ثم زنت قبل التعمانه فلا حد ولا لعان. وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وأكثر أهل العلم. وقال الثوري والمزني: لا يسقط الحد عن القاذف، وزنى المقذوف بعد أن قذف لا يقدح في حصانته المتقدمة ولا يرفمها؛ لأن الاعتبار الحصانة والعمدة في حال القذف لا بعده. كما لو قذف مسلماً فارتد المقذوف بعد القذف وقبل أن يحد القاذف لم يسقط الحد عنه. وأيضاً فإن الحدود كلها معتبرة بوقت الوجوب لا وقت الإقامة. ودليلنا هو أنه قد ظهر قبل استيفاء اللعان والحد معنى لو كان موجوداً في الابتداء منع صحة اللعان ووجوب الحد، فكذلك إذا طرأ في الثاني؛ كما إذا شهد شاهدان ظاهرهما العدالة فلم يحكم الحاكم بشهادتهما حتى ظهر فسقهما بأن زنيا أو شرباً خمرأ

(١) متفق عليه: وقد سبق.

(٢) أحكام القرآن (٣/ ١٣٤٥).

فلم يجوز للمحاكم أن يحكم بشهادتهما تلك. وأيضاً فإن الحكم بالعفة والإحصان يؤخذ من طريق الظاهر لا من حيث القطع واليقين، وقد قال عليه السلام: «ظَهَرَ الْمُؤْمِنُ حَمِيًّا» (١)؛ فلا يحد القاذف إلا بدليل قاطع، وبالله التوفيق.

الرابعة عشرة: من قذف امرأته وهي كسيرة لا تحمل، تلاعن؛ هو لدفع الحد، وهن للدرء العذاب. فإن كانت صغيرة لا تحمل، لا عن هو لدفع الحد ولم تلاعن هي لأنها لو أقرت لم يلزمها شيء، وقال ابن الماجشون: لا حد على قاذف من لم تبلغ. قال اللخمي: فعلى هذا لا لعان على زوج الصغيرة التي لا تحمل.

الخامسة عشرة: إذا شهد أربعة على امرأة بالزنا أحدهم زوجها فإن الزوج يلاعن وتُحَدَّ الشهود الثلاثة؛ وهو أحد قولي الشافعي. والقول الثاني أنهم لا يحدون. وقال أبو حنيفة: إذا شهد الزوج والثلاثة ابتداءً قبلت شهادتهم وحدت المرأة. ودليلنا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ الآية. فأخبر أن من قذف محصناً ولم يأت بأربعة شهداء حد؛ فظاهره يقتضي أن يأتي بأربعة شهداء سوى الرامي، والزوج رام لزوجته فخرج عن أن يكون أحد الشهود. والله أعلم.

السادسة عشرة: إذا ظهر بامرأته حمل فترك أن ينفيه لم يكن له نفيه بعد سكوته. وقال قزويني ومجاهد: له أن ينفيه أبداً. وهذا خطأ؛ لأن سكوته بعد العلم به رضى به؛ كما لو أقر به ثم ينفيه فإنه لا يقبل منه، والله أعلم.

السابعة عشرة: فإن أقر ذلك إلى أن وضعت وقال: رجوت أن يكون ريحاً ينفش أو يحفظه فأستريح من القذف؛ فهل لنفيه بعد وضعه مدة ما فإذا تجاوزها لم يكن له ذلك؛ فقد اختلف في ذلك، فنحن نقول: إذا لم يكن له عذر في سكوته حتى مضت ثلاثة أيام فهو راضٍ به ليس له نفيه؛ وبهذا قال الشافعي. وقال أيضاً: متى أمكنه نفيه على ما جرت به العادة من تمكنه من الحاكم فلم يفعل لم يكن له نفيه من بعد ذلك. وقال أبو حنيفة: لا اعتبر مدة. وقال أبو يوسف ومحمد: يعتبر فيه أربعون يوماً، مدة النفاس. قال ابن القصار: والدليل لقولنا هو أن نفي ولده محرم عليهم، واستلحاق ولد ليس منه محرم عليه، فلا بد أن يوسع عليه لكي ينظر فيه ويفكر، هل يجوز له نفيه أو لا. وإنما جعلنا الحد ثلاثة لأنه أول حد الكثرة وآخر حد القلة، وقد جعلت ثلاثة أيام يختبر بها حال المرأة (٢)؛ فكذاك ينبغي أن يكون هنا. وأما أبو يوسف ومحمد فليس اعتبارهم بأولى من اعتبار مدة الولادة والرضاع؛ إذ لا شاهد لهم في الشريعة، وقد ذكرنا نحن شاهداً في الشريعة من مدة المرأة.

الثامنة عشرة: قال ابن القصار: إذا قالت امرأة لزوجها أو لأجنبي: يا زانية بالهاء وكذلك الأجنبي لأجنبي، فلست أعرف فيه نصاً لأصحابنا، ولكنه عندي يكون قذفاً وعلى قائله الحد؛ وقد زاد حرفاً؛ وبه قال الشافعي ومحمد بن الحسن. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يكون قذفاً، واتفقوا

(١) ضعيف جداً: الهيثمي (٦/ ٢٥٣) في المجمع وعزاه للطبراني في الكبير، عن عتبة بن مالك رضى الله عنه، وفيه الغل بن المختار وهو: ضعيف.

(٢) المرأة: الناقة أو البقرة أو الشاة يصرى اللبن في ضرعها - يعني يجبس ويجمع - فإذا حلبها المشتري استغزرها.... وهذا خداع وغش. النهاية (٣/ ٢٧) لابن الأثير.

أنه إذا قال لامرأته: يا زان أنه قذف. والدليل على أنه يكون في الرجل قذفاً هو أن الخطاب إذا فهم منه معناه ثبت حكمه، سواء كان بلفظ أعجمي أو عربي ألا ترى أنه إذا قال للمرأة زنيت (بفتح التاء) كان قذفاً؛ لأن معناه يفهم منه. ولأبي حنيفة وأبي يوسف أنه لما جاز أن يُخاطب المؤنث بخطاب المذكر لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٢٣٠] صلح أن يكون قوله يا زان للمؤنث قذفاً. ولما لم يجوز أن يؤنث فعل المذكر إذا تقدم عليه لم يكن لخطابه بالمؤنث حكم، والله أعلم.

التاسعة عشرة: يلاعن في النكاح الفاسد زوجته لأنها صارت فراشاً ويلحق النسب فيه فجرى اللعان عليه.

الموفية عشرين: اختلفوا في الزوج إذا أبى من الالتعان؛ فقال أبو حنيفة: لا حدّ عليه؛ لأن الله تعالى جعل على الأجنبي الحدّ وعلى الزوج اللعان، فلما لم ينتقل اللعان إلى الأجنبي لم ينتقل الحدّ إلى الزوج، ونسجن أبدأ حتى يلاعن لأن الحدود لا تؤخر قياساً. وقال مالك والشافعي وجمهور الفقهاء: إن لم يلتعن الزوج حدّ؛ لأن اللعان له براءة كالشهود للأجنبي، فإن لم يأت الأجنبي بأربعة شهداء حدّ، فكذلك الزوج إن لم يلتعن. وفي حديث العجلاني ما يدل على هذا؛ لقوله: إن سكّت سكّت على غيظ وإن قتلت قتلت وإن نطقت جلدت.

الحادية والعشرون: اختلفوا أيضاً: هل للزوج أن يلاعن مع شهوده؟ فقال مالك والشافعي: يلاعن كان له شهود أو لم يكن؛ لأن الشهود ليس لهم عمل في غير دره الحدّ، وأما رفع الفراش ونفي الولد فلا بدّ فيه من اللعان. وقال أبو حنيفة وأصحابه: إنما جعل اللعان للزوج إذا لم يكن له شهود غير نفسه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾.

الثانية والعشرون: البداءة في اللعان بما بدأ الله به، وهو الزوج؛ وفائدته درّه الحدّ عنه ونفي النسب منه؛ لقوله عليه السلام: «البينة والإحدى في ظهرك»<sup>(١)</sup>. ولو بدئ بالمرأة قبله لم يجز؛ لأنه عكس ما رتبّه الله تعالى. وقال أبو حنيفة: يجزي. وهذا باطل؛ لأنه خلاف القرآن، وليس له أصل يردّه إليه ولا معنّى يقوى به، بل المعنى لنا؛ لأن المرأة إذا بدأت باللعان فستنفي ما لم يُثبت وهذا لا وجه له.

الثالثة والعشرون: وكيفيّة اللعان: أن يقول الحاكم للملاعن: قل: أشهد بالله لرأيتك تزني ورأيت فرج الزاني في فرجها كالمروء في المكحلة وما وطئتها بعد رؤيتي. وإن شئت قلت: لقد زنت وما وطئتها بعد زناها. يردّد ما شاء من هذين اللفظين أربع مرات، فإن نكل عن هذه الأيمان أو عن شيء منها حدّ. وإذا نفى حملاً قال: أشهد بالله لقد استبرأتها وما وطئتها بعد، وما هذا الحمل مني؛ ويشير إليه؛ فيحلف بذلك أربع مرات ويقول في كل يمين منها: وإني لمن الصادقين في قولي هذا عليها. ثم يقول في الخامسة «عليّ لعنة الله إن كنت من الكاذبين». وإن شاء قال: إن كنت كاذباً فيما ذكرت عنها. فإذا قال ذلك سقط عنه الحدّ وانتفى عنه الولد. فإذا فرغ الرجل من التعانه قامت المرأة بعده فحلفت بالله أربعة أيمان، تقول فيها: أشهد بالله إنه لكاذب، أو إنه لمن الكاذبين فيما ادعاه عليّ وذكر عني. وإن كانت حاملاً قالت: وإن حملي هذا منه. ثم تقول في الخامسة: وعليّ غضب الله إن كان صادقاً، أو إن كان من الصادقين في قوله ذلك. ومن أوجب اللعان بالقذف يقول في كل

(١) متفق عليه: وقد سبق قريباً.

شهادة من الأربع: أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما رميت به فلانة من الزنا. ويقول في الخامسة: عليّ لعنة الله إن كنت كاذباً فيما رميتها به من الزنا. وتقول هي: أشهد بالله إنه لكاذب فيما رماني به من الزنا. وتقول في الخامسة: عليّ غضب الله إن كان صادقاً فيما رماني به من الزنا. وقال الشافعي: يقول الملاعن: أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما رميت به زوجي فلانة بنت فلان، ويشير إليها إن كانت حاضرة، يقول ذلك أربع مرات، ثم يوعظه الإمام ويذكره الله تعالى ويقول: إنني أخاف إن لم تكن صدقت أن تبوء بلعنة الله؛ فإن رآه يريد أن يمضي على ذلك أمر من يضع يده على فيه، ويقول: إن قولك وعليّ لعنة الله إن كنت من الكاذبين موجباً؛ فإن أبي تركه يقول ذلك: لعنة الله عليّ إن كنت من الكاذبين فيما رميت به فلانة من الزنا. احتج بما رواه أبو داود عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً حيث أمر المتلاعنين أن يضع يده على فيه عند الخامسة يقول: إنها موجبة<sup>(١)</sup>.

الرابعة والعشرون: اختلف العلماء في حكم من قذف امرأته برجل سمّاه، هل يحدّ أم لا؟ فقال مالك: عليه اللعان لزوجه، وحدّ للمرءى. وبه قال أبو حنيفة؛ لأنه قاذف لمن لم يكن له ضرورة إلى قذفه. وقال الشافعي: لا حدّ عليه؛ لأن الله عز وجل لم يجعل على من رمى زوجته بالزنا إلا حداً واحداً بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾، ولم يفرق بين من ذكر رجلاً بعينه وبين من لم يذكر؛ وقد رمى العجلاني زوجته بشريك وكذلك هلال بن أمية؛ فلم يحدّ واحد منهما. قال ابن العربي<sup>(٢)</sup>: وظاهر القرآن لنا؛ لأن الله تعالى وضع الحدّ في قذف الأجنبي والزوجة مطلقين، ثم خص حدّ الزوجة بالخص باللعان وبقي الأجنبي على مطلق الآية. وإنما لم يحدّ العجلاني لشريك ولا هلال لأنه لم يطلبه؛ وحدّ القذف لا يقيمه الإمام إلا بعد المطالبة إجماعاً منا ومنه.

الخامسة والعشرون: إذا فرغ المتلاعنان من تلاعتهما جميعاً تفرقاً وخرج كل واحد منهما على باب من المسجد الجامع غير الباب الذي يخرج منه صاحبه، ولو خرجا من باب واحد لم يضر ذلك لعائتهما. ولا خلاف في أنه لا يكون اللعان إلا في مسجد جامع تجمع فيه الجمعة بحضور السلطان أو من يقوم مقامه من الحكام. وقد استحب جماعة من أهل العلم أن يكون اللعان في الجامع بعد العصر. وتلتعن النصرانية من زوجها المسلم في الموضع الذي تعظمه من كنيستها بمثل ما تلتعن به المسلمة.

السادسة والعشرون: قال مالك وأصحابه: ويتم اللعان تقع الفرقة بين المتلاعنين، فلا يجتمعان أبداً ولا يتوارثان، ولا يحل له مراجعتها أبداً لا قبل زوج ولا بعده؛ وهو قول الليث بن سعد وزفر بن الهذيل والأوزاعي. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن: لا تقع الفرقة بعد فراغهما من اللعان حتى يفرق الحاكم بينهما؛ وهو قول الثوري؛ لقول ابن عمر: فرّق رسول الله ﷺ بين المتلاعنين<sup>(٣)</sup>؛ فأضاف الفرقة إليه، ولقوله عليه السلام: «لا سبيل لك عليها»<sup>(٤)</sup>. وقال الشافعي: إذا

(١) صحيح: وقد سبق عند البخاري، وهذه رواية أبي داود (٢٢٥٤) في الطلاق.

(٢) أحكام القرآن (٣/ ١٣٤٧).

(٣) متفق عليه: البخاري (٥٣١٥) في الطلاق، ومسلم (١٤٩٤) في اللعان.

(٤) متفق عليه: البخاري (٥٣١٢) في الطلاق، ومسلم (١٤٩٣) في اللعان، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

أكمل الزوج الشهادة والالتعان فقد زال فراش امرأته، التعتت أو لم تلتعن. قال: وأما اللعان المرأة فإنما هو لدره الحد عنها لا غير؛ وليس لالتعانها في زوال الفرائض معنى. ولما كان لعان الزوج ينفي الوله ويسقط الحد رفع الفرائض. وكان عثمان البتي لا يرى التلاعن ينقص شيئاً من عهمة الزوجين حتى يطلق. وهذا قول لم يتقدمه إليه أحد من الصحابة؛ على أن البتي قد استحب للملاعن أن يطلق بعد اللعان، ولم يستحسنه قبل ذلك؛ فدل على أن اللعان عنده قد أحدث حكماً. ويقول عثمان قال جابر بن زيد فيما ذكره الطبري، وحكاه اللخمي عن محمد بن أبي صفرة. ومشهور المذهب أن نفس تمام اللعان بينهما فرقة. واحتج أهل هذه المقالة بأنه ليس في كتاب الله تعالى إذا لاعن أو لاعنت يجب وقوع الفرقة، ويقول عويمر: كذبت عليها إن أمسكتها؛ فطلقها ثلاثاً، قال: ولم ينكر النبي ﷺ ذلك عليه ولم يقل له لم قلت هذا، وأنت لا تحتاج إليه؛ لأن باللعان قد طلقت. والحجة لما لك في المشهور ومن وافقه قوله عليه السلام «لا سبيل لك عليها». وهذا إعلام منه أن تمام اللعان رفع سبيله عليها وليس تفريقه بينهما باستئناف حكم، وإنما كان تنفيذاً لما أوجب الله تعالى بينهما من المباعدة، وهو معنى اللعان في اللفقة.

السابعة والعشرون: ذهب الجمهور من العلماء أن المتلاعنين لا يتناكحان أبداً، فإن أكذب نفسه جلد الحد ولحق به الولد، ولم ترجع إليه أبداً. وعلى هذا السنة التي لا شك فيها ولا اختلاف. وذكر ابن المنذر عن عطاء أن الملاعن إذا أكذب نفسه بعد اللعان لم يحد، وقال: قد تفرقا بلعنة من الله. وقال أبو حنيفة ومحمد: إذا أكذب نفسه جلد الحد ولحق به الولد، وكان خاطباً من الخطاب إن شاء؛ وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وسعيد بن جبير وعبد العزيز بن أبي مسلمة. وقالوا: يعود النكاح حلالاً كما لحق به الولد؛ لأنه لا فرق بين شيء من ذلك. وحجة الجماعة قوله عليه السلام: «لا سبيل لك عليها»؛ ولم يقل إلا أن تكذب نفسك. وروى ابن إسحاق وجماعة عن الزهري قال: فمضت السنة أنهما إذا تلاعنا فرقي بينهما فلا يجتمعان أبداً. ورواه الدارقطني، ورواه مرفوعاً من حديث سعيد بن جبير عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «المتلاعنان إذا افترقا لا يجتمعان أبداً»<sup>(١)</sup> وروى عن علي وعبد الله قالوا: مضت السنة ألا يجتمع المتلاعنان. عن علي: أبداً<sup>(٢)</sup>.

الثامنة والعشرون: اللعان يفتقر إلى أربعة أشياء:

عدد الألفاظ: وهو أربع شهادات على ما تقدم.

والمكان: وهو أن يقصد به أشرف البقاع بالبلدان، إن كان بمكة فعند الركن والمقام، وإن كان بالمدينة فعند المنبر، وإن كان ببيت المقدس فعند الصخرة، وإن كان في سائر البلدان ففي مساجدها، وإن كانا كافرين بُعث بهما إلى الموضع الذي يعتقدان تعظيمه، إن كانا يهوديين فالكنيسة، وإن كانا مجوسيين ففي بيت النار، وإن كانا لا دين لهما مثل الوثنيين فإنه يلاعن بينهما في مجلس حكمه. والوقت: وذلك بعد صلاة العصر.

(١) جيد الإسناد: الدارقطني (٣/ ٢٦٧) في سننه، وقال صاحب التنقيح: «جيد»، وانظر: نصب الراية (٣/ ٢٥٠).

(٢) الدارقطني (٣/ ٢٧٦) في سننه.

وجمع الناس: وذلك أن يكون هناك أربع أنفس فصاعداً؛ فاللفظ وجمع الناس مشروطان، والزمان والمكان مستحبان.

التاسعة والعشرون: من قال: إن الفراق لا يقع إلا بتمام التعانها، فعليه لو مات أحدهما قبل تماشه ورثه الآخر. ومن قال: لا يقع إلا بتفريق الإمام فمات أحدهما قبل ذلك وتمام اللعان ورثه الآخر. وعلى قول الشافعي: إن مات أحدهما قبل أن تلتعن المرأة لم يتوارثا.

المرفية ثلاثين: قال ابن القصار: تفريق اللعان عندنا ليس بفسخ؛ وهو مذهب المدونة: فإن اللعان حكم تفريقه حكم تفريق الطلاق، ويعطى لغير المدخول بها نصف الصداق. وفي مختصر ابن الجلاب: لا شيء لها؛ وهذا على أن تفريق اللعان فسخ.

﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣١﴾ لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿٣٢﴾ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴿٣٣﴾ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٤﴾ إِذْ تَقَوُّنَهُ بِأَلْسِنِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴿٣٥﴾ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴿٣٦﴾ يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٣٧﴾ وَيُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٩﴾ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَعُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٤٠﴾ يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٤١﴾ وَلَا يَأْتِلُ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّهُمْ لَيْصِقُوا أَهْلًا يُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٤٢﴾

فيه سبع وعشرون مسألة (١):

الأولى: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ ﴾ «عصبة» خبر «إن». ويجوز جمعها على الحال، ويكون الخبر ﴿ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ ﴾ . وسبب نزولها: ما رواه الأئمة من

(١) في المطبوعات: « فيه ثمان وعشرون مسألة » ، والصواب ما أثبتناه كما هو مذكور في أصل الكتاب.

حديث الإفك الطويل في قصة عائشة رضوان الله عليها، وهو خير صحيح مشهور، أغنى اشتهاه عن ذكره، وسيأتي مختصراً. وأخرجه البخاري تعليقاً، وحديثه أتم. قال: وقال أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وأخرجه أيضاً عن محمد بن كثير عن أخيه سليمان من حديث مسروق عن أم رومان أم عائشة أنها قالت: لما رُميت عائشة حُرَّتْ مَغْشِيًا عليها. وعن موسى بن إسماعيل من حديث أبي وائل قال: حدثني مسروق بن الأجدع قال: حدثني أم رومان وهي أم عائشة قالت: بينا أنا قاعدة أنا وعائشة إذ وكَّجتُ<sup>(١)</sup> امرأة من الأنصار فقالت: فعل الله بفلان وفعل بفلان فقالت أم رومان: وما ذاك؟ قالت: اتني فيمن حدَّثَ الحديث قالت: وما ذاك؟ قالت: كذا وكذا. قالت عائشة: سمع رسول الله ﷺ؟ قالت: نعم. قالت: وأبو بكر؟ قالت: نعم فحُرَّتْ مَغْشِيًا عليها؛ فما أفادت إلا وعليها حُمِيٌّ بنافض<sup>(٢)</sup>، فطرحْتُ عليها ثيابها فغَطَّيتها؛ فجاء النبي ﷺ فقال: «ما شأن هذه؟» فقلت: يا رسول الله، أخذتها الحُمِيُّ بنافض. قال: «فلعلَّ في حديث تُحدِّثُ به» قالت: نعم. فقعدت عائشة فقالت: والله، لئن حلفتُ لا تصدَّقوني ولئن قلتُ لا تعذِّروني مثلي ومثلكم كيعقوب وبنِيه، والله المستعان على ما تصفون. قالت: وانصرف ولم يقل شيئاً؛ فأنزل الله عذرها. قالت: بحمد الله لا يحمد أحد ولا يحمدك<sup>(٣)</sup>. قال أبو عبد الله الحميدي: كان بعض من لقينا من الحفاظ البغداديين يقول الإرسال في هذا الحديث آتِين، واستدلَّ على ذلك بأن أم رومان تُوقِّت في حياة رسول الله ﷺ، ومسروق لم يشاهد النبي ﷺ بلا خلاف. وللبخاري من حديث عبید الله بن عبد الله بن أبي مليكة أن عائشة كانت تقرأ ﴿إِذْ تَقْوَنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ وتقول: الولُّقُ الكذب. قال ابن أبي مليكة: وكانت أعلمَ بذلك من غيرها لأنه نزل فيها<sup>(٤)</sup>. قال البخاري: وقال معمر بن راشد عن الزهري: كان حديث الإفك في غزوة المُرسِيع<sup>(٥)</sup>. قال ابن إسحاق: وذلك سنة ست<sup>(٦)</sup>. وقال موسى بن عقبة: سنة أربع<sup>(٧)</sup>. وأخرج البخاري من حديث معمر عن الزهري قال: قال لي الوليد بن عبد الملك: أبلغك أن علياً كان فيمن قَدَف؟ قال: قلت: لا، ولكن قد أخبرني رجلان من قومك أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن عائشة قالت لهما: كان عليٌّ مُسَلِّماً في شأنها<sup>(٨)</sup>. وأخرجه أبو بكر الإسماعيلي في كتابه المخرج على الصحيح من وجه آخر من حديث معمر عن الزهري، وفيه: قال كنت عند الوليد بن عبد الملك فقال: الذي تولَّى كِبْرَهُ منهم عليٌّ بن أبي طالب؟ فقلت: لا، حدثني سعيد بن المسيَّب وعُروة وعلقمة وعبید الله بن عبد الله بن عتبة كلُّهم يقول: سمعت عائشة تقول: والذي تولَّى كِبْرَهُ عبدُ الله بن أبي سلول. وأخرج

(١) الولوج: الدخول. اللمان: ولج.

(٢) حمي بنافض: حمي برعدة. اللسان: نفض.

(٣) متفق عليه: البخاري (٤١٤٣) في المغازي، ومسلم (٢٧٧٠) في التوبة

(٤) صحيح: البخاري (٤١٤٤) في المغازي.

(٥ - ٧) البخاري - باب (٣٢) في المغازي.

قلت: وفي بعض النسخ (معمر بن راشد) وهو خطأ، والصحيح ما أثبتناه من صحيح البخاري، وفي دلائل

البيهقي معمر عن الزهري.

(٨) صحيح: البخاري (٤١٤٢) في المغازي.

البخاري أيضاً من حديث الزهري عن عروة عن عائشة: والذي تولى كِبْرَهُ منهم عبدُ الله بن أبي (١).

الثانية: قوله تعالى: ﴿بِإِفْكَ﴾ الإفك الكذب. والعصبة ثلاثة رجال؛ قاله ابن عباس. وعنه أيضاً من الثلاثة إلى العشرة. ابن عيينة: أربعون رجلاً. مجاهد: من عشرة إلى خمسة عشر. وأصلها في اللغة وكلام العرب الجماعة الذين يتعصب بعضهم لبعض. والخير حقيقته ما زاد نفعه على ضره. والشر ما زاد ضره على نفعه. وإن خيراً لا شر فيه هو الجنة. وشرّاً لا خير فيه هو جهنم. فإما البلاء النازل على الأولياء فهو خير؛ لأن ضرره من الألم قليل في الدنيا، وخيره هو الثواب الكثير في الآخرة. فنبه الله تعالى عائشة وأهلها وصفوان، إذ الخطاب لهم في قوله: ﴿لَا تَحْسِبُوهُ شَرّاً لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾؛ لرجحان النفع والخير على جانب الشر.

الثالثة: لما خرج رسول الله ﷺ بعائشة معه في غزوة بني المصطلق وهي غزوة المريسيع، وقُتل ودنا من المدينة آذن ليلة بالرحيل قامت حين آذنا بالرحيل فمشت حتى جاوزت الجيش، فلما فرغت من شأنها أقبلت إلى الرّحل فلمست صدرها فإذا عقدٌ من جَزَعِ ظَفَّارٍ (٢) قد انقطع، فرجعت فالتمسته فحيسها ابتغاؤه، فوجدته وانصرفت فلم تجد أحداً، وكانت شابةً قليلة اللحم، فرجع الرجال هودجها ولم يشعروا بزوالها منه؛ فلما لم تجد أحداً اضطجعت في مكانها رجاء أن تُتقد فيرجع إليها، فنامت في الموضع ولم يوقظها إلا قول صفوان بن المعطل: إنا لله وإنا إليه راجعون؛ وذلك أنه كان تخلف وراء الجيش لحفظ الساقة. وقيل: إنها استيقظت لاسترجاعه، ونزل عن ناقته وتحنى عنها حتى ركبت عائشة، وأخذ يقودها حتى بلغ بها الجيش في نحر الظهيرة؛ فوقع أهل الإفك في مقاتلتهم، وكان الذي يجتمع إليه فيه ويستوشيه (٣) ويشعلُه عبدُ الله بن أبي ابن سلول المناق، وهو الذي رأى صفوان آخذاً بزمام ناقه عائشة فقال: والله ما نجت منه ولا نجا منها، وقال: امرأة نبيكم باتت مع رجل. وكان من قاله حسان بن ثابت ومسطح بن أثانة وحمئة بنت جحش (٤). هذا اختصار الحديث، وهو بكماله وإتقانه في البخاري ومسلم، وهو في مسلم أكمل. ولما بلغ صفوان قول حسان في الإفك جاء فضربه بالسيف ضربة على رأسه وقال:

تَلَقَّ دُبَابَ السِّيفِ عَنِّي فَإِنِّي غَلَامٌ إِذَا هُوَ جِيتَ لَيْسَ بِشَاعِرٍ

فأخذ جماعة حسان ولبيسوه وجاؤوا به إلى رسول الله ﷺ، فأهدر رسول الله ﷺ جرح حسان واستوهبه إياه. وهذا يدل على أن حسان ممن تولى الكبر؛ على ما يأتي والله أعلم.

وكان صفوان هذا صاحب ساقة رسول الله ﷺ في غزواته لشجاعته، وكان من خيار الصحابة لإرضي الله عنه وعنهم. وقيل: كان حضوراً لا يأتي النساء؛ ذكره ابن إسحاق من طريق عائشة. وقيل: كان له ابنان؛ يدل على ذلك حديثه المروي مع امرأته، وقول النبي ﷺ في ابنه: «لهما أشبه

(١) صحيح: البخاري في التفسير، وسيأتي.

(٢) جزع ظفار: حزر يماني، وظفار مدينة باليمن. النهاية (١/ ٢٦٩).

(٣) يستوشيه: يستخرجه بالبحث ثم يفشيه ويشيعه. السابق (٥/ ١٩٠).

(٤) صحيح: وسيأتي كاملاً.

به من الغراب بالغراب<sup>(١)</sup>. وقوله في الحديث: والله ما كَشَفْتُ كَتَفَ أُنثَى قَطَ<sup>(٢)</sup>؛ يريد بزنى. وقتل شهيداً رضي الله عنه في غزوة أرمينية سنة تسع عشرة في زمان عمر، وقيل: ببلاد الروم سنة ثمان وخمسين في زمان معاوية.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أُمَّرٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِنَّمِ﴾ يعني ممن تكلم بالإفك. ولم يُسَمَّ من أهل الإفك إلا حسان ومسطح وحمنة وعبد الله؛ وجَهِلَ الغير؛ قاله عمرو بن الزبير، وقد سأله عن ذلك عبد الملك بن مروان، وقال: إلا أنهم كانوا عَصَبَةً؛ كما قال الله تعالى. وفي مصحف حفصة «عصبة أربعة».

الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ﴾ وقرا حُمَيْدُ الْأَعْرَجِ وَيَعْقُوبُ «كِبْرَهُ»<sup>(٣)</sup> بضم الكاف. قال الفراء: وهو وجه جيد؛ لأن العرب تقول: فلان تَوَلَّى عَظْمًا كَذَا وَكَذَا؛ أي أكبره. روي عن عائشة أنه حسان، وأنها قالت حين عمي: لعل العذاب العظيم الذي أوعد الله به ذهاب بصره؛ رواه عنها مسروق. وروي عنها أنه عبد الله بن أبي؛ وهو الصحيح<sup>(٤)</sup>، وقاله ابن عباس. وحكى أبو عمر بن عبد البر أن عائشة برأت حسان من الغيبة، وقالت: إنه لم يقل شيئاً. وقد أنكر حسان أن يكون قال شيئاً من ذلك في قوله:

حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تَزَنَّا بِرِيَّةَ	وتصبح غرثي من لُحُومِ الْغَوَافِلِ <sup>(٥)</sup>
حَلِيلَةُ خَيْرِ النَّاسِ دِينًا وَمَنْصِبًا	نَبِيِّ الْهُدَى وَالْمَكْرَمَاتِ الْفَوَاضِلِ
عَقِيلَةٌ حَيٌّ مِنْ لُؤَيِّ بْنِ غَالِبٍ	كِرَامِ الْمَسَاعِي مَجْدُهَا غَيْرُ زَائِلِ
مُهَذَّبَةٌ قَدْ طَيَّبَ اللَّهُ خِيَمَهَا	وطهرها من كل شَيْنٍ وَبَاطِلِ <sup>(٦)</sup>
فَإِنْ كَانَ مَا بُلَّغْتَ أُنثَى قَلْبَهُ	فَلَا رَفَعْتَ مَسْوَطِي إِلَيَّ أَنْامِلِي
لَهُ رُتَبٌ عَالٍ عَلَى النَّاسِ فَضْلُهَا	تَقَاصِرُ عَنْهَا سُورَةُ الْمُتَطَوَّلِ
فَكَيْفَ وَوُدِّي مَا حَيَّيْتُ وَنَصْرَتِي	لَأَلِ رَسُولِ اللَّهِ زَيْنِ الْمُحَافِلِ
لَهُ رُتَبٌ عَالٍ النَّاسِ فَضْلُهَا	تَقَاصِرُ عَنْهَا سُورَةُ الْمُتَطَوَّلِ

وقد روي أنه لما أُنشدها: حسان رزان؛ قالت له: لست كذلك؛ تريد أنك وقعت في الغوافل. وهذا تعارض، ويمكن الجمع بأن يقال: إن حسان لم يقل ذلك نصاً وتصريحاً، ويكون عرض بذلك وأومأ إليه فنُسب ذلك إليه؛ والله أعلم، وقد اختلف الناس فيه: هل خاض في الإفك أم لا؟ وهل جلد الحد أم لا؟ قاله أعلم أي ذلك كان، وهي المسألة:

السادسة: فروى محمد بن إسحاق وغيره: أن النبي ﷺ جلد في الإفك رجلين وامرأة: مسطحا

(١) صحيح: البخاري (٥٨٢٥) في اللباس، عن عكرمة عن رفاعة به.

(٢) صحيح: جزء من حديث الإفك الذي عند البخاري (٤١٤١) في المغاري.

(٣) قراءة متواترة: تقريب النشر (ص ١٤٩).

(٤) وهو ما رواه البخاري والطبري وغيرهما، وما قبله عند الطبري (٩٣ / ١٨) في تفسيره، والنسائي أصح.

(٥) الحصان: العفيفة، الرزان: الرزينة التي لا يستخفها طيش، وتزن: ترى وتتهم، والريبة: التهمة والشك،

وغرثي: جائعة، والغوافل: ج (غافلة) وهي التي غفل قلبها عن الشر.

(٦) الخميم: بكسر الخاء: الشيمة والأصل، والشين: العيب. اللسان «خيم، شين»

قلت: وبعضه عند البخاري (٤١٤٦) في المغاري، ومسلم (٢٤٨٨ / ١٥٥) في فضائل الصحابة رضي الله

عنهم، عن مسروق.

وحسان وحمئة<sup>(١)</sup>، وذكره الترمذي. وذكر القشيري عن ابن عباس قال: جلد رسول الله ﷺ ابن أبي ثمانين جلدة، وله في الآخرة عذاب النار. قال القشيري: والذي ثبت في الأخبار أنه ضرب ابن أبي وضرب حسان وحمئة، وأما مسطح فلم يثبت عنه قذف صريح، ولكنه كان يسمع ويشيع من غير تصريح. قال الماوردي وغيره: اختلفوا هل حد النبي ﷺ أصحاب الإفك؟ على قولين: أحدهما أنه لم يحد أحداً من أصحاب الإفك لأن الحدود إنما تقام بإقرار أو بيينة، ولم يتعبه الله لأن قيمها بإخباره عنها؛ كما لم يتعبه بقتل المنافقين، وقد أخبره بكفرهم.

قلت: وهذا فاسد مخالف لنص القرآن؛ فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَالَّذِينَ يُمُونُ بِالْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ أي على صدق قولهم: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

والقول الثاني: أن النبي ﷺ حد أهل الإفك عبد الله بن أبي مسطح بن أثانة وحسان بن ثابت وحمئة بنت جحش؛ وفي ذلك قال شاعر من المسلمين:

لقد ذاق حسان الذي كان أهله	وحمئة إذ قالوا هجيراً ومسطح
وإبن سؤل ذاق في الحد خزية	كما خاض في إفك من القول يضح
تعاطوا برجم الغيب زوج نبيهم	وسخطة ذي العرش الكريم فأبرحوا <sup>(٢)</sup>
وآدوا رسول الله فيها فجللوا	مخازي تبقى عموها وفضحوا
فصب عليهم محصنات كأنها	شأيب قطر من ذرى الزن تنفح

قلت: المشهور من الأخبار والمعروف عند العلماء أن الذي حد حسان ومسطح وحمئة، ولم يسمع بحد لعبد الله بن أبي. روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما نزل عذري قام النبي ﷺ فذكر ذلك، وتلا القرآن؛ فلما نزل من المنبر أمر بالرجلين والمرأة فضربوا حدهم، وسامهم: حسان بن ثابت ومسطح بن أثانة وحمئة بنت جحش<sup>(٣)</sup>. وفي كتاب الطحاوي «ثمانين ثمانين». قال علماءنا. وإنما لم يحد عبد الله بن أبي لأن الله تعالى قد أعد له في الآخرة عذاباً عظيماً؛ فلو حد في الدنيا لكان ذلك نقصاً من عذابه في الآخرة وتخفيفاً عنه مع أن الله تعالى قد شهد ببراءة عائشة رضي الله عنها وبكذب كل من رماها؛ فقد حصلت فائدة الحد، إذ مقصوده إظهار القاذف وبراءة المقذوف؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأَوْتِكَ عَنِ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾. وإنما حد هؤلاء المسلمون ليكفر عنهم إثم ما صدر عنهم من القذف حتى لا يبقى عليهم تبعه من ذلك في الآخرة، وقد قال ﷺ في الحدود: «إنها كفارة لمن أقيمنت عليه»؛ كما في حديث عبادة بن الصامت<sup>(٤)</sup>. ويحتمل أن يقال: إنما ترك حد ابن أبي استئلاً لقومه واحتراماً لابنه، وإطفاءً لثائرة الفتنة المتوقعة من ذلك، وقد كان ظهر مبادئها من سعد بن عبادة ومن قومه؛ كما في «صحيح مسلم»<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) فيه تدلس ابن إسحاق، ورواه أبو داود (٤٤٧٤) في الحدود، والترمذي (٣١٨١) في تفسير القرآن وحسنه الألباني هناك.

(٢) أبرحوا: جاؤوا بأمر شديد مفرط في الوزر والإثم. اللسان «برح».

(٣) صحيح: وقد سبق.

(٤) صحيح: وقد سبق.

(٥) متفق عليه: البخاري (٤٧٥٠) في الضمير، ومسلم (٤/٢١٢٩) في اللباس والزينة.

السابعة: قوله تعالى: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ هذا عتاب من الله سبحانه وتعالى للمؤمنين في ظنهم حين قال أصحاب الإفك ما قالوا. قال ابن زيد: ظن المؤمنون أن المؤمن لا يفجر بأمه<sup>(١)</sup>؛ قاله المهدري. و﴿لَوْلَا﴾ بمعنى هلاً. وقيل: المعنى أنه كان ينبغي أن يقيس فضلاء المؤمنين والمؤمنات الأمر على أنفسهم؛ فإن كان ذلك يبعد فيهم فذلك في عائشة وصفوان أبعاد. وروي أن هذا النظر الشديد وقع من أبي أيوب الأنصاري وأمراته؛ وذلك أنه دخل عليها فقالت له: يا أبا أيوب، أسمعت ما قيل؟ فقال: نعم وذلك الكذب أكننت أنت يا أم أيوب تفعلين ذلك قالت: لا والله قال: فعاثشة والله أفضل منك؛ قالت أم أيوب: نعم<sup>(٢)</sup>. فهذا الفعل ونحوه هو الذي عاتب الله تعالى عليه المؤمنين إذ لم يفعله جميعهم.

الثامنة: قوله تعالى: ﴿بِأَنْفُسِهِمْ﴾ قال النحاس؛ معنى ﴿بِأَنْفُسِهِمْ﴾ بإخوانهم. فأوجب الله على المسلمين إذا سمعوا رجلاً يقذف أحداً أو يذكره بقبیح لا يعرفونه به أن ينكروا عليه ويكذبوه. وتواعد من ترك ذلك ومن نقله.

قلت: ولاجل هذا قال العلماء: إن الآية أصل في أن درجة الإيمان التي حازها الإنسان؛ ومنزلة الصلاح التي حلها المؤمن، ولبسة العفاف التي يستتر بها المسلم لا يزيلها عنه خبر محتمل وإن شاع، إذا كان أصله فاسداً أو مجهولاً.

التاسعة: قوله تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ هذا توبيخ لأهل الإفك. و﴿لَوْلَا﴾ بمعنى هلاً؛ أي هلاً جاؤوا بأربعة شهداء على ما زعموا من الافتراء. وهذا رد على الحكم الأول، وإحالة على الآية السابقة في آية القذف.

العاشرة: قوله تعالى: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُوتِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ أي هم في حكم الله كاذبون. وقد يعجز الرجل عن إقامة البينة وهو صادق في قذفه، ولكنه في حكم الشرع وظاهر الأمر كاذب لا في علم الله تعالى؛ وهو سبحانه إنما رتب الحدود على حكمه الذي شرعه في الدنيا لا على مقتضى علمه الذي تعلق بالإنسان على ما هو عليه، وإنما يبنى على ذلك حكم الآخرة.

قلت: وما يقوي هذا المعنى ويعضده ما خرجه البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: أيها الناس إن الرحي قد انقطع وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيراً أمناه وقربناه؛ وليس لنا من سريرته شيء الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءاً لم نؤمنه؛ ولم نصدقته، وإن قال: إن سريرته حسنة<sup>(٣)</sup>. وأجمع العلماء أن أحكام الدنيا على الظاهر، وأن السرائر إلى الله عز وجل.

الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ ﴿فَضْلٌ﴾ رفع بالابتداء عند سيبويه، والخبر محذوف لا تظهره العرب. وحذف جواب ﴿لَوْلَا﴾ لأنه قد ذكر مثله بعد؛ قال الله عز وجل:

(١) صحيح إليه: الطبري (١٨/ ١٠٢) في تفسيره.

(٢) ضعيف: الطبري (١٨/ ١٠٢) في تفسيره بسند فيه جهالة، وكذا رواه إسحاق بن راهويه (١٦٩٨) في مسنده، ورواه الواحدي (ص ٢٧٠) في تفسيره من طريق عطاء الخراساني عن الزهري، وعطاء كثير الوهم - والله أعلم.

(٣) صحيح: البخاري (٢٦٤١) في الشهادات.

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ لمسكم؛ أي بسبب ما قلتُم في عائشة عذابٌ عظيمٌ في الدنيا والآخرة. وهذا عتابٌ من الله تعالى بليغ، ولكنه برحمته ستر عليكم في الدنيا ويرحم في الآخرة من آتاه تائباً. والإفاضة: الأخذ في الحديث؛ وهو الذي وقع عليه العتاب؛ يقال: أفاض القوم في الحديث أي أخذوه فيه.

الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقُّونَهُ بِآلْتِكُمْ﴾ قراءة محمد بن السَّمِيعِ بضم التاء وسكون اللام وضم القاف؛ من الإلقاء، وهذه قراءة بيّنة. وقرأ أبيّ وابن مسعود «إِذْ تَلَقُّونَهُ» من التلقي، بتاءين. وقرأ جمهور السبعة بحرف التاء الواحدة وإظهار الذال دون إدغام؛ وهذا أيضاً من التلقي. وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بإدغام الذال في التاء. وقرأ ابن كثير بإظهار الذال وإدغام التاء في التاء؛ وهذه قراءة قلقة؛ لأنها تقتضي اجتماع ساكنين، وليست كالإدغام في قراءة من قرأ «فلا تناجوا». ولا تناجوا» لأن دونه الألف الساكنة، وكونها حرفاً لين حسنت هنالك ما لا تحسن مع سكون الذال. وقرأ ابن يَعْمَرُ وعائشة رضي الله عنهما وهم أعلم الناس بهذا الأمر «إِذْ تَلَقُّونَهُ» بفتح التاء وكسر اللام وضم القاف؛ ومعنى هذه القراءة من قول العرب: ولت الرجل يلتق ولقاً إذا كذب واستمر عليه؛ فجاؤا بالمتعدّي شاهداً على غير المتعدّي. قال ابن عطية: وعندي أنه أراد إذ تلقون فيه؛ فحذف حرف الجر فاتصل الضمير. وقال الخليل وأبو عمرو: أصل الوقت الإسراع؛ يقال: جاءت الإبل تلتق؛ أي تسرع. قال:

لما رأوا جيشاً عليهم قد طرق  
جاؤوا بأسراب من الشام ولتق  
إن الحصين زلت وزملتق  
جاءت به عنس من الشام تلتق

يقال: رجل زلت وزملتق؛ مثال هديد، وزملتق وزملتق (بتشديد الميم) وهو الذي ينزل قبل أن يجامع؛ قال الراجز:

إن الحصين زلت وزملتق

والوقت أيضاً أخف الطعن. وقد وقعه يلقه ولقاً. يقال: ولقه بالسيف ولقات، أي ضربات؛ فهو مشترك.

الثالثة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ﴾ مبالغة والزمام وتأکید. والضمير في «نَعْسُونَهُ» عائد على الحديث والخوض فيه والإذاعة له. و«هيناً» أي شيئاً يسيراً لا يلحقكم فيه إثم. «وهو عند الله» في الوزر «عظيم». وهذا مثل قوله عليه السلام في حديث القبرين: «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير» (١) أي بالنسبة إليكم.

الرابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ (٦٦) يعظكم الله أن تعودوا لمنله أبداً إن كنتم مؤمنين (٧) ويبين الله لكم الآيات والله عليم حكيم ﴿ عتاب لجميع المؤمنين؛ أي كان ينبغي عليكم أن تنكروه ولا يتعاطاه بعضكم من بعض على جهة الحكاية والنقل، وأن تنزهوا الله تعالى عن أن يقع هذا من زوج نبيه عليه الصلاة والسلام، وأن تحكموا على

(١) صحيح: وقد سبق تخريجه عن ابن عباس، وجابر رضي الله عنهم.

هذه المقالة بأنها بهتان؛ وحقيقة البهتان أن يقال في الإنسان ما ليس فيه، والغيبة أن يقال في الإنسان ما فيه. وهذا المعنى قد جاء في صحيح الحديث عن النبي ﷺ. ثم وعظهم تعالى في العودة إلى مثل هذه الحالة<sup>(١)</sup>. و﴿أَنْ﴾ مفعول من أجله، بتقدير: كراهية أن، ونحوه.

الخامسة عشرة: قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ توقيف وتوكيد؛ كما تقول: ينبغي لك أن تفعل كذا وكذا إن كنت رجلاً.

السادسة عشرة: قوله تعالى: ﴿يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ﴾ يعني في عائشة؛ لأن مثله لا يكون إلا نظير القبول في القول عنه بعينه، أو فيمن كان في مرتبته من أزواج النبي ﷺ؛ لما في ذلك من إذابة رسول الله ﷺ في عرضه وأهله؛ وذلك كفر من فاعله.

الستة عشرة: قال هشام بن عمار سمعت مالكا يقول: من سبّ أبا بكر وعمر أدب، ومن سبّ عائشة قُتل؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾؛ فمن سبّ عائشة فقد خالف القرآن، ومن خالف القرآن قُتل<sup>(٢)</sup>. قال ابن العربي: «قال أصحاب الشافعي من سبّ عائشة رضي الله عنها أدب كما في سائر المؤمنين، وليس قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ في عائشة لأن ذلك كفر، وإنما هو كما قال عليه السلام: «لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه»<sup>(٣)</sup>. ولو كان سلب الإيمان في سبّ من سبّ عائشة حقيقة لكان سلبه في قوله: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»<sup>(٤)</sup> حقيقة. قلنا: ليس كما زعمتم؛ فإن أهل الإفك رموا عائشة المطهرة بالفاحشة فبرأها الله تعالى فكل من سبها بما برأها الله منه مكذب لله، ومن كذب الله فهو كافر؛ فهذا طريق قول مالك، وهي سبيل لائحة لأهل البصائر. ولو أن رجلاً سبّ عائشة بغير ما برأها الله منه لكان جزاؤه الأدب».

الثامنة عشرة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ﴾ أي تفشو؛ يقال: شاع الشيء شيوعاً وشيوعاً وشيعاناً وشيوعه؛ أي ظهر وتفرق. ﴿فِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أي في المحصنين والمحصنات. والمراد بهذا اللفظ العام عائشة وصقوان رضي الله عنهما. والفاحشة: الفعل القبيح المفرط القبح. وقيل: الفاحشة في هذه الآية القول السيئ. ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا﴾ أي الحد. وفي الآخرة عذاب النار؛ أي للمنافقين، فهو مخصوص. وقد بينا أن الحد للمؤمنين كفارة. وقال الطبري<sup>(٥)</sup>: معناه إن مات مَصْرًا غير نائب.

التاسعة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾ أي يعلم مقدار عظم هذا الذنب والمجازاة عليه، ويعلم كل شيء. ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ روي من حديث أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ شَدَّ عَضُدَ امْرِئٍ مِنَ النَّاسِ فِي خِصْمَةٍ لَا عِلْمَ لَهُ بِهَا فَهُوَ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ عَنْهَا. وَأَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ

(١) صحيح: مسلم (٢٥٨٩) في البر والصلة والآداب، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أحكام القرآن (٣/ ١٣٥٦).

(٣) صحيح: البخاري (٦٠١٦) في الأدب، عن أبي شريح الكمي رضي الله عنه.

(٤) متفق عليه: قطعة من حديث رواه البخاري (٢٤٧٥) في المظالم، ومسلم (٥٧) في الإيمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) الطبري (١٨/ ١٠٦) في تفسيره.

بشفاعته دون حدٍّ من حدود الله أن يقام فقد عاند الله حقاً وأقدم على سخطه وعليه لعنة الله تتابع إلى يوم القيامة. وأما رجل أشاع على رجل مسلم كلمة وهو منها بريء يرى أن يشبهه بها في الدنيا كان حقاً على الله تعالى أن يرميه بها في النار ثم تلا مصداقه من كتاب الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (١) الآية.

الموفية عشرين: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ﴾ يعني مسالكه ومذاهبه؛ المعنى: لا تسلكوا الطريق الذي يدعوكم إليها الشيطان. وواحد الخُطُواتُ خُطوة، وهو ما بين القدمين. والخُطوة (بالفتح) المصدر؛ يقال: خَطَّوتُ خُطوةً، وجمعها خَطُوات. وتخطى إلينا فلان؛ ومنه الحديث أنه رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة (٢). وقرأ الجمهور ﴿خُطُواتٍ﴾ بضم الطاء. وسكنها عاصم والاعمش. وقرأ الجمهور ﴿مَا زَكَّيْ﴾ بتخفيف الكاف؛ أي ما اهتدى ولا أسلم ولا عرف رُشدًا. وقيل: ﴿مَا زَكَّيْ﴾ أي ما صلح؛ يقال: زَكَّا يَزْكُو زَكاءً، أي صلح. وشدها الحسن وأبو حيوة (٣)؛ أي أن تزكيتكم وتطهيره وهدايته إنما هي بفضل لا بأعمالكم. وقال الكسائي: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ﴾ معترض، وقوله: ﴿مَا زَكَّيْ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ جواب لقوله أولاً وثانياً ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾.

الحادية والعشرون: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾ الآية. المشهور من الروايات أن هذه الآية نزلت في قصة أبي بكر بن أبي قحافة رضي الله عنه ومسطح بن أثانة. وذلك أنه كان ابن بنت خالته وكان من المهاجرين البُرِّين المساكين. وهو مسطح بن أثانة بن عبَّاد بن المطلب بن عبد مناف. وقيل: اسمه عَوف، ومسطح لقب. وكان أبو بكر رضي الله عنه ينفق عليه لمسكته وقرابته؛ فلما وقع أمر الإفك وقال فيه مسطح ما قال، حلف أبو بكر ألا ينفق عليه ولا يتنفعه بنافعة أبداً، فجاء مسطح فاعتذر وقال: إنما كنت أغشى مجالس حسان فأسمع ولا أقول. فقال له أبو بكر: لقد ضحكت وشاركت فيما قيل؛ ومرّ على يمينه، فنزلت الآية (٤). وقال الضحاك وابن عباس: إن جماعة من المؤمنين قطعوا منافعهم عن كل من قال في الإفك وقالوا: والله لا نصل من تكلم في شأن عائشة؛ فنزلت الآية في جميعهم. والأول أصح؛ غير أن الآية تناول الأمة إلى يوم القيامة بالأب لا يعتناظ ذوا فضل وسعة فيحلف ألا ينفع من هذه صفته غابر الدهر. وروى الصحيح أن الله تبارك وتعالى لما أنزل ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾ العشر آيات، قال أبو بكر وكان ينفق على مسطح لقرابته وفقره: والله لا أنفق عليه شيئاً أبداً بعد الذي قال لعائشة؛ فانزل الله تعالى ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ﴾

(١) ضعيف: الهيثمي (٤/ ٢٠٠، ٢٠١) في المجمع عازراً إياه للطبراني في الكبير عن أبي الدرداء رضي الله عنه وقال: «فيه من لم أعرفهم»، وانظر: ضعيف الجامع (٢٢٣٦) للالباني - رحمه الله - فقد ضعفه هناك.

(٢) صحيح: أبو دلود (١٢٤٨) في الصلاة، وصححه الألباني هناك، وبقية، فقال له النبي ﷺ: «اجلس»، فقد أذيت، وهو عبد الله بن بشر رضي الله عنه.

(٣) قراءة متواترة: تقريب النشر (ص ١٤٩).

(٤) حسن: الطبري (١٨/ ١٠٨) في تفسيره عن عائشة رضي الله عنها، وانظر: السيوطي (ص ٢٩١) في لباب القول، وعزاء لابن عباس وابن عمر عند الطبراني، وأبي هريرة عند البزار.

وَالسَّعَةِ ﴿ إِلَى قَوْلِهِ ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (١). قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: هَذِهِ أَرْجَى آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ؛ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لِي؛ فَرَجَعَ إِلَى مَسْطَحِ الثَّفِقَةِ الَّتِي كَانَ يَنْفِقُ عَلَيْهِ وَقَالَ: لَا أَنْزِعُهَا مِنْهُ أَبَدًا.

الثانية والعشرون: فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَذْفَ وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا لَا يُحْبَطُ الْأَعْمَالُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَ مَسْطَحًا بَعْدَ قَوْلِهِ بِالْهَجْرَةِ وَالْإِيمَانِ؛ وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْكِبَائِرِ؛ وَلَا يُحْبَطُ الْأَعْمَالُ غَيْرُ الشَّرِكِ بِاللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ أَسْرُكَتَ لِيَحْبُطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

الثالثة والعشرون: مَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ لَا يَفْعَلُهُ فَرَأَى فَعَلَهُ أَوْ كَفَرَ مِنْهُ أَوَّلَى مِنْهُ أَتَاهُ وَكَفَرَ عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ كَفَرَ عَنْ يَمِينِهِ وَأَتَاهُ؛ كَمَا تَقَدَّمَ فِي «الْمَائِدَةِ». وَرَأَى الْفَقَهَاءُ أَنَّ مَنْ حَلَفَ إِلَّا يَفْعَلُ سَنَةً مِنَ السَّنَةِ أَوْ مَنْدُوبًا وَأَبَدَ ذَلِكَ أَنَّهَا جُرْحَةٌ فِي شَهَادَتِهِ؛ ذَكَرَهُ الْبَاجِي فِي «الْمَتَقَى».

الرابعة والعشرون: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ﴾ ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ مَعْنَاهُ يَحْلِفُ؛ وَزَنَاهَا يَفْتَعِلُ، مِنَ الْآيَةِ وَهِيَ الْيَمِينُ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦]؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «الْبَقَرَةِ». وَقَالَتْ فَرَقَةٌ: مَعْنَاهُ يَقْصِرُ؛ مِنْ قَوْلِكَ: أَلَوْتُ فِي كَذَا إِذَا قَصَرْتُ فِيهِ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَأْتُونَكُمْ خِيَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨].

الخامسة والعشرون: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ تَمَثِيلٌ وَحِجَّةٌ؛ أَيُّ كَمَا تُحِبُّونَ عَفْوَ اللَّهِ عَنْ ذُنُوبِكُمْ فَكَذَلِكَ اغْفِرُوا لِمَنْ دُونِكُمْ؛ وَيَنْظُرُ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يَرْحَمُ» (٢).

السادسة والعشرون: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: هَذِهِ أَرْجَى آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، مِنْ حَيْثُ لَطَفَ اللَّهُ بِالْقَذْفَةِ الْعَصَاةَ بِهَذَا اللَّفْظِ. وَقِيلَ: أَرْجَى آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٧]. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [الشورى: ٢٢]؛ فَشَرَحَ الْفَضْلَ الْكَبِيرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَبَشَّرَ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ فِي تِلْكَ. وَمِنْ آيَاتِ الرَّجَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ﴾ [الشورى: ١٩]. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَرْجَى آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]؛ وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يَرْضَى بَقَاءَ أَحَدٍ مِنْ أُمَّتِهِ فِي النَّارِ.

السابعة والعشرون: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْ يُؤْتُوا﴾ أَيُّ لَا يُؤْتُوا، فَحَذَفَ «لَا»؛ كَقَوْلِ الْقَاتِلِ: فَعَلْتُ بِمِثْلِ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

ذَكَرَهُ الرَّجَاجُ. وَعَلَى قَوْلِ أَبِي عُبَيْدَةَ لَا حَاجَةَ إِلَى إِضْمَارِ «لَا». ﴿وَلِيَعْمُرُوا﴾ مِنْ عَمَّا الرَّبِيعِ أَيْ دَرَسَ؛ فَهُوَ مَحْوُ الذَّنْبِ كَمَا يَعْفُو أَثْرَ الرَّبِيعِ.

(١) صحيح: جزء من حديث الإفك، وقد سبق تخريجه.

(٢) متفق عليه: البخاري (٥٩٩٧) في الأدب، ومسلم (٢٣١٨) في الفضائل، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾

فيه مسألتان:

الأولى: قوله تعالى: ﴿ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ تقدم في «النساء». وأجمع العلماء على أن حكم المحصنين في القذف كحكم المحصنات قياساً واستدلالاً، وقد بيناه أول السورة والحمد لله. واختلف فيمن المراد بهذه الآية؛ فقال سعيد بن جبير: هي في رمة عائشة رضوان الله عليها خاصة<sup>(١)</sup>. وقال قوم: هي في عائشة وسائر أزواج النبي ﷺ؛ قاله ابن عباس والضحاك وغيرهما<sup>(٢)</sup>. ولا تنفع التوبة. ومن قذف غيرهن من المحصنات فقد جعل الله له توبة؛ لأنه قال: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٤) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴿ فجعل الله لهؤلاء توبة، ولم يجعل لاولئك توبة؛ قاله الضحاك. وقيل: هذا الوعيد لمن أصر على القذف ولم يتب. وقيل: نزلت في عائشة، إلا أنه يراد بها كل من اتصف بهذه الصفة. وقيل: إنه عام لجميع الناس القذفة من ذكر وأنثى؛ ويكون التقدير: إن الذين يرمون الأنفس المحصنات؛ فدخل في هذا الذكر والمؤنث؛ واختاره النحاس. وقيل: نزلت في مشركي مكة؛ لأنهم يقولون للمرأة إذا هاجرت إنما خرجت لتفجر.

الثانية: قوله تعالى: ﴿ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ قال العلماء: إن كان المراد بهذه الآية المؤمنين من القذفة فالمراد باللعنة الإبعاد وضرب الحد واستيحاش المؤمنين منهم وهجرهم لهم، وزوالهم عن رتبة العدالة والبعد عن الثناء الحسن على السنة المؤمنين. وعلى قول من قال: هي خاصة لعائشة ترتب هذه الشدائد في جانب عبد الله بن أبي وأشباهه. وعلى قول من قال: نزلت في مشركي مكة فلا كلام، فإنهم مبعدون، ولهم في الآخرة عذاب عظيم؛ ومن أسلم فالإسلام يجب ما قبله. وقال أبو جعفر النحاس: من أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية إنه عام لجميع الناس القذفة من ذكر وأنثى؛ ويكون التقدير: إن الذين يرمون الأنفس المحصنات، فدخل في هذا الذكر والمؤنث، وكذا في الذين يرمون؛ إلا أنه غلب المذكر على المؤنث.

﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَسِنَّهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَزْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾

قراءة العامة بالتاء، واختاره أبو حاتم. وقرأ الأعمش ويحيى وحمزة والكسائي وخلف «يشهد» بالياء<sup>(٣)</sup>، واختاره أبو عبيد؛ لأن الجار والمجرور قد حال بين الاسم والفعل، والمعنى: يوم تشهد السنة بعضهم على بعض بما كانوا يعملون من القذف والبهتان. وقيل: تشهد عليهم أسنتهم ذلك

(١) حسن: الطبري (١٨ / ١٠٩) في تفسيره، ورواه الطبراني (١٣ / ١٥١) في الكبير من طريق فيه يحيى الحماني وهو: ضعيف.

(٢) ليابب النقول (ص ٢٩٢) وهو مرسل بل معضل، والطبري (١٨ / ١١٠) في تفسيره، وقرأ ابن عباس ضعيف جليلاً. الطبري (١٨ / ١١١) في تفسيره من طريق العوفيين.

(٣) قراءة متواترة: تقريب النشر (ص ١٤٩).

اليوم بما تكلموا به. ﴿وَأَيُّدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ﴾ أي وتكلم الجوارح بما عملوا في الدنيا.

﴿يَوْمَئِذٍ يُوقِفُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ ﴿١٥﴾

قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يُوقِفُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ﴾ أي حسابهم وجزاؤهم. وقرأ مجاهد «يومئذ يوقفهم الله دينهم الحق» برفع «الحق» على أنه نعت لله عز وجل. قال أبو عبيد: ولولا كراهة خلاف الناس لكان الوجه الرفع؛ ليكون نعتاً لله عز وجل، وتكون موافقة لقراءة أبي، وذلك أن جرير بن حازم قال: رأيت في مصحف أبي «يُوقِفُهُمُ اللَّهُ الْحَقَّ دِينَهُمْ». قال النحاس: وهذا الكلام من أبي عبيد غير مُرضي؛ لأنه احتج بما هو مخالف للسنن الأعظم. ولا حجة أيضاً فيه لأنه لو صح هذا أنه في مصحف أبي كذا جواز أن تكون القراءة: يومئذ يوقفهم الله الحق دينهم، يكون «دينهم» بدلاً من الحق. وعلى قراءة العامة «دينهم الحق» يكون «الحق» نعتاً لدينهم، والمعنى حسن؛ لأن الله عز وجل ذكر المسيئين وأعلم أنه يجازيهم بالحق؛ كما قال الله عز وجل: ﴿وَهُلْ نَجْازِي إِلَّا الْكُفُورَ﴾؛ لأن مجازاة الله عز وجل للكافر والمسيء بالحق والعدل، ومجازاته للمحسن بالإحسان والفضل. ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ اسمان من أسمائه سبحانه وتعالى وقد ذكرناهما في غير موضع، وخاصة في «الكتاب الاسني».

﴿الْخَيْثَاتُ لِلْخَيْثِينِ وَالْخَيْثُونَ لِلْخَيْثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ ﴿١٦﴾

قال ابن زيد: المعنى الخيئات من النساء للخبيثين من الرجال، وكذا الخبيثون للخبيثات، وكذا الطيبات للطيبين والطيبون للطيبات<sup>(١)</sup>. وقال مجاهد وابن جبير وعطاء وأكثر المفسرين: المعنى الكلمات الخيئات من القول للخبيثين من الرجال، وكذا الخبيثون من الناس للخبيثات من القول، وكذا الكلمات الطيبات من القول للطيبين من الناس، والطيبون من الناس للطيبات من القول. قال النحاس في كتاب معاني القرآن: وهذا أحسن ما قيل في هذه الآية. ودل على صحة هذا القول: «أولئك مبرءون مما يقولون» أي عائشة وصفوان مما يقول الخبيثون والخبيثات. وقيل: إن هذه الآية مبنية على قوله: «الزاني لا ينجح إلا زانية أو مشركة» الآية؛ فالخبيثات الزواني، والطيبات العفاف، وكذا الطيبون والطيبات. واختار هذا القول النحاس أيضاً، وهو معنى قوله ابن زيد. «أولئك مبرءون مما يقولون» يعني به الجنس. وقيل: عائشة وصفوان، فجمع؛ كما قال: «فإن كان له إخوة» [النساء: ١١] والمراد أخوان؛ قاله الفراء. و«مبرءون» يعني منزّهين مما رُموا به. قال بعض أهل التحقيق: إن يوسف عليه السلام لما رُمي بالفاحشة برآه الله على لسان صبي في المهدي<sup>(٢)</sup>، وإن مريم لما رُميت بالفاحشة برآها الله على لسان ابنتها عيسى صلوات الله عليه، وإن عائشة لما رُميت بالفاحشة برآها الله تعالى بالقرآن؛ فما رضي لها ببراءة صبي ولا نبي حتى برآها الله بكلامه من القذف والبهتان. وروي عن علي بن

(١) انظر: الطبري (١٨/ ١١٣) في تفسيره، وكذا باقي الأقوال هنالك.

(٢) هذا لم يثبت صحيحاً وقد سبق.

زيد بن جُدعان عن جدته عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: لقد أعطيت سماً ما أعطيتن امرأة: لقد نزل جبريل عليه السلام بصورتني في راحته حين أمر رسول الله ﷺ أن يتزوجني، ولقد تزوجني بكرةً وما تزوج بكرةً غيري، ولقد توفي ﷺ وإن رأسه لفي حجري، ولقد أُرِيَ في بيتي، ولقد حفت الملائكة بيتي، وأن كان الوحي لينزل عليه وهو في أهله فيصرفون عنه، وأن كان لينزل عليه وأنا معه في لحافه فما يبني عن جسده، وإني لابنة خليفته وصديقه، ولقد نزل هُنْري من السماء، ولقد خلقت طيبةً وعند طيب، ولقد وعدت مغفرةً ورزقاً كريماً؛ تعني قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ وهو الجنة (١).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَمَّا كُنْتُمْ تَدْكُرُونَ ﴿٣٦﴾﴾

فيه سبع عشرة مسألة :

الأولى : قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا﴾ لما خصص الله سبحانه ابن آدم الذي كرمه وفضله بال منازل وسترهم فيها عن الأبصار، وملكهم الاستمتاع بها على الانفراد، وحجر على الخلق أن يطلعوا على ما فيها من خارج أو يلمسوها من غير إذن أربابها، أدبهم بما يرجع إلى الستر عليهم لئلا يطلع أحد منهم على عورة. وفي الصحيح مسلم: من أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من اطلع في بيت قوم من غير إذنهم حل لهم أن يفتقروا به» (٢). وقد اختلف في تأويله؛ فقال بعض العلماء: ليس هذا على ظاهره، فإن وفقاً فعلية الضمان، والخبر منسوخ، وكان قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَافَيْتُمْ فَاعْفُوا﴾ [النحل: ١٢٦]. ويحتمل أن يكون خارج على وجه الوعيد لا على وجه الحتم، والخبر إذا كان مهالفاً لكتاب الله تعالى لا يجوز العمل به. وقد كان النبي ﷺ يتكلم بالكلام في الظاهر وهو يريد شيئاً آخر؛ كما جاء في الخبر أن عباس بن مرداس لما مدحه قال لبلال: «قم فاقطع لسانه» (٣)، وإنما أراد بذلك أن يدفع إليه شيئاً، ولم يرد به القطع في الحقيقة. وكذلك هذا يحتمل أن يكون ذكر قراء العين والمراد أن يعمل به عمل حتى لا ينظر بعد ذلك في بيت غيره. وقال بعضهم: لا ضمان عليه ولا قصاص؛ وهو الصحيح إن شاء الله تعالى؛ لحديث أنس، على ما يأتي.

الثانية: سبب نزول هذه الآية ما رواه الطبري وغيره عن عدي بن ثابت أن امرأة من الأنصار قالت: يا رسول الله، إنني أكون في بيتي على حال لا أحب أن يراني عليها أحد، لا والد ولا ولد فيأتي الأب فيدخل عليّ وإنه لا يزال يدخل عليّ رجل من أهلي وأنا على تلك الحال، فكيف أصنع؟ فنزلت الآية. فقال أبو بكر رضي الله عنه: يا رسول الله، أفرأيت الخانات والمسكن في طرق الشام

(١) ضعيف وبعضه في الصحيح: الهيثمي (٩/ ٢٤١) في المجمع عن عائشة رضي الله عنها وقال: «رواه أبو يعلى، وفي الصحيح وغيره بعضه، وفي إسناد أبي يعلى من لم أعرفهم، وينحوه الطبراني، ورجال أحد أسانيد الطبراني رجال الصحيح». قلت: وسند المصنف فيه ابن جُدعان وله مناكير.

(٢) متفق عليه: البخاري (٦٨٨٨) في الديلم، ومسلم (٢١٥٨) في الآداب.

(٣) مرسل: ابن سعد (٤/ ٢٧٢، ٢٧٣) في طبقاتهم عروة.

ليس فيها ساكن؛ فأنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ﴾ [النور: ٢٩] (١).

**الثالثة:** مدّ الله سبحانه وتعالى التحريم في دخول بيت ليس هو بيتك إلى غاية هي الاستئناس، وهو الاستئذان. قال ابن وهب: قال مالك: الاستئناس فيما نرى والله أعلم الاستئذان؛ وكذا في قراءة أبيّ وابن عباس وسعيد بن جبير «حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا». وقيل: إن معنى «تَسْتَأْذِنُوا» تستعلموا؛ أي تستعلموا من في البيت. قال مجاهد: بالتنحج أو بأي وجه أمكن؛ ويتأتى قدر ما يعلم أنه قد شعر به، ويدخل إثر ذلك. وقال معناه الطبري؛ ومنه قوله تعالى: فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا ﴿[النساء: ٦] أي علمتم. وقال الشاعر:

آتَسْتُ نَبَاةً وَأَفْرَعَهَا الْقَدَّ      لاص عصراً وقد دنا الإمساء

قلت: وفي «سنن ابن ماجه»: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن واصل بن السائب عن أبي سؤرة عن أبي أيوب الأنصاري قال: قلنا: يا رسول الله، هذا السلام، فما الاستئناس؟ قال: «يتكلم الرجل بتسيحة وتكبيرة وتحميدة ويتنحج ويؤذن أهل البيت» (٢).

قلت: وهذا نص في أن الاستئناس غير الاستئذان؛ كما قال مجاهد ومن وافقه.

**الرابعة:** وزوي عن ابن عباس وبعض الناس يقول عن سعيد بن جبير «حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا» خطأ. أو وهم من الكاتب، إنما هو «حتى تستأذِنُوا». وهذا غير صحيح عن ابن عباس وغيره؛ فإن مصاحف الإسلام كلها قد ثبت فيها «حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا»، وصح الإجماع فيها من لدن مدة عثمان، فهي التي لا يجوز خلافها. وإطلاق الخطأ والوهم على الكاتب في لفظ أجمع الصحابة عليه قول لا يصح عن ابن عباس؛ وقد قال عز وجل: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. وقد روي عن ابن عباس أن في الكلام تقدماً وتأخيراً؛ والمعنى: حتى تسلّموا على أهلها وتستأنسوا؛ حكاه أبو حاتم. قال ابن عطية: ومما ينفي هذا القول عن ابن عباس وغيره أن «تَسْتَأْذِنُوا» متمكنة في المعنى، بينة الوجه في كلام العرب. وقد قال عمر للنبي ﷺ: أستأنس يا رسول الله؛ وعمر واقف على باب الغرفة، الحديث المشهور (٣). وذلك يقتضي أنه طلب الأئس به ﷺ، فكيف يخطيء ابن عباس أصحاب الرسول في مثل هذا؟!

قلت: قد ذكرنا من حديث أبي أيوب أن الاستئناس إنما يكون قبل السلام، وتكون الآية على بابها لا تقديم فيها ولا تأخير، وأنه إذا دخل تسلّم، والله أعلم.

**الخامسة:** الستة في الاستئذان ثلاث مرات لا يزداد عليها. قال ابن وهب: قال مالك: الاستئذان ثلاث، لا أحب أن يزيد أحد عليها، إلا من علم أنه لم يسمع، فلا أرى بأساً أن يزيد إذا استيقن أنه

(١) ضعيف: الطبري (١٨ / ١١٧) في تفسيره، والواحدي (ص ٢٧١) في أساليب النزول، وفي سندهما: أشعث ابن سوار وهو: ضعيف.

(٢) ضعيف: ابن ماجه (٣٧٠٧) في الأدب، وفي إسناده (أبو سورة) قال البخاري: منكر الحديث، ويروي عن أبي أيوب منكرات لا يتابع عليها، وضعفه الألباني.

(٣) صحيح: قطعة من حديث ابن عباس عن عمر ضمن طلاق النبي ﷺ أرواحه، وقد سبق.

لم يُسمع . وصورة الاستئذان أن يقول الرجل: السلام عليكم أدخل؛ فإن أذن له دخل، وإن أمر بالرجوع انصرف، وإن سكت عنه استأذن ثلاثاً؛ ثم ينصرف من بعد الثلاث. وإنما قلنا: إن السنة الاستئذان ثلاث مرات لا يزداد عليها لحديث أبي موسى الأشعري، الذي استعمله مع عمر بن الخطاب وشهد به لأبي موسى أبو سعيد الخدري، ثم أبي بن كعب. وهو حديث مشهور أخرجه [أصحاب] الصحيح، وهو نص صريح؛ فإن فيه: فقال يعني عمر ما منعك أن تأتينا؟ فقلت: أتيتُ فسلمت على بابك ثلاث مرات فلم ترد عليّ فرجعت، وقد قال رسول الله ﷺ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع»<sup>(١)</sup>. وأما ما ذكرناه من صورة الاستئذان فما رواه أبو داود عن ربعي قال: حدثنا رجل من بني عامر استأذن على النبي ﷺ وهو في بيت، فقال: ألج؟ فقال النبي ﷺ لحادمه: «أخرج إلى هذا فعلمه الاستئذان، فقال له: قل السلام عليكم أدخل» فسمعه الرجل فقال: السلام عليكم أدخل؟ فأذن له النبي ﷺ فدخل<sup>(٢)</sup>. وذكره الطبري وقال: فقال رسول الله ﷺ لأمة له يقال لها «روضة»: «قولي لهذا يقول السلام عليكم أدخل؟» الحديث<sup>(٣)</sup>. وروي أن ابن عمر آذته الرّمضاء يوماً فأتى فسظاطاً لامرأة من قريش فقال: السلام عليكم أدخل؟ فقالت المرأة: ادخل بسلام؛ فأعاد فأعادت، فقال لها: قولي ادخل. فقالت ذلك فدخل<sup>(٤)</sup>؛ فتوقف لما قالت: بسلام؛ لاحتمال اللفظ أن تريد بسلامك لا بشخصك.

**السادسة:** قال علماؤنا رحمة الله عليهم: إنما خصّ الاستئذان بثلاث لأن الغالب من الكلام إذا كرر ثلاثاً سُمع وفُهم؛ ولذلك كان النبي ﷺ إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى يفهم عنه، وإذا سلم على قوم سلم عليهم ثلاثاً. وإذا كان الغالب هذا؛ فإذا لم يؤذن له بعد ثلاث ظهر أن ربّ المنزل لا يريد الإذن، أو لعله يمنع من الجواب عنه عذر لا يمكنه قطعه؛ فينبغي للمستأذن أن ينصرف؛ لأن الزيادة على ذلك قد تقلق ربّ المنزل، وربما يضره الإلحاح حتى ينقطع عما كان مشغولاً به؛ كما قال النبي ﷺ لأبي أيوب حين استأذن عليه فخرج مستعجلاً فقال: «لعلنا أعجلناك...» الحديث<sup>(٥)</sup>. وروى عقيل عن ابن شهاب قال: أما سنة التسليمات الثلاث فإن رسول الله ﷺ أتى سعد بن عبادة فقبال: «السلام عليكم» فلم يردّوا، ثم قال رسول الله ﷺ: «السلام عليكم» فلم يردّوا، فانصرف رسول الله ﷺ؛ فلما قدّ سعد تسليمه عرف أنه قد انصرف؛ فخرج سعد في أثره حتى أدركه فقال: وعليكم السلام يا رسول الله، إنما أردنا أن نستكثر من تسليمك، وقد والله سمعنا؛ فانصرف رسول الله ﷺ مع سعد حتى دخل بيته<sup>(٦)</sup>. قال ابن شهاب: فلما أخذ التسليم ثلاثاً من قبل ذلك؛ ورواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي قال: سمعت يحيى بن أبي كثير يقول: حدثني محمد بن

(١) متفق عليه: البخاري (٢٠٦٢) في البيوع، ومسلم (٢١٥٣) في الآداب، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أبو داود (٥١٧٧) في الأدب، وصححه الألباني هناك.

(٣) مرسل: الطبري (١٨ / ١١٧) في تفسيره، عن عمرو بن سعيد الثقفي وهو من صفار التابعين.

(٤) حسن: الطبري (١٨ / ١١٦) في تفسيره، وفيه (المغيرة) وهو مدلس ولذا حسسته به.

(٥) متفق عليه: البخاري (١٨٠) في الوضوء، ومسلم (٣٤٥) في الحيض، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٦) ضعيف: أبو داود (٥١٨٥) في الأدب، وضعفه الألباني هناك.

عبد الرحمن بن أسعد بن زُرارة عن قيس بن سعد قال: زارنا رسول الله ﷺ في منزلنا فقال: «السلام عليكم ورحمة الله» قال: فردَّ سعد ردًّا خفياً، قال قيس: فقلت: ألا تأذن لرسول الله ﷺ؟ فقال: «ذره يكثر علينا من السلام...» الحديث، أخرجه أبو داود وليس فيه: «قال ابن شهاب، وإنما أخذ التسليم ثلاثاً من قبل ذلك». قال أبو داود: ورواه عمر بن عبد الواحد وابن سماعة عن الأوزاعي مرسلًا لم يذكر قيس بن سعد<sup>(١)</sup>.

**السابعة:** روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الاستئذان ترك العمل به الناس. قال علماؤنا رحمة الله عليهم: وذلك لاتخاذ الناس الأبواب وقرعها؛ والله أعلم. روى أبو داود عن عبد الله بن بسر قال: كان رسول الله ﷺ إذا أتى باب قوم لم يستقبل الباب من تلقاء وجهه ولكن من ركنه الأيمن أو الأيسر فيقول: «السلام عليكم، السلام عليكم»<sup>(٢)</sup> وذلك أن الدور لم يكن عليها يومئذٍ ستور.

**الثامنة:** فإن كان الباب مردوداً فله أن يقف حيث شاء منه ويستأذن، وإن شاء دق الباب؛ لما رواه أبو موسى الأشعري: أن رسول الله ﷺ كان في حائط بالمدينة على قفّ البئر<sup>(٣)</sup> فمد رجله في البئر فدق الباب أبو بكر فقال له رسول الله ﷺ: «إيذن له وبشره بالجنة»<sup>(٤)</sup>. هكذا رواه عبد الرحمن بن أبي الزناد وتابعه صالح بن كيسان ويونس بن يزيد؛ فرووه جميعاً عن أبي الزناد عن أبي سلمة عن عبد الرحمن بن نافع عن أبي موسى. وخالفهم محمد بن عمرو الليثي فرواه عن أبي الزناد عن أبي سلمة عن نافع بن عبد الحارث عن النبي ﷺ كذلك؛ وإسناده الأول أصح، والله أعلم.

**التاسعة:** وصفة الدق أن يكون خفيفاً بحيث يسمع، ولا يعنف في ذلك؛ فقد روى أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كانت أبواب النبي ﷺ تقرع بالأظافر<sup>(٥)</sup>؛ ذكره أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب في جامعه.

**العاشرة:** روى الصحيحان وغيرهما عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: استأذنت على النبي ﷺ فقال: «من هذا؟» فقلت أنا، فقال النبي ﷺ: «أنا أنا» كأنه كره ذلك<sup>(٦)</sup>. قال علماؤنا: وإنما كره النبي ﷺ ذلك لأن قوله: «أنا» لا يحصل بها تعريف، وإنما الحكم في ذلك أن يذكر اسمه كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأبو موسى؛ لأن في ذكر الاسم إسقاط كلفة السؤال والجواب. ثبت عن عمر بن الخطاب أنه أتى النبي ﷺ وهو في مشربة له فقال: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليكم أيدخل عمر؟<sup>(٧)</sup>، وفي «صحيح مسلم» أن أبا موسى جاء إلى عمر بن الخطاب فقال:

(١) ضعيف: أبو داود (٥١٨٥) في الأدب وضعفه الألباني هناك.

(٢) صحيح: أبو داود (٥١٨٦) في الأدب، وصححه الألباني (٤٦٧٣) في المشكاة.

(٣) قفّ البئر: الدكة التي تجعل حولها، وقيل: ما ارتفع حول البئر ويكون يابساً في الغالب. النهاية (٤/ ٩١).

(٤) صحيح: البخاري (٣٦٩٤) في فضائل أصحاب النبي ﷺ.

(٥) صحيح: الأدب المفرد (٤٨٠٥) للبخاري، وصححه الألباني (٤٨٠٥) في صحيح الجامع.

(٦) صحيح عليه: البخاري (٦٢٥٠) في الاستئذان، ومسلم (٢١٥٥) في الآداب.

(٧) سبق تخريجه ضمن حديث طلاق النبي ﷺ لأزواجه.

السلام عليكم، هذا أبو موسى، السلام عليكم، هذا الأشعري... الحديث (١).

**الحادية عشرة:** ذكر الخطيب في جامعه عن علي بن عاصم الواسطي قال: قدمت البصرة فأتيت منزل شعبة فدقت عليه الباب فقال: من هذا؟ قلت: أنا؛ فقال: يا هذا ما لي صديق يقال له أنا؛ ثم خرج إلي فقال: حدثني محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: أتيت النبي ﷺ في حاجة لي فطوقت عليه الباب فقال: «من هذا؟» فقلت أنا؛ فقال: «أنا، أنا» كأن رسول الله ﷺ كره قولي هذا، أو قوله هذا. وذكر عن عمر بن شبة حدثنا محمد بن سلام عن أبيه قال: دقت على عمرو بن عبيد الباب فقال لي: من هذا؟ فقلت: أنا؛ فقال: لا يعلم الغيب إلا الله. قال الخطيب: سمعت علي بن المحسن القاضي يحكي عن بعض الشيوخ أنه كان إذا دُقُّ بابُه فقال من ذا؟ فقال الذي على الباب أنا، يقول الشيخ: أنا هم دُقُّ.

**الثانية عشرة:** ثم لكل قوم في الاستئذان عرفهم في العبارة؛ كما رواه أبو بكر الخطيب مسنداً عن أبي عبد الملك مولى أم مسكين بنت عاصم بن عمر بن الخطاب قال: أرسلتني مولاتي إلى أبي هريرة فجاء معي، فلما قام بالباب قال: أندر؟ قالت أندرون. وترجم عليه (باب الاستئذان بالفارسية) (٢). وذكر عن أحمد بن صالح قال: كان الدراوردي من أهل أصبهان نزل المدينة، فكان يقول للرجل إذا أراد أن يدخل: أندرون، فلقبه أهل المدينة الدراوردي.

**الثالثة عشرة:** روى أبو داود عن كلدة بن حنبل أن صفوان بن أمية بعثه إلى رسول الله ﷺ بلبن وجداية (٣) وضغائيس (٤) والنبي ﷺ بأعلى مكة، فدخلت ولم أسلم فقال: «ارجع فقل السلام عليكم» (٥)، وذلك بعد ما أسلم صفوان بن أمية. وروى أبو الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال: «من لم يبدأ بالسلام فلا تأذنوا له» (٦). وذكر ابن جريج أخبرني عطاء قال: سمعت أبا هريرة يقول: إذا قال الرجل أدخل؟ ولم يسلم فقل لا حتى تأتي بالفتاح؛ فقلت السلام عليكم؟ قال: نعم (٧). وروي أن حذيفة جاءه رجل فنظر إلى ما في البيت فقال: السلام عليكم أدخل؟ فقال حذيفة: أما بعينك فقد دخلت وأما باستك فلم تدخل.

**الرابعة عشرة:** وما يدخل في هذا الباب ما رواه أبو داود عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «رسول الرجل إلى الرجل إذنه» (٨)؛ أي إذا أرسل إليه فقد أذن له في الدخول، بيئته قوله عليه السلام: «إذا دُعِيَ أحدكم إلى طعام فجاء مع الرسول فإن ذلك له إذن» (٩). أخرجه أبو داود أيضاً عن

(١) متفق عليه: البخاري (٢٠٦٢) في البيوع، ومسلم (٢١٥٣) في الآداب.

(٢) الأدب المفرد (١/ ٣٧٧).

(٣) جداية: الذكر والأنثى من أولاد الطباء إذا بلغ ستة أشهر. اللسان «جدا».

(٤) الضغائيس: ج (ضغبوس) وهي القثاء الصغار. اللسان «ضغبس».

(٥) صحيح: أبو داود (٥١٧٦) في الأدب، والترمذي (٢٧١٠) في الاستئذان، وصححه الألباني.

(٦) كذا عند أبي نعيم (١/ ٣٥٧) في تاريخ أصبهان.

(٧) ضعيف: فيه عطاء الخراساني وهو كثير الوهم.

(٨) صحيح: أبو داود (٥١٨٩) في الأدب، وصححه الألباني هناك.

(٩) صحيح: السابق (٥١٩٠) في الأدب، وصححه الألباني هناك.

أبي هريرة.

الخامسة عشرة: فإن وقعت العين على العين فالسلام قد تعين، ولا تعدّ رؤيته إذناً لك في دخولك عليه، فإذا قضيت حق السلام لأنك الوارد عليه تقول: أدخل؟ فإن أذن لك وإلا رجعت.

السادسة عشرة: هذه الأحكام كلها إنما هي في بيت ليس لك، فأما بيتك الذي تسكنه فإن كان فيه أهلك فلا إذن عليها، إلا أنك تسلم إذا دخلت. قال قتادة: إذا دخلت بيتك فسلم على أهلك، فهم أحق من سلمت عليهم، فإن كان فيه معك أمك أو أختك فقالوا: تنحج واضرب برجلك حتى يتبها لدخولك؛ لأن الأهل لا حشمة بينك وبينها. وأما الأم والأخت فقد يكونا على حالة لا تحب أن تراهما فيها. قال ابن القاسم قال مالك: ويستأذن الرجل على أمه وأخته إذا أراد أن يدخل عليهما. وقد روى عطاء بن يسار أن رجلاً قال للنبي ﷺ: أستأذن على أمي؟ قال: «نعم» قال: إني أخدمها؟ قال: «استأذن عليها» فعاوده ثلاثاً؛ قال: «أحب أن تراها عريانة؟» قال: لا؛ قال: «فأستأذن عليها» ذكره الطبري (١).

السابعة عشرة: فإن دخل بيت نفسه وليس فيه أحد؛ فقال علماؤنا: يقول السلام علينا، من ربنا التحيات الطيبات المباركات، لله السلام. رواه ابن وهب عن النبي ﷺ، وسنده ضعيف (٢). وقال قتادة: إذا دخلت بيتاً ليس فيه أحد فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين؛ فإنه يؤمر بذلك. قال: وذكر لنا أن الملائكة تردّ عليهم. قال ابن العربي: والصحيح ترك السلام والاستئذان، والله أعلم.

قلت: قول قتادة حسن.

﴿ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ آرْجِعُوا فَآرْجِعُوا ۗ هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ۗ ﴾

فيه أربع مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا﴾ الضمير في ﴿تَجِدُوا فِيهَا﴾ للبيوت التي هي بيوت الغير. وحكى الطبري عن مجاهد أنه قال: معنى قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا﴾ أي لم يكن لكم فيها متاع (٣). وضعف الطبري هذا التأويل، وكذلك هو في غاية الضعف؛ وكان مجاهداً رأى أن البيوت غير المسكونة إنما تدخل دون إذن إذا كان للدخول فيها متاع. ورأى لفظة «المتاع» متاع البيت، الذي هو البسط والثياب؛ وهذا كله ضعيف. والصحيح أن هذه الآية مرتبطة بما قبلها والأحاديث؛ التقدير: يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا، فإن أذن لكم فدخلوا وإلا فارجعوا؛ كما فعل عليه السلام مع سعد، وأبو موسى مع عمر رضي الله عنهما (٤). فإن لم تجدوا

(١) مرسل: الطبري (١٨ / ١١٨) في تفسيره.

(٢) ضعيف: البيهقي (٨٨٣٤) في الشعب، عن أبي هريرة.

(٣) الطبري (١٨ / ١٢١) في تفسيره.

(٤) صحيح: وقد سبق.

فيها أحداً يأذن لكم فلا تدخلوها حتى تجدوا إذناً. وأسند الطبري عن قتادة قال: قال رجل من المهاجرين: لقد طلبت عمري كله هذه الآية فما أدركتها أن أستاذن على بعض إخواني فيقول لي: ارجع فأرجع وأنا مغتبط؛ لقوله تعالى: ﴿هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ (١).

الثانية: سواء كان الباب مغلقاً أو مفتوحاً؛ لأن الشرع قد أغلقه بالتحريم للدخول حتى يفتحه الإذن من ربه، بل يجب عليه أن يأتي الباب ويحاول الإذن على صفة لا يطلع منه على البيت لا في إقباله ولا في انقلابه. فقد روى علماؤنا عن عمير بن الخطاب أنه قال: من ملا عينيه من قاعة بيت فقد فسق. وروى الصحيح عن سهل بن سعد أن رجلاً أطلع في جُحْرٍ في باب رسول الله ﷺ ومع رسول الله ﷺ مدرى (٢) يرجل به رأسه؛ فقال له رسول الله ﷺ: «لو أعلم أنك تنظر لَطَعْنْتُ به في عينك إنما جعل الله الإذن من أجل البصر» (٣). وروي عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «لو أن رجلاً أطلع عليك بغير إذن فخذفته بحصاة ففقات عينه ما كان عليك من جناح» (٤).

الثالثة: إذا ثبت أن الإذن شرط في دخول المنزل فإنه يجوز من الصغير والكبير. وقد كان أنس ابن مالك دون البلوغ يستأذن على رسول الله ﷺ، وكذلك الصحابة مع أبنائهم وغلمانهم رضي الله عنهم. وسيأتي لهذا مزيد بيان في آخر السورة إن شاء الله تعالى.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ توعدّ لأهل التجسس على البيوت وطلب الدخول على غفلة للمعاصي والنظر إلى ما لا يحل ولا يجوز، ولغيرهم ممن يقع في محذور.

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَدْرُونَ مَا تَدْبُرُونَ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٥)

فيه مسألتان:

الأولى: روي أن بعض الناس لما نزلت آية الاستئذان تعمق في الأمر، فكان لا يأتي موضعاً خرباً ولا مسكوناً إلا سلّم واستأذن؛ فنزلت هذه الآية، أباح الله تعالى فيها رفع الاستئذان في كل بيت لا يسكنه أحد؛ لأن العلة في الاستئذان إنما هي لأجل خوف الكشفة على الحرمات؛ فإذا زالت العلة زال الحكم.

الثانية: اختلف العلماء في المراد بهذه البيوت؛ فقال محمد ابن الحنفية وقاتدة ومجاهد: هي الفنادق التي في طرق السابلة. قال مجاهد: لا يسكنها أحد بل هي موقوفة لبأوي إليها كل ابن

(١) الطبري (١٨ / ١٢٠) في تفسيره، وهذا فيه جهالة من حديث قتادة بما يشعر بالانقطاع، فإن قتادة سمع أنساً رضي الله عنه لكونه (يعني أنساً رضي الله عنه) كان معمرًا.

(٢) مدرى: يقال: درى رأسه بالمدرى؛ يعني بالمشط، فالمدرى والمدراة: شيء يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط، وأطول منه يسرح به الشعر المتلبد، ويستعمله من لم يك له مشط. اللسان «درى».

(٣) متفق عليه: البخاري (٦٢٤١) في الاستئذان، ومسلم (٢١٥٦) في الآداب.

(٤) متفق عليه: البخاري (٦٨٨٨) في الديات، ومسلم (٢١٥٨) في الآداب، عن أبي هريرة رضي الله عنه لا من حديث أنس رضي الله عنه.

سبيل، وفيها متاع لهم؛ أي استمتاع بمنفعتها. عن محمد ابن الحنفية أيضاً أن المراد بها دور مكة؛ ويبيته قول مالك. وهذا على القول بأنها غير متملّكة، وأن الناس شركاء فيها، وأن مكة أخذت عتوة. وقال ابن زيد والشعبي: هي حوانيت القيساريات. قال الشعبي: لأنهم جاؤوا ببيوعهم فجعلوها فيها، وقالوا للناس هلم. وقال عطاء: المراد بها الحرب التي يدخلها الناس للبول والغائط؛ ففي هذا أيضاً متاع. وقال جابر بن زيد: ليس يعني بالمتاع الجهاز، ولكن ما سواه من الحاجة؛ أما منزل ينزله قوم من ليل أو نهار، أو حربة يدخلها لقضاء حاجة، أو دار ينظر إليها، فهذا متاع وكل منافع الدنيا متاع. قال أبو جعفر النحاس: وهذا شرح حسن من قول إمام من أئمة المسلمين، وهو موافق للغة، والمتاع في كلام العرب: المنفعة؛ ومنه أمتع الله بك. ومنه ﴿فَمَتَّحُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

قلت: واختاره أيضاً القاضي أبو بكر بن العربي وقال: أما من فسر المتاع بأنه جميع الانتفاع فقد طبق المفصل وجاء بالقيصل، وبين أن الداخل فيها إنما هو لما له من الانتفاع؛ فالطالب يدخل في الخانكات وهي المدارس لطلب العلم، والساكن يدخل الخانات وهي الفئات، أي الفنادق، والزبون يدخل الدكان للابتياح، والحاقن يدخل الخلاء للحاجة؛ وكل يؤتى على وجهه من بابه. وأما قول ابن زيد والشعبي فقول، وذلك أن بيوت القيساريات محظورة بأموال الناس، غير مباحة لكل من أراد دخولها بإجماع، ولا يدخلها إلا من أذن له ربها، بل أربابها موكلون بدفع الناس.

﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (١٥)

فيه سبع مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ وصل تعالى بذكر الستر ما يتعلّق به من أمر النظر؛ يقال: غضّ بصره يغضّه غضّاً؛ قال الشاعر:

فغض الطرف إنك من نمير

فلا كعباً بلغت ولا كلاباً

وقال عترة:

وأغض طرفي ما بدت لي جارتي

حتى يوارى جارتي ما واهأ

ولم يذكر الله تعالى ما يغض البصر عنه ويحفظ الفرج، غير أن ذلك معلوم بالعادة، وأن المراد منه المحرم دون المحلل. وفي البخاري: وقال سعيد بن أبي الحسن للحسن إن نساء العجم يكشفن صدورهن ورؤوسهن؟ قال: اصرف بصرك؛ يقول الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ (١)، وقال قتادة: عما لا يحلّ لهم؛ ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ خاتمة الأعين من النظر إلى ما نُهي عنه.

(١) علقه البخاري - باب (٢) من كتاب الاستئذان، وكذا علق قول قتادة، وأثر قتادة صحيح عند ابن أبي حاتم في تفسيره كما في فتح الباري (١١/٩).

الثانية: قوله تعالى: ﴿مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ ﴿مِنْ﴾ رائدة؛ كقوله: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]. وقيل: ﴿مِنْ﴾ للتبويض؛ لأن من النظر ما يساح. وقيل: الغض النقصان؛ يقال: غض فلان من فلان أي وضع منه؛ فالبصر إذا لم يمكن من عمله فهو موضوع منه ومنقوص. فـ﴿مِنْ﴾ من صلة للغض، وليست للتبويض ولا للزيادة.

الثالثة: البصر هو الباب الأكبر إلى القلب، وأعمر طرق الحواس إليه، وبحسب ذلك كثر السقوط لمن جهته. ووجب التحذير منه، وغضه واجب عن جميع المحرمات وكل ما يخشى الفتنة من أجله؛ وقد قال ﷺ: «إياكم والجلوس على الطرقات» فقالوا: يا رسول الله، ما لنا من مجالسنا بد نتحدث فيها. فقال: «إذا أيسستم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه» قالوا: وما حق الطريق يا رسول الله؟ قال: «غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر». رواه أبو سعيد الخدري، خرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>. وقال ﷺ لعلي: «لا تتبع النظرة النظرة فإنما لك الأولى وليست لك الثانية»<sup>(٢)</sup>. وروى الأوزاعي قال: حدثني هارون بن رثاب أن غزوان وأبا موسى الأشعري كانا في بعض مغازيهم، فكشفت جارية فنظر إليها غزوان، فرفع يده فلطم عينه حتى نقرت، فقال: إنك للحاظة إلى ما يضرك ولا ينفعك؛ فلقني أبا موسى فسأله فقال: ظلمت عينك، فاستغفر الله وتب، فإن لها أول نظرة وعليها ما كان بعد ذلك. قال الأوزاعي: وكان غزوان ملك نفسه فلم يضحك حتى مات رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>. وفي «صحيح مسلم» عن جرير بن عبد الله قال: سألت رسول الله ﷺ عن نظرة الفجاءة؛ فأمرني أن أصرف بصري<sup>(٤)</sup>. وهذا يقوي قول من يقول: إن ﴿مِنْ﴾ للتبويض؛ لأن النظرة الأولى لا تملك فلا تدخل تحت خطاب تكليف، إذ وقوعها لا يتأتى أن يكون مقصوداً، فلا تكون مكتسبة فلا يكون مكلفاً بها؛ فوجب التبويض لذلك، ولم يقل ذلك في الفرج؛ لأنها تملك. ولقد كره الشعبي أن يديم الرجل النظر إلى ابنته أو أمه أو أخته؛ وزمانه خير من زماننا هذا وحرام على الرجل أن ينظر إلى ذات محرمة نظر شهوة يرددها.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَيَحْفَظُوا أَرْوَاجَهُمْ﴾ أي يستروها عن أن يراها من لا يحل. وقيل: ﴿وَيَحْفَظُوا أَرْوَاجَهُمْ﴾ أي عن الزنا؛ وعلى هذا القول لو قال: «من فروجهم» لجاز. والصحيح أن الجميع مراد واللفظ عام. وروى بهز بن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه عن جده قال: قلت: يا رسول الله، عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك». قال: الرجل يكون مع الرجل؟ قال: «إن استطعت ألا يراها فافعل». قلت: الرجل يكون خالياً؟ فقال: «الله أحق أن يستحيا منه من الناس»<sup>(٥)</sup>. وقد ذكرت عائشة رضي الله عنها رسول الله

(١) متفق عليه: البخاري (٢٤٦٥) في المظالم، ومسلم (٢١٢١) في اللباس والزينة.

(٢) حسن: أبو داود (٢١٤٩) في النكاح، والترمذي (٢٧٧٧) في الأدب، وحسنه الألباني، من حديث بريدة رضي الله عنه.

(٣) انظر: حلية الأولياء (١/ ٢٦١) لأبي نعيم، والفتاوى (٥/ ٢٥١). ونفرت: رومت وهاجت. اللسان «نفر».

(٤) صحيح: مسلم (٢١٥٩) في الأدب.

(٥) حسن: أبو داود (٤٠١٧) في الحمائم، والترمذي (٢٧٩٤) في الأدب، وحسنه الألباني هناك.

وَحَالَهَا مَعَهُ فَقَالَتْ: مَا رَأَيْتَ ذَلِكَ مِنْهُ، وَلَا رَأَى ذَلِكَ مِنْي.

الخامسة: بهذه الآية حرم العلماء نصاً دخول الحمام بغير مئزر. وقد روي عن ابن عمر أنه قال: أَطِيبَ مَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ دَرَاهِمَ يَعْطِيهِ لِحَمَامٍ فِي خُلُوةٍ. وضح عن ابن عباس أنه دخل الحمام وهو مُحْرِمٌ بِالْجُحْفَةِ. فدخوله جائز للرجال بالمأزر، وكذلك النساء للضرورة كغسلهن من الحيض أو النفاس أو مرض يلحقهن؛ والأولَى بهن والأفضلُ لهن غسلهن إن أمكن ذلك في بيوتهن، فقد روى أحمد ابن منيع حدثنا الحسن بن موسى، حدثنا ابن لهيعة، حدثنا زبَّان عن سهل بن معاذ عن أبيه عن أم الدرداء أنه سمعها تقول: لَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ خَرَجْتَ مِنَ الْحَمَامِ فَقَالَ: «مَنْ أَيْنَ يَا أُمَّ الدَّرْدَاءِ؟» فَقَالَتْ: مِنَ الْحَمَامِ؛ فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَضَعُ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتٍ أَحَدٍ مِنْ أُمَّهَاتِهَا إِلَّا وَهِيَ هَاتِكَةٌ كُلِّ سِتْرٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(١)</sup>. وخرجه أبو بكر البزار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «احذروا بيتاً يتصالح له الحمام». قالوا: يا رسول الله، يتقي الوسخ؟ قال: «فاستروا»<sup>(٢)</sup>. قال أبو محمد عبد الحق: هذا أصح إسناد حديث في هذا الباب؛ على أن الناس يرسلونه عن طاوس، وأما ما خرجه أبو داود في هذا من الحظر والإباحة فلا يصح منه شيء لضعف الأسانيد؛ وكذلك ما خرجه الترمذي.

قلت: أما دخول الحمام في هذه الأزمان فحرام على أهل الفضل والدين؛ لغلبة الجهل على الناس واستسهاهم إذا توسطوا الحمام رموا مآزرهم، حتى يرى الرجل البهيّ ذو الشيبة قائماً متصباً وسط الحمام وخارجه باديّاً عن عورته ضامّاً بين فخذيّه ولا أحد يغيّر عليه. هذا أمر بين الرجال فكيف من النساء لا سيّما بالديار المصرية إذ حماماتهم خالية عن المطاهر التي هي عن أعين الناس سواتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

السادسة: قال العلماء: فإن استتر فليدخل بعشرة شروط:

الأول: ألا يدخل إلا بنية التداوي أو بنية التطهير عن الرُحْضَاءِ<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أن يعتمد أوقات الخلوة أو قلة الناس.

الثالث: أن يستتر عورته بإزار صفيق<sup>(٤)</sup>.

الرابع: أن يكون نظره إلى الأرض أو يستقبل الحائط لثلاثي يقع بصره على محظور.

الخامس: أن يغيّر ما يرى من منكر برفق، يقول: استتر سترك الله.

(١) ضعيف: الهيثمي (١/ ٢٧٧) في المجمع، وعزاه لأحمد والطبراني في الكبير بأسانيد، ورجال أحدهما رجال الصحيح.

(٢) قال الهيثمي (١/ ٢٧٧) في المجمع: «رواه البزار والطبراني في الكبير، ورجاله عند البزار رجال الصحيح، إلا أن البزار قال: رواه الناس عن البزار مراسلاً».

(٣) الرُحْضَاءُ: العرق بعد الحمى، وقيل: عرق الحمى. اللسان «رحض».

(٤) صفيق: متين بين الصفاقة، قصد كثيف نسجه. اللسان «صفيق».

السادس: إن ذلك أحد لا يمكنه حين عورته، من سرته إلى ركبته إلا امرأته أو جارته. وقد اختلف في الفخذين هل هما عورة أم لا؟

السابع: أن يدخله بأجرة معلومة بشرط أو بعبادة الناس.

الثامن: أن يصب الماء على قدر الحاجة.

التاسع: إن لم يقدر على دخوله وحده اتفق مع قوم يحفظون أديانهم على كراهة.

العاشر: أن يتذكر به جهنم. فإن لم يمكنه ذلك كله فليستتر وليجتهد في غض البصر. ذكر الترمذي أبو عبد الله في «نوادير الأصول» من حديث طاوس عن عبد الله بن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «اتقوا بيتاً يقال له الحمام». قيل: يا رسول الله، إنه يذهب به الوسخ ويذكر النار؛ فقال: «إن كنتم لا بد فاعلين فادخلوه مستترين»<sup>(١)</sup>. وخرج من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «نعم البيت يدخله الرجل المسلم بيت الحمام» وذلك لأنه إذا دخله سأل الله الجنة واستعاذ به من النار «ويش البيت يدخله الرجل بيت العروس»<sup>(٢)</sup>. وذلك لأنه يرغبه في الدنيا وينسيه الآخرة. قال أبو عبد الله: فهذا لأهل الغفلة، صير الله هذه الدنيا بما فيها سبباً للذكر لأهل الغفلة ليذكروا بها آخرتهم؛ فأما أهل اليقين فقد صارت الآخرة نصب أعينهم فلا بيت حمام يزعه ولا بيت عروس يستغزه، لقد دقت الدنيا بما فيها من الصنفين والضريين في جنب الآخرة، حتى أن جميع نعيم الدنيا في أعينهم كثرارة الطعام من مائدة عظيمة، وجميع شدائد الدنيا في أعينهم كقتلة عوقب بها مجرم أو سبيء قد كان استوجب القتل أو الصلب من جميع عقوبات أهل الدنيا.

السابعة: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَزكىٰ لَهُمْ﴾ أي غض البصر وحفظ الفرج أطهر في الدين وأبعد من دس الأنام. ﴿إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ﴾ أي عالم. ﴿بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ تهديد ووعيد.

﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلَا يَضْرِبْنَ بِخُرُوجِهِنَّ عَلَىٰ جُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٣٥﴾﴾

قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ إلى قوله ﴿مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾.

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) ضعيف جداً: فيه يحيى بن عبيد الله بن وهب وهو متروك، وعبيد الله بن وهب - مجهول الحال كذا عند ابن السني - (٣١٥) - بترقيمي في عمل اليوم والليلة، عن أبي هريرة رضى الله عنه.

## فيه ثلاث وعشرون مسألة :

الأولى : قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ ﴾ خصَّ الله سبحانه وتعالى الإناث هنا بالخطاب على طريق التأكيد؛ فإن قوله : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ يكفي؛ لأنه قول عام يتناول الذكور والإناث من المؤمنين، حسب كل خطاب عام في القرآن. وظهر التضعيف في ﴿ يَفْضُضْنَ ﴾ ولم يظهر في ﴿ يَفْضُوا ﴾ لأن لام الفعل من الثاني ساكنة ومن الأول متحركة، وهما في موضع جزم جواباً. وبدأ بالفعل قبل الفرج لأن البصر رائد للقلب؛ كما أن الحمى رائد الموت. وأخذ هذا المعنى بعض الشعراء فقال:

ألم تر أن العين للقلب رائدُ  
ما تألف العينان فالقلب ألفُ

وفي الخبر: «النظر سهم من سهام إبليس مسموم فمن غصَّ بصره أوثقه الله الحلاوة في قلبه»<sup>(١)</sup>. وقال مجاهد: إذا أقبلت المرأة جلس الشيطان على رأسها فزينها لمن ينظر؛ فإذا أدبرت جلس على عجزها فزينها لمن ينظر. وعن خالد بن أبي عمران قال: لا تُتَبِعَنَّ النظرة النظرة فربما نظر العبد نظرة نغل<sup>(٢)</sup> منها قلبه كما ينغل الأديم فلا يتفجع به. فأمر الله سبحانه وتعالى المؤمنين والمؤمنات بغض الأبصار عما لا يحل؛ فلا يحل للرجل أن ينظر إلى المرأة، ولا المرأة إلى الرجل؛ فإن علاقتها به كعلاقته بها؛ وقصدها منه كقصده منها. وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة، فالعينان تزنيان وزناهما النظر...» الحديث<sup>(٣)</sup>. وقال الزهري في النظر إلى التي لم تحض من النساء: لا يصلح النظر إلى شيء منهن ممن يشتهى النظر إليهن وإن كانت صغيرة. وكره عطاء النظر إلى الجوارح اللاتي يعين بمكة إلا أن يريد أن يشتري. وفي «الصحيحين» عنه عليه السلام أنه صرف وجه الفضل عن الخثعمية حين سألته، وطبق الفضل ينظر إليها<sup>(٤)</sup>. وقال عليه السلام: «الغيرة من الإيمان والمذاء من النفاق»<sup>(٥)</sup>. والمذاء: هو أن يجمع الرجل بين النساء والرجال ثم يخلهم يمادي بعضهم بعضاً؛ مأخوذ من المذي. وقيل: هو إرسال الرجال إلى النساء؛ من قولهم: مَذَيْتُ الفرس إذا أرسلتها ترعى. وكلَّ ذَكَرَ يَمْذِي، وكلَّ أنثى تَقْذِي؛ فلا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تبدي زينتها إلا لمن تحل له، أو لمن هي محرمة عليه على التأيد؛ فهو آمن أن يتحرك طبعه إليها لوقوع اليأس له منها.

الثانية: روى الترمذي عن نهبان مولى أم سلمة أن النبي ﷺ قال لها ولميمونة وقد دخل عليها ابن أم مكتوم: «احتجبا» فقالتا: إنه أعمى؛ قال: «أَفَعَمِيَا وَأَنْ أَنْتَمَا لَسْتَمَا تُبْصِرَانِ»<sup>(٦)</sup>. فإن قيل: هذا الحديث لا يصح عند أهل النقل لأن راويه عن أم سلمة نهبان مولها وهو بمن لا يحتج بحديثه.

(١) ضعيف: الهيثمي (٨/ ٦٣) في المجمع وضعفه وقال: «فيه عبد الله بن إسحاق الواسطي وهو ضعيف»، وهو عن حذيفة رضى الله عنه.

(٢) نغل: فسد. اللسان «نغل».

(٣) صحيح: البخاري (٦٦١٢) في القدر.

(٤) متفق عليه: وقد سبق.

(٥) ضعيف: انظر: ضعيف الجامع (٣٩٤٥).

(٦) ضعيف: أبو داود (٤١١٢) في اللباس، والترمذي (٢٧٧٨) في الأدب، وضعفه الألباني هناك.

وعلى تقدير صحته فإن ذلك منه عليه السلام تغليظ على أزواجه لحرمتهن كما غلظ عليهن أمر الحجاب؛ كما أشار إليه أبو داود وغيره من الأئمة. ويبقى معنى الحديث الصحيح الثابت وهو أن النبي ﷺ أمر فاطمة بنت قيس أن تعتد في بيت أم شريك؛ ثم قال: «تلك امرأة يغشاها أصحابي اعتدي عند ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك ولا يراك»<sup>(١)</sup>. قلنا: قد استدل بعض العلماء بهذا الحديث على أن المرأة يجوز لها أن تطلع من الرجل على ما لا يجوز للرجل أن يطلع من المرأة كالرأس أو معلق القُرْط؛ وأما العورة فلا. فعلى هذا يكون مخصصاً لعموم قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾، وتكون «مِنْ» للتبعض كما هي في الآية قبلها. قال ابن العربي: وإنما أمرها بالانتقال من بيت أم شريك إلى بيت ابن أم مكتوم لأن ذلك أولى بها من بقائها في بيت أم شريك؛ إذ كانت أم شريك مؤثرة بكثرة الداخل إليها، فيكثر الرائي لها، وفي بيت ابن أم مكتوم لا يراها أحد؛ فكان إمساك بصرها عنه أقرب من ذلك وأولى، فرخص لها في ذلك، والله أعلم.

الثالثة: أمر الله سبحانه وتعالى النساء بالأبواب بين زينتهن للناظرين، إلا ما استثناءه من الناظرين في باقي الآية حذاراً من الافتتان، ثم استثنى ما يظهر من الزينة؛ واختلف الناس في قدر ذلك؛ فقال ابن مسعود: ظاهر الزينة هو الثياب. وزاد ابن جبير الوجه. وقال سعيد بن جبير أيضاً وعطاء والأوزاعي: الوجه والكفان والثياب. وقال ابن عباس وقتادة والمسور بن مخرمة: ظاهر الزينة هو الكحل والسوار والخضاب إلى نصف الذراع والقرطة والفتح<sup>(٢)</sup>؛ ونحو هذا فمباح أن تُبدية المرأة لكل من دخل عليها من الناس. وذكر الطبري عن قتادة في معنى نصف الذراع حديثاً عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>، وذكر آخر عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر إذا عركت أن تظهر إلا وجهها ويديها إلى هاهنا»<sup>(٤)</sup> وقبض على نصف الذراع. قال ابن عطية: ويظهر لي بحكم ألفاظ الآية أن المرأة مأمورة بالأبواب وأن تجتهد في الإخفاء لكل ما هو زينة، ووقع الاستثناء فيما يظهر بحكم ضرورة حركة فيما لا بد منه، أو إصلاح شأن ونحو ذلك. ف«ما ظهر» على هذا الوجه مما تؤدى إليه الضرورة في النساء فهو المعفو عنه.

قلت: هذا قول حسن، إلا أنه لما كان الغالب من الوجه والكفين ظهورهما عادة وعبادة وذلك في الصلاة والحج، فيصلح أن يكون الاستثناء راجعاً إليهما. يدل على ذلك ما رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق، فأعرض عنها رسول الله ﷺ وقال لها: «يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا»<sup>(٥)</sup> وأشار إلى وجهه وكفيه. فهذا أقوى في جانب الاحتياط؛ ولمراعاة فساد

(١) صحيح: مسلم (١٤٨٠) في الطلاق.

(٢) الفتح: خاتم يكون في اليد والرجل بفص أو بغير فص. اللسان «فتح».

(٣) ضعيف: الطبري (١٨ / ١٢٦) في تفسيره، ورواه قتادة بلاغاً عن النبي ﷺ.

(٤) ضعيف: الطبري (١٨ / ١٢٦) في تفسيره، وفيه انقطاع بين ابن جبريل وعائشة رضي الله عنها، فضلاً عن تدليس ابن جبريل وقد عتقه. ومعنى عركت: حاضت.

(٥) صحيح: أبو داود (٤١٠٤) في اللباس، وصححه الألباني، وخالد بن دريك راوي الحديث لم يدرك عائشة رضي الله عنها والعلماء على تضعيفه.

الناس فلا تُبدي المرأة من ربتها إلا ما ظهر من وجهها وكفها، والله الموفق لا رب سواه. وقد قال ابن خُوَيْرِمَنْدَاد من علمائنا: إن المرأة إذا كانت جميلة وخيف من وجهها وكفها الفتنة فعليها ستر ذلك؛ وإن كانت عجوزاً أو مُقْبِحةً جاز أن تكشف وجهها وكفها.

الرابعة: الزينة على قسمين: خَلْقِيَّةٌ ومُكْتَسَبَةٌ؛ فالخَلْقِيَّةُ وجهها فإنه أصل الزينة وجمال الخلق ومعنى الخَلْقِيَّةِ؛ لما فيه من المنافع وطرق العلوم. وأما الزينة المكتسبة فهي ما تحاوله المرأة في تحسين خلقها؛ كالثياب والحلي والكحل والحضاب؛ ومنه قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ [الاعراف: ٣١]. وقال الشاعر:

يأخذن زينتهن أحسن ما ترى      وإذا عطّلن فهن خير عواطل

الخامسة: من الزينة ظاهر وباطن؛ فما ظهر فمباح أبداً لكل الناس من المحارم والأجانب؛ وقد ذكرنا ما للعلماء فيه. وأما ما بطن فلا يحل إبدائه إلا لمن سمّاهم الله تعالى في هذه الآية، أو حل محلهم. واختلف في السوار، فقالت عائشة: هو من الزينة الظاهرة لأنها في اليمين. وقال مجاهد: هي من الزينة الباطنة؛ لأنها خارج عن الكفين وإنما تكون في الذراع. قال ابن العربي: وأما الحضاب فهو من الزينة الباطنة إذا كان في القدمين.

السادسة: قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ قرأ الجمهور بسكون اللام التي هي للأمر. وقرأ أبو عمرو في رواية ابن عباس بكسرها على الأصل؛ لأن الأصل في لام الأمر الكسر، وحذفت الكسرة لثقلها، وإنما تسكينها لتسكين عَضُدٍ وفَخَذٍ. و﴿يَضْرِبْنَ﴾ في موضع جزم بالأمر، إلا أنه بُني على حالة واحدة اتباعاً للماضي عند سيبويه. وسبب هذه الآية أن النساء كنّ في ذلك الزمان إذا غطين رؤوسهن بالأخمرة وهي المقانع سدّكنها من وراء الظهر. قال النقاش: كما يصنع النبط؛ فيبقى النحر والعنق والأذنان لا ستر على ذلك؛ فأمر الله تعالى بلبّي الخمار على الجيوب، وهيئة ذلك أن تضرب المرأة بخمارها على جيبها لتستر صدرها. روى البخاري عن عائشة أنها قالت: رحم الله نساء المهاجرات الأوّل؛ لما نزل: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ شَقَقْنَ أُرُجِهِنَّ فاختمرن بها<sup>(١)</sup>. ودخلت على عائشة حفصة بنت أخيها عبد الرحمن رضي الله عنهم وقد اختمرت بشيء يشف عن عنقها وما هنالك؛ فشقت عليها وقالت: إنما يُضْرَبُ بالكثيف الذي يستر.

السابعة: الخُمُرُ: جمع الخمار، وهو ما تغطّي به رأسها؛ ومنه اختمرت المرأة وتخمرت، وهي حسنة الخمرة. والجيوب: جمع الجيب، وهو موضع القطع من الدرّع والقميص؛ وهو من الجوب وهو القطع. ومشهور القراءة ضم الجيم من ﴿جُيُوبِهِنَّ﴾. وقرأ بعض الكوفيين بكسرها<sup>(٢)</sup> بسبب الياء؛ كقراءتهم ذلك في: بيوت وشيوخ. والنحويون القدماء لا يجيزون هذه القراءة ويقولون: بيت وبيوت كفلّس وفلوس. وقال الزجاج: يجوز على أن تبدل من الضمة كسرة؛ فأما ما روي عن حمزة من الجمع بين الضم والكسر فمحال، لا يقدر أحد أن ينطق به إلا على الإيماء إلى ما لا يجوز. وقال مقاتل: ﴿عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ أي على صدورهن؛ يعني على مواضع جيوبهن.

(١) صحيح: البخاري (٤٧٥٨، ٤٧٥٩) في التفسير.

(٢) قراءة متواترة: تقريب النشر (ص ٩٦، ١٤٩).

الثامنة: في هذه الآية دليل على لزوم الجيب إنما يكون في الثوب موضع الصدر. وكذلك كانت الجيوب في ثياب السلف رضوان الله عليهم؛ على ما يصنعه النساء عندنا بالاندلس وأهل الديار المصرية من الرجال والصبيان وغيرهم. وقد ترجم البخاري رحمه الله تعالى عليه (باب جيب القميص من عند الصدر وغيره) وساق حديث أبي هريرة قال: «ضرب رسول الله ﷺ مثل البخيل والمتصدق كمثلي رجلين عليهما جبتان من حديد قد اضطرت أيديهما إلى ثدييهما وتراقيهما...» والحديث، وقد تقدم بكماله<sup>(١)</sup>، وفيه: قال أبو هريرة: «فأنا رأيت رسول الله ﷺ يقول بأصبعه هكذا في جيبه؛ فلو رأيت يوسئها ولا تتوسع. فهذا بين لك أن جيبه عليه السلام كان في صدره؛ لأنه لو كان في منكبه لم تكن يده مضطرة إلى ثدييه وتراقيه. وهذا استدلال حسن.

التاسعة: قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ البعل هو الزوج والسيد في كلام العرب؛ ومنه قول النبي ﷺ في حديث جبريل: «إذا ولدت الأمة بعلها»<sup>(٢)</sup> يعني سيدها؛ إشارة إلى كثرة السرايري بكثرة الفتوحات، فيأتي الأولاد من الإماء فتعتق كل أم بولدها وكأنه سيدها الذي من عليها بالعتق، إذ كان العتق حاصلًا لها من سببه؛ قاله ابن العربي.

قلت: ومنه قوله عليه السلام في مسألة: «أعتقها ولدها»<sup>(٣)</sup> فنسب العتق إليه. وهذا من أحسن تأويلات هذا الحديث. والله أعلم.

مسألة: فالزوج والسيد يرى الزينة من المرأة وأكثر من الزينة إذ كل محل من بدنها حلال له لذة ونظرًا. ولهذا المعنى بدأ بالبعولة؛ لأن اطلاعهم يقع على أعظم من هذا، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُقْرَبُهُمْ حَافِظُونَ﴾ (٥) إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين﴾ [المؤمنون: ٥، ٦].

العاشرة: اختلف الناس في جواز نظر الرجل إلى فرج المرأة؛ على قولين: أحدهما: يجوز؛ لأنه إذا جاز له التلذذ به فالتنظر أولى. وقيل: لا يجوز؛ لقول عائشة رضي الله عنها في ذكر حالها مع رسول الله ﷺ: ما رأيت ذلك منه ولا رأى ذلك مني. والأول أصح، وهذا محمول على الأدب؛ قاله ابن العربي. وقد قل أصبغ من علمائنا: يجوز له أن يلحسه بلسانه. وقال ابن خزيمة: أما الزوج والسيد فيجوز له أن ينظر إلى سائر الجسد وظاهر الفرج دون باطنه. وكذلك المرأة يجوز أن تنظر إلى عورة زوجها، والأمة إلى عورة سيدها.

قلت: وروي أن النبي ﷺ قال: «النظر إلى الفرج يورث الطمس»<sup>(٤)</sup> أي العمى، أي في الناظر. وقيل: إن الولد بينهما يولد أعمى. والله أعلم.

الحادية عشرة: لما ذكر الله تعالى الأزواج وبدأ بهم ثنى بذوي المحارم وسوى بينهم في إبداء الزينة، ولكن تختلف مراتبهم بحسب ما في نفوس البشر. فلا مزية أن كشف الأب والآخر على المرأة أحوط من كشف ولد زوجها. وتختلف مراتب ما يبدى لهم؛ فيبدى للأب ما لا يجوز إبدائه لولد

(١) صحيح: وقد سبق.

(٢) في صحيح البخاري: «إذ ولدت الأمة ربتها» وفي صحيح مسلم «ربتها»، وقد سبق.

(٣) ضعيف: ابن ماجه (٢٥١٦) في العتق، وضعفه الألباني.

(٤) موضوع: الفوائد المجموعة (ص ١٢٧)، وتذكرة الموضوعات (١/ ١٢٦).

الزوج. وقد ذكر القاضي إسماعيل عن الحسن والحسين رضي الله عنهما أنهما كانا لا يريان أمهات المؤمنين. وقال ابن عباس: إن رؤيتهما لهن تحل. قال إسماعيل: أحسب أن الحسن والحسين ذهبا في ذلك إلى أن أبناء البعولة لم يذكروا في الآية التي في أزواج النبي ﷺ، وهي قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَ فِي آبَائِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٥]. وقال في سورة النور: ﴿وَلَا يُدِينُ زِينَتُهُنَّ لِأَبِيؤَلِهِنَّ﴾ الآية. فذهب ابن عباس إلى هذه الآية، وذهب الحسن والحسين إلى الآية الأخرى.

الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿أَوْ آبَاءَ بُؤُولَتِهِنَّ﴾ يريد ذكور أولاد الأزواج، ويدخل فيه أولاد الأولاد وإن سفلوا، من ذُكران كانوا أو إناث؛ كبنى البنين وبنى البنات. وكذلك آباء البعولة والأجداد وإن علواً من جهة الذُكران لآباء الآباء وآباء الأمهات، وكذلك أبناؤهن وإن سفلوا. وكذلك أبناء البنات وإن سفلن؛ فيستوي فيه أولاد البنين وأولاد البنات. وكذلك أخواتهن، وهم من ولده الآباء والأمهات أو أحد الصنفين. وكذلك بنو الإخوة وبنو الأخوات وإن سفلوا من ذُكران كانوا أو إناث كبنى بنى الأخوات وبنى بنات الأخوات. وهذا كله في معنى ما حرم من المناكح، فإن ذلك على المعاني التي الولادات وهؤلاء محارم، وقد تقدم في «النساء». والجمهور على أن العم والخال كسائر المحارم في جواز النظر لهما إلى ما يجوز لهم. وليس في الآية ذكر الرضاع، وهو كالنسب على ما تقدم. وعند الشعبي وعكرمة ليس العم والخال من المحارم. وقال عكرمة: لم يذكرهما في الآية لأنهما تبعان لأبائهما.

الثالثة عشرة: قوله تعالى: ﴿أَوْ نِسَائِهِنَّ﴾ يعني المسلمات، ويدخل في هذا الإماء المؤمنات، ويخرج منه نساء المشركين من أهل الذمة وغيرهم؛ فلا يحل لامرأة مؤمنة أن تكشف شيئاً من بدنها بين يدي امرأة مشركة إلا أن تكون أمة لها؛ فذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾. وكان ابن جريج وعبد بن نسي وهشام القاري يكرهون أن تقبل النصرانية المسلمة أو ترى عورتها؛ ويتأولون ﴿أَوْ نِسَائِهِنَّ﴾. وقال عبادة بن نسي: وكتب عمر رضي الله عنه إلى أبي عبيدة بن الجراح: أنه بلغني أن نساء أهل الذمة يدخلن الحمامات مع نساء المسلمين؛ فامنع من ذلك، وحلّ دونه؛ فإنه لا يجوز أن ترى الذميمة عريّة المسلمة. قال: فعند ذلك قام أبو عبيدة وابتهل وقال: أيما امرأة تدخل الحمام من غير عذر لا تريد إلا أن تبيض وجهها فسود الله وجهها يوم تبيض الوجه<sup>(١)</sup>. وقال ابن عباس رضي الله عنهما: لا يحل للمسلمة أن تراها يهودية أو نصرانية؛ لثلاث تصنفها لزوجها. وفي هذه المسألة خلاف للفقهاء. فإن كانت الكافرة أمة لمسلمة جاز أن تنظر إلى سيدتها؛ وأما غيرها فلا، لانقطاع الولاية بين أهل الإسلام وأهل الكفر، ولما ذكرناه. والله أعلم.

الرابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ ظاهر الآية يشمل العبيد والإماء المسلمات والكتبايات. وهو قول جماعة من أهل العلم، وهو الظاهر من مذهب عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما. وقال ابن عباس: لا بأس أن ينظر المملوك إلى شعر مولاته. وقال أشهب: سئل مالك: أتلقى المرأة خمارها بين يدي الخصي؟ فقال: نعم، إذا كان مملوكاً لها أو لغيرها؛ وأما الحر فلا. وإن كان

(١) انظر: أحكام القرآن (٣/ ١٣٧٢) لابن العربي المالكي، والبيهقي (٧/ ٩٥) في سننه، وعزاه ابن كثير (٥/

فحلاً كبيراً وُغْدًا (١) تملكه، لا هيئة له ولا مُنْظَرٌ فليُنْظَر إلى شعرها. قال أشهب قال مالك: ليس بواسع أن تدخل جارية الولد أو الزوجة على الرجل المرحاض؛ قال الله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾. وقال أشهب عن مالك: ينظر الغلام الوغد إلى شعر سيده، ولا أحبه لغلام الزوج. وقال سعيد بن المسيب: لا تغرنكم هذه الآية ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ إنما عني بها الإماء ولم يُعْنِ بها العبيد. وكان الشعبي يكره أن ينظر المملوك إلى شعر مولاه، وهو قول مجاهد وعطاء. وروى أبو داود عن أنس أن رسول الله ﷺ أتى فاطمة بعبء قد وهبه لها، قال: وعلى فاطمة ثوب إذا غطت به رأسها لم يبلغ إلى رجليها، وإذا غطت به رجليها لم يبلغ إلى رأسها؛ فلما رأى النبي ﷺ ما تلقى من ذلك قال: «إنه لا بأس عليك إنما هو أبوك وغلأمك» (٢).

الخامسة عشرة: قوله تعالى: ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ أي غير أولي الحاجة. والإربة الحاجة، يقال: أربت كذا أرب أرباً. والإرب والإربة والمأربة والأرب: الحاجة؛ والجمع مآرب؛ أي حوائج. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِي فِيهَا مَأْرَبٌ أُخْرَى﴾ [طه: ١٨] وقد تقدم. وقال طرفة:

إذا المرء قال الجهل والحب والحنا تقدم يوماً ثم ضاعت مآربه

واختلف الناس في معنى قوله: ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ﴾ فقيل: هو الاحمق الذي لا حاجة به إلى النساء. وقيل الأبله. وقيل: الرجل يتبع القوم فيأكل معهم ويرتفق بهم؛ وهو ضعيف لا يكثر للنساء ولا يشتبهين. وقيل العنين. وقيل الخصي. وقيل المخنث. وقيل الشيخ الكبير، والصبي الذي لم يدرك. وهذا الاختلاف كله متقارب المعنى، ويجتمع فيمن لا فهم له ولا همة يتبته بها إلى أمر النساء. وبهذه الصفة كان هيت المخنث عند رسول الله ﷺ، فلما سمع منه ما سمع من وصف محاسن المرأة: بادية ابنة غيلان، أمر بالاحتجاب منه. أخرج حديثه مسلم وأبو داود ومالك في «الموطأ» وغيرهم (٣) عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة. قال أبو عمر: ذكر عبد الملك بن حبيب عن جبيب كاتب مالك قال: قلت لمالك: إن سفيان زاد في حديث ابنة غيلان: أن مخنثاً يقال له هيت وليس في كتابك هيت؟ فقال مالك: صدق، هو كذلك وغربه النبي ﷺ إلى الحمى وهو موضع من ذي الحليفة ذات الشمال من مسجدها. قال جبيب وقلت لمالك: وقال سفيان في الحديث: إذا قعدت تبنت (٤)، وإذا تكلمت تغنت. قال مالك: صدق، هو كذلك. قال أبو عمر: ما ذكره جبيب كاتب مالك عن سفيان أنه قال في الحديث يعني حديث هشام بن عروة: أن مخنثاً يدعى هيتاً فغير معروف عند أحد من رواه عن هشام، لا ابن عيينة ولا غيره، ولم يقل في نسق الحديث: إن مخنثاً يدعى هيتاً، وإنما ذكره عن ابن جريج بعد تمام الحديث، وكذلك قوله عن سفيان أنه يقول في الحديث: إذا قعدت تبنت وإذا تكلمت تغنت، هذا ما لم يقله سفيان ولا غيره في حديث هشام بن

(١) الوغد: الخفيف، الاحمق، الضعيف العقل، الدنيا. اللسان «وغد».

(٢) حسن: أبو داود (٤١٠٦) في اللباس.

(٣) متفق عليه: البخاري (٤٣٢٤) في المغازي، ومسلم (٢١٨٠) في السلام، عن عائشة رضی الله عنها.

(٤) تبنت: أي: فرجت رجليها لضخم ركبتها (فرجها) كأنه شبهها بالقبة من الآدم، وهي المينة لسمتها وكثرة لحمها، وقيل: شبهها بها إذا ضربت، وظنبت انفرجت، وكذلك هذه إذا قعدت تربعت وفرجت بين رجليها. النهاية (١/ ٥٩).

عروة، وهذا اللفظ لا يوجد إلا من رواية الواقدي، والعجب أنه يحكيه عن سفيان ويحكي عن مالك أنه كذلك، فصارت رواية عن مالك، ولم يروه عن مالك غير حبيب ولا ذكره عن سفيان غيره أيضاً، والله أعلم. وحبيب كاتب مالك متروك الحديث ضعيف عند جميعهم، لا يكتب حديثه ولا يلتفت إلى ما يجيء به. ذكر الواقدي والكَلْبِيُّ أن هَيْتاً المَحْتَثُ قال لعبد الله بن أمية المخزومي وهو أخو أم سلمة لأبيها وأمه عاتكة عمة رسول الله ﷺ، قال له وهو في بيت أخته أم سلمة ورسول الله ﷺ يسمع: إن فتح الله عليكم الطائف فعليك ببادية بنت غيلان بن سلمة الثقفي، فإنها تقبل بأربع وتدبر بشمان<sup>(١)</sup>، مع ثغر كالأقحوان<sup>(٢)</sup>، إن جلست تبنت وإن تكلمت تغنت، بين رجليها كالإناء المكفوء<sup>(٣)</sup>، وهي كما قال قيس بن الخطيم:

تَغْتَرِقُ الطَّرْفَ وَهِيَ لَاهِيَةٌ      كَأَنَّهَا شَفَّ وَجْهَهَا نَزْفُ  
بَيْنَ سُكُورِ النِّسَاءِ خَلَقَتْهَا      قَصْدٌ فَلَا جَبَلَةٌ وَلَا قَصْفُ  
تَنَامُ عَنْ كَبِيرِ شَأْنِهَا فَإِذَا      قَامَتْ رُوَيْدًا تَكَادُ تَنْقُصُ

فقال له النبي ﷺ: «لقد غلغلت النظر إليها يا عدو الله». ثم أجلاه عن المدينة إلى الحمى. قال: فلما افتتحت الطائف تزوجها عبد الرحمن بن عوف فولدت له منه بريهة؛ في قول الكلبي. ولم يزل هيت بذلك المكان حتى قبض النبي ﷺ، فلما ولي أبو بكر كُلم فيه فأبى أن يرده، فلما ولي عمر كُلم فيه فأبى، ثم كُلم فيه عثمان بعد. وقيل: إنه قد كبر وضعف واحتاج، فأذن له أن يدخل كل جمعة فيسال ويرجع إلى مكانه. قال: وكان هيت مولى لعبد الله بن أبي أمية المخزومي، وكان له طويس أيضاً، فمن ثم قيل الحثث. قال أبو عمر: يقال: «بادية» بالياء و«بادنة» بالنون، والصواب فيه عندهم بالياء، وهو قول أكثرهم، وكذلك ذكره الزبير بالياء.

السادسة عشرة: وصف التابعين بـ«غير» لأن التابعين غير مقصودين بأعيانهم، فصار اللفظ كالنكرة. و«غير» لا يتمخص نكرة فجاز أن يجري وصفاً على المعرفة. وإن شئت قلت هو بدل. والقول فيها كقول في «غير المغضوب عليهم» [الفاتحة: ٧]. وقرأ عاصم وابن عامر «غير» بالنصب<sup>(٤)</sup> فيكون استثناء؛ أي يبدن زنتهن للتابعين إلا إذا الإربة منهم. ويجوز أن يكون حالاً؛ أي والذين يتبعونهن عاجزين عنهن؛ قاله أبو حاتم. وذو الحال ما في «التابعين» من الذكر.

السابعة عشرة: قوله تعالى: «أَوْ الطِّفْلِ» اسم جنس بمعنى الجمع، والدليل على ذلك نعتُه بـ«الذين». وفي مصحف حفصة «أو الأطفال» على الجمع. ويقال: طفل ما لم يراهق الخلم. و«يظهروا» معناه يطلعوا بالوطء؛ أي لم يكشفوا عن عوراتهن للجماع لصغرهن. وقيل: لم يبلغوا أن يطبقوا النساء؛ يقال: ظهرت على كذا أي علمته، وظهرت على كذا أي قهرته. والجمهور على سكون الواو من «عورات» لاستثقال الحركة على الواو. وروي عن ابن عباس فتح الواو؛ مثل جفنة

(١) وهذا من ضخامتها، والمراد من ذلك عكن بطنها وهي ما تنثني من اللحم في إقبالها وإدبارها. اللسان «عكن»..

(٢) الأقحوان: نبات دقيق العيدان له نور أبيض. اللسان «قحا».

(٣) هذا تشبيه لضخامة فرجها ونهدها. اللسان «كفا».

(٤) قراءة متواترة: تقريب النشر (ص ١٤٩).

وجفنت. وحكى الفراء أنها لغة قيس «عَوْرَاتٍ» (بفتح الواو. النحاس: وهذا هو القياس؛ لأنه ليس ينعت، كما تقول: جفنة وجفنت؛ إلا أن التسكين أجود في «عورات» وأشباهه، لأن الواو إذا تحركت وتحرك ما قبلها قلبت ألفاً؛ فلو قيل هذا لذهب المعنى.

الثامنة عشرة: اختلف العلماء في وجوب ستر ما سوى الوجه والكفين منه على قولين: أحدهما: لا يلزم؛ لأنه لا تكليف عليه، وهو الصحيح. والآخر: يلزمه؛ لأنه قد يشتهى وقد تشتهى أيضاً هي؛ فإن راحق فحكمته حكم البالغ في وجوب الستر. ومثله الشيخ الذي سقطت شهوته؛ اختلف فيه أيضاً على قولين كما في الصبي، والصحيح بقاء الحرمة؛ قاله ابن العربي (١).

التاسعة عشرة: أجمع المسلمون على أن السوءتين عورة من الرجل والمرأة، وأن المرأة كلأها عورة، إلا وجهها ويديها فإنهما اختلفوا فيهما. وقال أكثر العلماء في الرجل: من سرتة إلى ركبته عورة؛ لا يجوز أن تُرى. وقد مضى في «الأعراف» القول في هذا مستوفى.

المؤفة عشرين: قال أصحاب الرأي: عورة المرأة مع عبدها من السرة إلى الركبة. ابن العربي (٢): وكانهم ظنوها رجلاً أو ظنوه امرأة، والله تعالى قد حرم المرأة على الإطلاق لنظر أو لذة، ثم استثنى اللذة للأزواج وملك اليمين، ثم استثنى الزينة لاثني عشر شخصاً العبد منهم، فما لنا ولذلك هذا نظر فاسد واجتهاد عن السداد متباعد. وقد تأول بعض الناس قوله: «أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ» على الإماء دون العبيد؛ منهم سعيد بن المسيب، فكيف يحملون على العبيد ثم يلحقون بالنساء، هذا بعيد جداً قال ابن العربي وقد قيل: إن التقدير أو ما ملكت أيمانتهن من غير أولي الإربة أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال؛ حكاه المهدوي.

الحادية والعشرون: قوله تعالى: «وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ» الآية؛ أي لا تضرب المرأة برجلها إذا مشت لتسمع صوت خلخالها؛ فإسماع صوت الزينة كإبداء الزينة وأشد، والغرض التستر. أسند الطبري عن العتمر عن أبيه أنه قال: رعم حضرمي أن امرأة اتخذت برتين من فضة واتخذت جزعاً (٣) فجعلت في ساقها فمرت على القوم فضربت برجلها الأرض فوقع الخللخال على الجزع فصوت؛ فنزلت هذه الآية (٤)، وسماع هذه الزينة أشد تحريكاً للشهوة من إبدائها؛ قاله الزجاج.

الثانية والعشرون: من فعل ذلك منهن فرحاً بحليهن فهو مكروه. ومن فعل ذلك منهن تبرجاً وتعرضاً للرجال فهو حرام مذموم. وكذلك من ضرب بنعله من الرجال، إن فعل ذلك تعجباً حرم، فإن العجب كبيرة. وإن فعل ذلك تبرجاً لم يجز.

الثالثة والعشرون: قال مكِّي رحمه الله تعالى: ليس في كتاب الله تعالى آية أكثر ضمائر من هذه، جمعت خمسة وعشرين ضميراً للمؤمنات من مخفوض ومرفوع.

قوله تعالى: «وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً» .

(١) (٢) أحكام القرآن (٣/ ١٣٧٥).

(٣) الجزع: نوع من الخرز اليماني، والبرة: الخللخال. اللسان «جزع، بر».

(٤) ضعيف: الطبري (١٨/ ١٣٢) في تفسيره، وهذا معضل وفيه لفظة (زعم) وهي من صيغ التمريض.

فيه مسألتان:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوا﴾ أمرٌ. ولا خلاف بين الأمة في وجوب التوبة، وأنها فرض متعين؛ وقد مضى الكلام فيها في «النساء» وغيرها فلا معنى لإعادة ذلك. والمعنى: وتوبوا إلى الله فإنكم لا تخلون من سهو وتقصير في أداء حقوق الله تعالى، فلا تتركوا التوبة في كل حال.

الثانية: قرأ الجمهور «أَيُّهَا» بفتح الهاء. وقرأ ابن عامر بضمها (١)؛ ووجهه أن تجعل الهاء من نفس الكلمة، فيكون إعراب المنادى فيها. وضَعَفَ أبو علي ذلك جداً وقال: آخر الاسم هو الياء الثانية من أي، فالمضموم ينبغي أن يكون آخر الاسم، ولو جاز ضم الهاء هاهنا لاقترانها بالكلمة لجاز ضم الميم في «اللَّهُمَّ» لاقترانها بالكلمة في كلام طويل. والصحيح أنه إذا ثبت عن النبي ﷺ قراءة فليس إلا اعتقاد الصحة في اللغة، فإن القرآن هو الحجة. وأنشد القراء:

يَايَهُ الْقَلْبُ لِلْجُوجِ النَّفْسِ أَفَقَ عَنِ الْبَيْضِ الْحَسَانِ اللَّعْسِ

اللَّعْسُ: لون الشَّقَّةِ إذا كانت تضرب إلى السواد قليلاً، وذلك يستملح؛ يقال: شَقَّةٌ لِعَسَاءٍ، وَفِتْيَةٌ وَنِسْوَةٌ لِعُسٍ. وبعضهم يقف «أَيُّهُ». وبعضهم يقف «أَيُّهَا» بالالف؛ لأن علة حذفها في الوصل إنما هو سكونها وسكون اللام، فإذا كان الوقف ذهب العلة فرجعت الالف كما ترجع الياء إذا وقفت على «مُحَلِّي» من قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١]. وهذا الاختلاف الذي ذكرناه كذلك هو في «يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ» [الزخرف: ٤٩]. «أَيُّهَا الثَّقَلَانِ» [الرحمن: ٣١].

﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّتَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُعْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾

فيه سبع مسائل:

الأولى: هذه المخاطبة تدخل في باب السِّرِّ والصلاح؛ أي زوجوا من لا زوج له منكم فإنه طريق التعقُّف؛ والخطاب للأولياء. وقيل للأزواج. والصحيح الأول؛ إذ لو أراد الأزواج لقال «وانكحوا» بغير همز، وكانت الالف للوصل. وفي هذا دليل على أن المرأة ليس لها أن تنكح نفسها بغير وكلي؛ وهو قول أكثر العلماء. وقال أبو حنيفة: إذا زوجت الثيب أو البكر نفسها بغير وكلي كُفُّوا لها جاز. وقد مضى هذا في «البقرة» مستوفى.

الثانية: اختلف العلماء في هذا الأمر على ثلاثة أقوال؛ فقال علماؤنا: يختلف الحكم في ذلك باختلاف حال المؤمن من خوف العنت، ومن عدم صبره، ومن قوته على الصبر وزوال خشية العنت عنه. وإذا خاف الهلاك في الدين أو الدنيا أو فيهما فالتكاح حتم. وإن لم يخش شيئاً وكانت الحال مطلقة فقال الشافعي: التكاح مباح. وقال مالك وأبو حنيفة؛ هو مستحب. تعلق الشافعي بأنه قضاء لذة فكان مباحاً كالأكل والشرب. وتعلق علماؤنا بالحديث الصحيح: «مَنْ رَغِبَ عَنِ سِتِّي فليس منِّي» (٢).

(٢) متفق عليه: وقد سبق من حديث أنس رضي الله عنه .

(١) قراءة متواترة: الإقناع (٢/ ٧١٢).

الثالثة: قوله تعالى: ﴿الْأَيَامِي مِنْكُمْ﴾ أي الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء؛ واحدهم أيم. قال أبو عمرو: أيامى مقلوب أيام. وافترق أهل اللغة على أن الأيم في الأصل هي المرأة التي لا زوج لها؛ بكرة كانت أو ثيباً؛ حكى ذلك أبو عمرو والسكسائي وغيرهما. تقول العرب: تأيمت المرأة إذا أقامت لا تزوج. وفي حديث النبي ﷺ: «أنا وامرأة سَفْعَاء»<sup>(١)</sup> الخدين تأيمت على ولدها الصغار حتى يبلغوا أو يغنيهم الله من فضله كهاتين في الجنة»<sup>(٢)</sup>. وقال الشاعر:

فإن تنكحني أنكح وإن تتأيمي

وإن كنت أفتى منكم أتأيمُ

ويقال: أيم بين الأيمة. وقد أمت هي، وأمت أنا. قال الشاعر:

لقد أمتُ حتى لأمني كلَّ صاحب

رجاءً بسلْمَى أن تئيمَ كما أمتُ

قال أبو عبيد: يقال رجل أيم وامرأة أيم؛ وأكثر ما يكون ذلك في النساء، وهو كالمستعار في الرجال. أو قال أمية بن أبي الصلت:

لله ذرُّ بني علي أيم منهم وناكح

وقال قوم: هذه الآية ناسخة لحكم قوله تعالى: ﴿وَالزَّوْجِيَّةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]، وقد بيّناه في أول السورة والحمد لله.

الرابعة: المقصود من قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامِي مِنْكُمْ﴾ الحرائر والأحرار؛ ثم بين حكم المالك فقال: ﴿وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾. وقرأ الحسن «والصالحين من عبيدكم»، وعبيد اسم للجمع. قال الفراء: ويجوز «وإماءكم» بالنصب، يرده على «الصالحين» يعني الذكور والإناث؛ والصلاح الإيمان. وقيل: المعنى ينبغي أن تكون الرغبة في تزويج الإماء والعبيد إذا كانوا صالحين فيجوز تزويجهم، ولكن لا ترغيب فيه ولا استحباب؛ كما قال: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]. ثم قد تجوز الكتابة وإن لم يعلم أن في العبد خيراً، ولكن الخطاب ورد في الترغيب والاستحباب، وإنما يستحب كتابة من فيه خير.

الخامسة: أكثر العلماء على أن للسيد أن يكره عبده وأمته على النكاح؛ وهو قول مالك وأبي حنيفة وغيرهما. قال مالك: ولا يجوز ذلك إذا كان ضرراً. وروي نحوه عن الشافعي، ثم قال: ليس للسيد أن يكره العبد على النكاح. وقال النخعي: كانوا يكرهون المالك على النكاح ويغلقون عليهم الأبواب. تمسك أصحاب الشافعي فقالوا: العبد مكلف فلا يجبر على النكاح؛ لأن التكليف يدل على أن العبد كامل من جهة الآدمية، وإنما تتعلق به المملوكية فيما كان حظاً للسيد من ملك الرقبة والمنفعة، بخلاف الأمة فإنه له حق المملوكية في بضعها ليستوفيه؛ فأما بضع العبد فلا حق له فيه، ولاجل ذلك لا تباح السيدة لعبدها. هذه عمدة أهل خراسان والعراق، وعمدتهم أيضاً الطلاق، فإنه يملكه العبد

(١) سفعاء: في النهاية (٢/ ٣٧٤) قال ابن الأثير - رحمه الله -: نوع من السواد وليس بالكثير، وقيل: هو سواد مع لون آخر؛ أراد أنها بذلت نفسها وتركت الزينة والترفة حتى شحب لونها واسود، إقامة على ولدها بعد وفاة زوجها انتهى.

(٢) ضعيف: أبو داود (٥١٤٨) في الأدب، عن عوف بن مالك بنحوه، وضعفه الألباني هناك، ورواه الطبراني عن ابن عباس بسند ضعيف كما في مجمع الزوائد (٤/ ٣١٤).

بتملك عقده. ولعلمائنا النكته العظيمة في أن مالكيّة العبد استغرقتها مالكيّة السيد؛ ولذلك لا يتزوج إلا بإذنه بإجماع. والنكاح وبأبه إنما هو من المصالح، ومصالحة العبد موكولة إلى السيد، هو يراها ويقيّمها للعبد.

السادسة: قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ رجع الكلام إلى الأحرار؛ أي لا تمتنعوا عن التزويج بسبب فقر الرجل والمرأة؛ ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾. وهذا وعدٌ بالغنى للمتزوجين طلب رضا الله واعتصاماً من معاصيه. وقال ابن مسعود: التمسوا الغنى في النكاح؛ وتلا هذه الآية (١). وقال عمر رضي الله عنه: عَجِبِي مَنْ لَا يَطْلُبُ الْغِنَى فِي النِّكَاحِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (٢). وروي هذا المعنى عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً. ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ثَلَاثَةٌ كَلَّمَهُمْ حَقُّ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالنَّكَاحِ يَرِيدُ الْعَفَافَ وَالْمَكَاتِبَ يَرِيدُ الْأَدَاءَ». أخرجه ابن ماجه في سننه (٣). فإن قيل: فقد نجد النكاح لا يستغني؛ قلنا: لا يلزم أن يكون هذا على الدوام، بل لو كان في لحظة واحدة لصدق الوعد. وقد قيل: يغنيه؛ أي يغني النفس. وفي الصحيح: «لَيْسَ الْغِنَى عَنِ كَثْرَةِ الْعَرَضِ، إِنَّمَا الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ» (٤). وقد قيل: ليس وعد لا يقع فيه خُلف؛ بل المعنى أن المال غنّاد ورائح، فارجوا الغنى. وقيل: المعنى يغنيهم الله من فضله إن شاء؛ كقوله تعالى: ﴿فَلْيَكْشِفْ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ﴾ [الأنعام: ٤١]، وقال تعالى: ﴿يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [الرعد: ٢٦]. وقيل: للمعنى إن يكونوا فقراء إلى النكاح يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ بِالْحَلَالِ لِيَتَعَفَّقُوا عَنِ الزَّانَا.

السابعة: هذه الآية دليل على تزويج الفقير، ولا يقول كيف أتزوج وليس لي مال؛ فإن رزقه على الله. وقد زوج النبي ﷺ المرأة التي أتته تهب له نفسها لمن ليس له إلا إزار واحد، وليس لها بعد ذلك فسخ النكاح بالإعسار لأنها دخلت عليه؛ وإنما يكون ذلك إذا دخلت على اليسار فخرج معسراً، أو طرأ الإعسار بعد ذلك لأن الجوع لا صبر عليه؛ قاله علماؤنا. وقال النقاش: هذه الآية حجة على من قال: إن القاضي يفرق بين الزوجين إذا كان الزوج فقيراً لا يقدر على النفقة؛ لأن الله تعالى قال: ﴿يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ﴾ ولم يقل يفرق. وهذا انتزاع ضعيف، وليس هذه الآية حكماً فيمن عجز عن النفقة، وإنما هي وعد بالإغناء لمن تزوج فقيراً. فأما من تزوج موسراً وأعسر بالنفقة فإنه يفرق بينهما؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: ١٣٠]. ونفحات الله تعالى مأمولة في كل حال موعود بها.

(١) منقطع: بين القاسم بن الوليد وابن مسعود رضي الله عنهما، كذا عند الطبري (١٨ / ٣٢) في تفسيره.

(٢) فيه انقطاع: بين قتادة وعمر كما عند عبد الرزاق (١٠٣٩٣) في المصنف، ورواه عبد الرزاق (١٠٣٨٥) منقطعاً عن الحسن بن عمر رضي الله عنه به.

(٣) حسن: الترمذي (١٦٥٥) في فضائل الجهاد، وابن ماجه (٢٥١٨) في العتق، وحسنه الألباني هناك.

(٤) صحيح: وقد سبق.

والعرض: بتحريك العين والراء: متاع الدنيا وطعامها. النهاية (٣ / ٢١٤) لابن الأثير.

﴿ وَلَيْسَتَغْفِبِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكَسْبَ مِنَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ وَلَا تَكْرَهُوا قِتْلَتَكُمْ عَلَى الْبِقَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَحْسِنُوا لَتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يَكْرَهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٥﴾ وَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ وَمَثَلًا مِّنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٦﴾ ﴾

قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَتَغْفِبِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ .

فيه أربع مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَتَغْفِبِ الَّذِينَ ﴾ الخطاب لمن يملك أمر نفسه، لا لمن زمامه بيد غيره فإنه يقوده إلى ما يراه؛ كالمحجور عليه قولاً واحداً والأمة والعبد؛ على أحد قولي العلماء.

الثانية: «واستغف» وزنه استفعل؛ ومعناه طلب أن يكون عفيفاً؛ فأمر الله تعالى بهذه الآية كل من تعذر عليه النكاح ولا يجده بأي وجه تعذر أن يستغف. ثم لما كان أغلب الموانع عن النكاح عدم المال وعد بالإغناء من فضله؛ فيرزقه ما يتزوج به، أو يجد امرأة ترضى باليسير من الصداق، أو تزول عنه شهوة النساء. وروى النسائي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ثلاثة كلهم حق على الله عز وجل عونهم المجاهد في سبيل الله والناكح الذي يريد العفاف والمكاتب الذي يريد الأداة»<sup>(١)</sup>.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا ﴾ أي طُولُ نِكَاحٍ؛ فحذف المضاف. وقيل: النكاح هاهنا ما تُنكح به المرأة من المهر والنفقة؛ كالألحاف اسم لما يُلتحف به. واللباس اسم لما يلبس؛ فعلى هذا لا حذف في الآية، قاله جماعة من المفسرين؛ وحملهم على هذا قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ فظنوا أن المأمور بالاستغفاف إنما هو من عدم المال الذي يتزوج به. وفي هذا القول تخصيص المأمورين بالاستغفاف؛ وذلك ضعيف، بل الأمر بالاستغفاف متوجه لكل من تعذر عليه النكاح بأي وجه تعذراً كما قدمناه، والله تعالى أعلم.

الرابعة: من تأقت نفسه إلى النكاح فإن وجد الطُولَ فالمستحب له أن يتزوج، وإن لم يجد الطُولَ فعليه بالاستغفاف ما أمكن ولو بالصوم فإن الصوم له وجاء؛ كما جاء في الخبر الصحيح. ومن لم تتق نفسه إلى النكاح فالأولى له التخلي لعبادة الله تعالى. وفي الخبر: «خيركم الخفيف الحاذ الذي لا أهل له ولا ولد»<sup>(٢)</sup>. وقد تقدم جواز نكاح الإماء عند عدم الطُول للحرّة في «النساء» والحمد لله. ولما لم يجعل الله له بين العفة والنكاح درجة دلّ على أن ما عدهما محرّم، ولا يدخل فيه ملك اليمين؛ لأنه بنص آخر مباح، وهو قوله تعالى: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ﴾ فجاءت فيه زيادة، ويبقى على التحريم الاستمناة رداً على أحمد. وكذلك يخرج عنه نكاح المتعة بنسخه، وقد تقدم هذا في أول «المؤمنون».

(١) الحسن: وقد سبق قريباً.

(٢) موضوع: كذا عند الألباني (٢٩١٩) في ضعيف الجامع وعزاه لأبي يعلى عن حذيفة رضى الله عنه، وذكره ابن أبي حاتم (١٨٩٠) في الملل وقال: «هذا حديث باطل».

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ .  
 فيه ست عشرة مسألة:

**الأولى:** قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ﴾ ﴿وَالَّذِينَ﴾ في موضع رفع . وعند الخليل وسيبويه في موضع نصب على إضمار فعل؛ لأن بعده أمراً . ولما جرى ذكر العبيد والإماء فيما سبق وصل به أن العبد إن طلب الكتاب فالمستحب كتابته؛ فربما يقصد بالكتابة أن يستقل ويكتسب ويتزوج إذا أراد، فيكون أعف له . قيل: نزلت في غلام لحويطب بن عبد العزى يقال له صبح وقيل صبيح طلب من مولاه أن يكتبه فأبى؛ فأنزل الله تعالى هذه الآية، فكاثبه حويطب على مائة دينار وهب له منها عشرين ديناراً فأذاها، وقُتل بحنين في الحرب؛ ذكره القشيري وحكاه النقاش . وقال مكّي: هو صبيح القبطي غلام حاطب بن أبي بلتعة<sup>(١)</sup> . وعلى الجملة فإن الله تعالى أمر المؤمنين كافة أن يكاتب منهم كل من له مملوك وطلب المملوك الكتابة وعلم سيده منه خيراً .

**الثانية:** الكتاب والمكاتبة سواء؛ مفاعلة مما لا تكون إلا بين اثنين، لأنها معاهدة بين السيد وعبده؛ يقال: كاتب يكاتب كتاباً ومكاتبة، كما يقال: قاتل قتالاً ومقاتلة . فالكتاب في الآية مصدر كالقتال والجلاد والدفاع . وقيل: الكتاب هاهنا هو الكتاب المعروف الذي يكتب فيه الشيء؛ وذلك أنهم كانوا إذا كاتبوا العبد كتبوا عليه وعلى أنفسهم بذلك كتاباً . فالمعنى يطلبون العتق الذي يكتب به الكتاب فيدفع إليهم .

**الثالثة:** معنى المكاتبة في الشرع: هو أن يكاتب الرجل عبده على مال يؤديه منجماً عليه؛ فإذا أداه فهو حرّ . ولها حالتان: الأولى: أن يطلبها العبد ويُجيبه السيد؛ فهذا مطلق الآية وظاهرها . الثانية: أن يطلبها العبد ويأبأها السيد؛ وفيها قولان: الأول لعكرمة وعطاء ومسروق وعمرو بن دينار والضحاك بن مزاحم وجماعة أهل الظاهر أن ذلك واجب على السيد . وقال علماء الأمصار: لا يجب ذلك . وتعلق من أوجبها بمطلق الأمر، وفعل بمطلقه على الوجوب حتى يأتي الدليل بغيره . وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس، واختاره الطبري<sup>(٢)</sup> . واحتج داود أيضاً بأن سيرين أبا محمد ابن سيرين سأل أنس بن مالك الكتابة وهو مولاه فأبى أنس؛ فرفع عمر عليه الدرة، وتلا ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ ، فكاثبه أنس<sup>(٣)</sup> . قال داود: وما كان عمر ليرفع الدرة على أنس فيما له مباح إلا يفعله . وتمسك الجمهور بأن الإجماع منعقد على أنه لو سأله أن يبيعه من غيره لم يلزمه ذلك، ولم يجبر عليه وإن ضوعف له في الثمن . وكذلك لو قال له أعتقتي أو دبّرني أو زوجني لم يلزمه ذلك بإجماع، فكذلك الكتابة؛ لأنها معاوضة فلا تصح إلا عن تراضٍ . وقولهم: مطلق الأمر يقتضي الوجوب صحيح، لكن إذا عري عن قرينة تقتضي صرفه عن الوجوب، وتعليقه هنا بشرط علم الخير

(١) عزاه السيوطي (١١ / ٤٤) في الدر المنثور لابن السكن ، وكذا في الإصابة (٣ / ٤٠٧) للحافظ ابن حجر - رحمه الله .

(٢) تفسير الطبري (١٨ / ١٣٤) .

(٣) حسن بطرقه: عبد الرزاق (٨ / ٣٧٢) في المصنف ، وفي سننه ابن جريج عن مخبر أخبیره ، والطبري (١٨ / ١٣٤) في تفسيره بسند صحيح من طريق قتادة عن أنس به ، وليس فيه ذكر الدرة والضرب .

فيه؛ فعلق الوجوب على أمر باطن وهو علم السيّد بالخيرية. وإذا قال العبد: كاتبني؛ وقال السيد: لم أعلم فيك خيراً؛ وهو أمر باطن، فيرجع فيه إليه ويعول عليه. وهذا قوي في بابه.

الرابعة: واختلف العلماء في قوله تعالى: ﴿خَيْرًا﴾ فقال ابن عباس وعطاء: المال<sup>(١)</sup>. مجاهد: المال والأداء<sup>(٢)</sup>. الحسن والنخعي: الدين والأمانة<sup>(٣)</sup>. وقال مالك: سمعت بعض أهل العلم يقولون هو القوة على الاكتساب والأداء. وعن الليث نحوه، وهو قول الشافعي. وقال عبيدة السلماني: إقامة الصلاة والخير. قال الطحاوي: وقول من قال إنه المال لا يصح عندنا؛ لأن العبد مال لمولاه، فكيف يكون له مال؟! والمعنى عندنا: إن علمتم فيهم الدين والصدق، وعلمتم أنهم يعاملونكم على أنهم متعبدون بالوفاء لكم بما عليهم من الكتابة والصدق في المعاملة فكاتبوهم. وقال أبو عمر: من لم يقل إن الخير هنا المال أنكر أن يقال إن علمتم فيهم مالا، وإنما يقال: علمت فيه الخير والصلاح والأمانة؛ ولا يقال: علمت فيه المال، وإنما يقال علمت عنده المال.

قلت: وحديث بريرة يردّ قول من قال: إن الخير المال؛ على ما يأتي.

الخامسة: اختلف العلماء في كتابة من لا حرفه له؛ فكان ابن عمر يكره أن يكتب عبده إذا لم تكن له حرفه، ويقول: أتأمرني أن أكل أوساخ الناس<sup>(٤)</sup>؛ ونحوه عن سلمان الفارسي. وروى حكيم بن حزام قال: كتب عمر بن الخطاب إلى عمير بن سعد: أما بعد فإنه من قبلك من المسلمين أن يكتبوا أرقاءهم على مسألة الناس. وكرهه الأوزاعي وأحمد وإسحاق. ورخص في ذلك مالك وأبو حنيفة والشافعي. وروي عن علي رضي الله عنه أن ابن التياح مؤذنه قال له: أكتب وليس لي مال؟ قال: نعم؛ ثم حض الناس على الصدقة علي؛ فأعطوني ما فضل عن مكاتبتي، فأتيت علياً فقال: اجعلها في الرقاب. وقد روي عن مالك كراهة ذلك، وأن الأمة التي لا حرفه لها يكره مكاتبها لما يؤدي إليه من فسادها. والحجة في السنة لا فيما خالفها. روى الأئمة عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخلت علي بريرة فقالت: إن أهلي كاتبوني على تسع أواق في تسع سنين، كل سنة أوقية، فأعيني... الحديث<sup>(٥)</sup>. فهذا دليل على أن للسيد أن يكتب عبده وهو لا شيء معه؛ ألا ترى أن بريرة جاءت عائشة تخبرها بأنها كتبت أهلها وسألتها أن تعينها، وذلك كان في أول كتابتها قبل أن تؤدي منها شيئاً؛ كذلك ذكره ابن شهاب عن عروة أن عائشة أخبرته أن بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً؛ أخرجه البخاري وأبو داود<sup>(٦)</sup>. وفي هذا دليل على جواز كتابة الأمة، وهي غير ذات صنعة ولا حرفه ولا مال، ولم يسأل النبي ﷺ هل لها كسب أو عمل وأصل<sup>(٧)</sup> أو مال، ولو كان هذا واجباً لسأل عنه ليقع حكمه عليه؛ لأنه بعث مبيئاً معلماً ﷺ. وفي

(١) منقطع إلى ابن عباس وضعيف من طريق ابن جريج عنه، ومن طريق العوفين به: تفسير الطبري (١٨ / ١٣٦).

(٢) صحيح إليه: السابق (١٨ / ١٣٦).

(٣) صحيح إليهما: السابق (١٨ / ١٣٦، ١٣٧).

(٤) رجاله ثقات: البيهقي (١٠ / ٣١٨) في السنن، والطبري (١٨ / ١٣٥) في تفسيره.

(٥، ٦) متفق عليه: البخاري (٢٥٦٣) في العتق، ومسلم (١٥٠٤) في العتق.

(٧) وأصل: دائم. اللسان «وصب».

هذا الحديث ما يدل على أن من تأوّل في قوله تعالى: ﴿إِن عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ أن المال الخير، ليس بالتأويل الجيد، وأن الخير المذكور هو القوّة على الاكتساب مع الأمانة. والله أعلم.

**السادسة:** الكتابة تكون بقليل المال وكثيره، وتكون على أنجم<sup>(١)</sup>؛ لحديث بريرة. وهذا ما لا خلاف فيه بين العلماء والحمد لله. فلو كاتبه على ألف درهم ولم يذكر أجلاً نُجِّمَتْ عليه بقدر سعائته وإن كره السيّد. قال الشافعي: لا بُدُّ فيها من أجل؛ وأقلها ثلاثة أنجم. واختلفوا إذا وقعت على نجم واحد فأكثر أهل العلم يجيزونها على نجم واحد. وقال الشافعي: لا تجوز على نجم واحد، ولا تجوز حالة البتّة، وإنما ذلك عتق على صفة؛ كأنه قال: إذا أدت كذا وكذا فأنت حر وليست كتابة. قال ابن العربي: اختلف العلماء والسلف في الكتابة إذا كانت حالة على قولين، واختلف قول علمائنا كاختلافهم. والصحيح في النظر أن الكتابة مؤجلة؛ كما ورد بها الأثر في حديث بريرة حين كتبت أهلها على تسع أواق في كل عام أوقية، وكما فعلت الصحابة؛ ولذلك سُمِّيت كتابة لأنها تُكتب ويُشهد عليها، فقد استوسق<sup>(٢)</sup> الاسم والأثر، وعَضَدَه المعنى؛ فإن المال إن جعله حالاً وكان عند العبد شيء فهو مال مقاطعة وعقد مقاطعة لا عقد كتابة. وقال ابن خُوَيْرِمَتَاد: إذا كاتبه على مال معجل كان عتقاً على مال، ولم تكن كتابة. وأجاز غيره من أصحابنا الكتابة الحالة وسماها مقاطعة، وهو القياس؛ لأن الأجل فيها إنما هو فسحة للعبد في التكبّب. ألا ترى أنه لو جاء بالمنجم عليه قبل محله لوجب على السيد أن يأخذه ويتعجل للمكاتب عتقه. ويجوز الكتابة الحالة؛ قال الكوفيون.

قلت: لم يرد عن مالك نص في الكتابة الحالة؛ والأصحاب يقولون: إنها جائزة، ويسمونها مقاطعة. وأما قول الشافعي: إنها لا تجوز على أقل من ثلاثة أنجم فليس بصحيح؛ لأنه لو كان صحيحاً لجاز لغيره أن يقول: لا يجوز على أقل من خمسة نجوم؛ لأنها أقل النجوم التي كانت على عهد رسول الله ﷺ في بريرة، وعلم بها النبي ﷺ وقضى فيها، فكان بصواب الحجة أولى. وروى البخاري عن عائشة أن بريرة دخلت عليها تستعينها في كتابتها وعليها خمس أواق نُجِّمَتْ عليها في خمس سنين... الحديث<sup>(٣)</sup>. كذا قال الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة: وعليها خمس أواق نُجِّمَتْ عليها في خمس سنين. وقال أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت بريرة فقالت: إني كاتبته أهلي على تسع أواق... الحديث. وظاهر الروايتين تعارض، غير أن حديث هشام أولى لاتصاله وانقطاع حديث يونس؛ لقول البخاري: وقال الليث: حدثني يونس؛ ولأن هشاماً أثبت في حديث أبيه وجده من غيره، والله أعلم.

**السابعة:** المكاتب عبد ما بقي عليه من مال الكتابة شيء؛ لقوله عليه السلام: المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم. أخرجه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده<sup>(٤)</sup>. وروي عنه

(١) الأنجم: الحصص والقطع. اللسان «نجم».

(٢) استوسق: اجتمع. اللسان «وسق».

(٣) متفق عليه: وقد سبق قريباً.

(٤) حسن: أبو داود (٣٩٢٦) في العتق، والترمذي (١٢٦٠) في البيوع، وابن ماجه (٢٥١٩) في العتق، وحسنه

أيضاً أن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا عَبْدٍ كَاتَبَ عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ فَأَدَّاهَا إِلَّا عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ فَهُوَ عَبْدٌ» (١). وهذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم والثوري وأحمد وإسحاق وأبي ثور وداود والطبري. وهوي ذلك عن ابن عمر من وجوه، وعن زيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة، لم يختلف عنهم في ذلك رضي الله عنهم. وروي ذلك عن عمر بن الخطاب، وبه قال ابن المسيب والقاسم وسالم وعطاء. قال مالك: وكل من أدركنا ببلدنا يقول ذلك. وفيها قول آخر روي عن علي أنه إذا أدى الشطر فهو غريم؛ وبه قال النخعي. وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه، والإسناد عنه بأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، خير من الإسناد عنه بأن المكاتب إذا أدى الشطر فلا رق عليه؛ قاله أبو عمر. وعن علي أيضاً يعتق منه بقدر ما أدى. وعنه أيضاً أن العتاقة تجري فيه بأول نجم يؤديه. وقال ابن مسعود: إذا أدى ثلث الكتابة فهو عتيق غريم؛ وهذا قول شريح. وعن ابن مسعود: لو كانت الكتابة مائة دينار وقيمة العبد مائة دينار فأدى العبد المائة التي هي قيمته عتق؛ وهو قول النخعي أيضاً. وقول سابع: إذا أدى الثلاثة الأرباع وبقي الربع فهو غريم ولا يعود عبداً؛ قاله عطاء بن أبي رباح، رواه ابن جريج عنه. وحكي عن بعض السلف أنه بنفس عقد الكتابة حر، وهو غريم بالكتابة ولا يرجع إلى الرق أبداً. وهذا القول يرده حديث بريرة لصحته عن النبي ﷺ. وفيه دليل واضح على أن المكاتب عبد، ولولا ذلك ما بيعت بريرة، ولو كان فيها شيء من العتق ما أجاز بيع ذلك؛ إذ من سنته المجمع عليها ألا يباع الحر. وكذلك كتابة سلمان وجويرية؛ فإن النبي ﷺ حكم لجمعهم بالرق حتى أدوا الكتابة. وهي حجة للجماهير في أن المكاتب عبد ما بقي عليه شيء. وقد ناظر علي بن أبي طالب زيد بن ثابت في المكاتب؛ فقال لعلي: أكنت راجمه لو زني، أو مجيزاً شهادته لو شهد؟ فقال علي: لا. فقال زيد: هو عبد ما بقي عليه شيء. وقد روى النسائي عن علي وابن عباس رضي الله عنهم عن رسول الله ﷺ أنه قال: «المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ما أدى ويرث بقدر ما عتق منه» (٢). وإسناده صحيح. وهو حجة لما روي عن علي، ويعتضد بما رواه أبو داود عن تبهان مكاتب أم سلمة قال: سمعت أم سلمة تقول: قال لنا رسول الله ﷺ: «إذا كان لإحداكن مكاتب وكان عنده ما يؤدي فلتحتجب منه». وأخرجه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح (٣). إلا أنه يحتمل أن يكون خطاباً مع زوجته، أخذاً بالاحتياط والورع في حقهن؛ كما قال لسودة: «احتجبي منه» (٤) مع أنه قد حكم بأخوتها له، وبقوله لعائشة وحفصة: «أفعميأوان أنتما الستما تبصران» (٥) يعني ابن أم مكتوم، مع أنه قال لفاطمة بنت قيس: اعتدي عند ابن أم مكتوم» (٦) وقد تقدم هذا المعنى.

**الثامنة:** أجمع العلماء على أن المكاتب إذا حلّ عليه نجم من نجومه أو نجمان أو نجومه كلها فوقف السيد عن مطالبته وتركه بحاله أن الكتابة لا تنسخ ما دام على ذلك ثابتين.

(١) حسن : أبو داود (٣٩٢٧) في العتق وحسنه الألباني هناك .

(٢) صحيح : أبو داود (٤٥٨٢) في الديات ، والنسائي (٤٨١١) في القسامة ، وصححه الألباني .

(٣) حسن صحيح : أبو داود (٣٩٢٨) في العتق ، والترمذي (١٢٦١) في البيوع ، وضعفه الألباني .

(٤ - ٦) صحاح : وقد سبق تخريجها :

التاسعة: قال مالك: ليس للعبد أن يُعجز نفسه إذا كان له مال ظاهر، وإن لم يظهر له مال فذلك إليه. وقال الأوزاعي: لا يَمَكُن من تعجيز نفسه إذا كان قوياً على الأداء. وقال الشافعي: له أن يُعجز نفسه، علم له مال أو قوة على الكتابة أو لم يُعلم؛ فإذا قال: قد عَجَزْتُ وأبطلت الكتابة فذلك إليه. وقال مالك: إذا عَجَزَ المَكَاتِبَ فكل ما قبضه منه سيده قبل العجز حل له، كان من كسبه أو من صدقة عليه. وأما ما أُعِين به على فكاك رقبته فلم يَف ذلك بكتابه كان لكل من أعانه الرجوع بما أُعْطِيَ أو تحل منه المَكَاتِبَ. ولو أعانوه صدقة لا على فكاك رقبته فذلك إن عجز حل لسيده ولو تم به فكاهه وبقيت منه فضلة. فإن كان بمعنى الفكاك ردها إليهم بالحصص أو يحلونه منها. هذا كله مذهب مالك فيما ذكر ابن القاسم. وقال أكثر أهل العلم: إن ما قبضه السيد منه من كتابته، وما فضل بيده بعد عجزه من صدقة أو غيرها فهو لسيدته، يطيب له أخذ ذلك كله. هذا قول الشافعي وأبي حنيفة وأصحابهما وأحمد بن حنبل، ورواية عن شريح. وقال الثوري: يجعل السيد ما أعطاه في الرقاب؛ وهو قول مسروق والنخعي، ورواية عن شريح. وقالت طائفة: ما قبض منه السيد فهو له، وما فضل بيده بعد العجز فهو له دون سيده؛ وهذا قول بعض من ذهب إلى أن العبد يملك. وقال إسحاق: ما أُعطي بحال الكتابة رد على أربابه.

العاشرة: حديث بريرة على اختلاف طرقه وألفاظه يتضمن أن بريرة وقع فيها بيع بعد كتابة تقدمت. واختلف الناس في بيع المكاتب بسبب ذلك. وقد ترجم البخاري (باب بيع المكاتب إذا رضي). وإلى جواز بيعه للعتق إذا رضي المكاتب بالبيع ولو لم يكن عاجزاً ذهب ابن المنذر والداودي، وهو الذي ارتضاه أبو عمر بن عبد البر، وبه قال ابن شهاب وأبو الزناد وربيعه؛ غير أنهم قالوا: لأن رضاه بالبيع عجز منه. وقال مالك وأبو حنيفة وأصحابهما: لا يجوز بيع المكاتب ما دام مكاتباً حتى يعجز، ولا يجوز بيع كتابته بحال؛ وهو قول الشافعي بمصر. وكان بالعراق يقول: بيعه جائز، وأما بيع كتابته فغير جائزة. وأجاز مالك بيع الكتابة؛ فإن أداها عتق، وإلا كان رقيقاً لمشتري الكتابة. ومنع من ذلك أبو حنيفة؛ لأنه بيع غرر. واختلف قول الشافعي في ذلك بالمنع والإجازة. وقالت طائفة: يجوز بيع المكاتب على أن يمضي في كتابته؛ فإن أدى عتق وكان ولاؤه للذي ابتاعه، ولو عجز فهو عبد له. وبه قال النخعي وعطاء والليث وأحمد وأبو ثور. وقال الأوزاعي: لا يباع المكاتب إلا للعتق، ويكره أن يباع قبل عجزه؛ وهو قول أحمد وإسحاق. قال أبو عمر: في حديث بريرة إجازة بيع المكاتب إذا رضي بالبيع ولم يكن عاجزاً عن أداء نجمه قد حل عليه؛ بخلاف قول من زعم أن بيع المكاتب غير جائز إلا بالعجز؛ لأن بريرة لم تذكر أنها عجزت عن أداء نجم، ولا أخبرت بأن النجم قد حل عليها، ولا قال لها النبي ﷺ أعاجزة أنت أم هل حل عليك نجم. ولو لم يجز بيع المكاتب والمكاتبة إلا بالعجز عن أداء ما قد حل لكان النبي ﷺ قد سألها أعاجزة هي أم لا، وما كان ليأذن في شرائها إلا بعد علمه ﷺ أنها عاجزة ولو عن أداء نجم واحد قد حل عليها. وفي حديث الزهري أنها لم تكن قضت من كتابتها شيئاً. ولا أعلم في هذا الباب حجة أصح من حديث بريرة هذا، ولم يُرو عن النبي ﷺ شيء يعارضه، ولا في شيء من الأخبار دليل على عجزها. استدلت من منع من بيع المكاتب بأمر: منها أن قالوا إن الكتابة المذكورة لم تكن انعقدت، وإن قولها: كاتب

أهلي معناه أنها رواضتهم عليها، وقدّروا مبلغها وأجلها ولم يعقدوها. وظاهر الأحاديث خلافُ هذا إذا تأمَّل مساقها. وقيل: إن بريرة عجزت عن الأداء فاتفقت هي وأهلها على فسخ الكتابة، وحينئذٍ صحَّ البيع؛ إلا أن هذا إنما يتمشى على قول من يقول: إن تعجيز المكاتب غير مفتقر إلى حكم حاكم إذا اتفق العبد والسيد عليه؛ لأن الحق لا يعدوهما، وهو المذهب المعروف. وقال سُحُوتُون: لا بدّ من السلطان؛ وهذا إنما يخاف أن يتواطأ على ترك حق الله تعالى. ويدل على صحّة أنها عجزت: ما روي أن بريرة جاءت عائشة تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً؛ فقالت لها عائشة: ارجعي إلى أهلك فإن أحببوا أن أقضي عنك كتابتك فعلت. فظاهر هذا أن جميع كتابتها أو بعضها استحقّ عليها؛ لأنه لا يُقضى من الحسوق إلا ما وجبت المطالبة به، والله أعلم. هذه التأويلات أشبه ما لهم وفيها من الدخَلِ ما بيّناه. وقال ابن المنذر: ولا أعلم حجة لمن قال ليس له بيع المكاتب إلا أن يقول لعل بريرة عجزت. قال الشافعي: وأظهر معانيه أن لملك المكاتب بيّعه.

الحادية عشرة: المكاتب إذا أدى كتابته عتق ولا يحتاج إلى ابتداء عتق من السيد. وكذلك ولده الذين ولّدوا في كتابته من أمته، يعتقون بعتقه ويرقون برقه؛ لأن ولد الإنسان من أمته بمثابة اعتباراً بالحر وكذلك ولد المكاتب، فإن كان لهما ولد قبل الكتابة لم يدخل في الكتابة إلا بشرط.

الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ هذا أمر للسادة بإعانتهم في مال الكتابة؛ إما بأن يعطوهم شيئاً مما في أيديهم أعني أيدي السادة أو يحطّوا عنهم شيئاً من مال الكتابة. قال مالك: يوضع عن المكاتب من آخر كتابته. وقد وضع ابن عمر خمسة آلاف من خمسة وثلاثين ألفاً (١). واستحسن علي رضي الله عنه أن يكون ذلك ربع الكتابة (٢). قال الزهراوي: روي ذلك عن النبي ﷺ. واستحسن ابن مسعود والحسن بن أبي الحسن ثلثها. وقال قتادة: عشرها. ابن جبير: يسقط عنه شيئاً، ولم يحده؛ وهو قول الشافعي، واستحسنه الثوري. قال الشافعي: والشيء أقلّ شيء يقع عليه اسم شيء، ويجبر عليه السيد ويحكم به الحاكم على الورثة إن مات السيد. ورأى مالك رحمه الله تعالى هذا الأمر على الندب، ولم ير لقدرة الوضيعة حدّاً. احتج الشافعي بمطلق الأمر في قوله: ﴿وَأَتَوْهُمْ﴾، ورأى أن عطف الواجب على الندب معلوم في القرآن ولسان العرب؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل: ٩٠] ما كان مثله. قال ابن العربي (٣): وذكره قبله إسماعيل بن إسحاق القاضي، جعل الشافعي الإيتاء واجباً، والكتابة غير واجبة؛ فجعل الأصل غير واجب والفرع واجباً، وهذا لا نظير له، فصارت دعوى محضة. فإن قيل: يكون ذلك كالنكاح لا يجب فإذا انعقد وجبت أحكامه، منها المتعة. قلنا: عندنا لا تجب المتعة فلا معنى لأصحاب الشافعي. وقد كاتب عثمان بن عفان عبده وحلف ألا يحطّه...، في حديث طويل.

قلت: وقد قال الحسن والنخعي وبريدة إنما الخطاب بقوله: ﴿وَأَتَوْهُمْ﴾ للناس أجمعين في أن

(١) صحيح: الطبري (١٣٩/١٨) في تفسيره.

(٢) صحيح مرفوع: الطبري (١٣٧/١٨) في تفسيره، والبيهقي (١٠/٣٢٩) في الكبرى.

(٣) أحكام القرآن (٣/١٣٨٥، ١٣٨٦).

يتصدقوا على المكاتبين، وأن يعينوهم في فكك رقابهم. وقال زيد بن أسلم: إنما الخطاب للولاء بأن يعطوا المكاتبين من مال الصدقة حظهم؛ وهو الذي تضمنه قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠]. وعلى هذين القولين فليس لسيد المكاتب أن يضع شيئاً عن مكاتبه. ودليل هذا أنه لو أراد حظاً شيئاً من نجوم الكتابة لقال وضَعُوا عنهم كذا.

**الثالثة عشرة:** إذا قلنا: إن المراد بالخطاب السادة فرأى عمر بن الخطاب أن يكون ذلك من أول نجومه، مبادرةً إلى الخير خوفاً ألا يدرك آخرها. ورأى مالك رحمه الله تعالى وغيره أن يكون الوضع من آخر نجم. وعلة ذلك أنه إذا وضع من أول نجم ربما عجز العبد فرجع هو وماله إلى السيد، فعادت إليه وضييعته وهي شبه الصدقة. وهذا قول عبد الله بن عمر وعلي. وقال مجاهد: يترك له من كل نجم. قال ابن العربي<sup>(١)</sup>: والأقوى عندي أن يكون في آخرها؛ لأن الإسقاط أبداً إنما يكون في أخريات الديون.

**الرابعة عشرة:** المكاتب إذا بيع للعتق رضاً منه بعد الكتابة وقبض بائعه ثمنه لم يجب عليه أن يعطيه من ثمنه شيئاً، سواء باعه لعتق أو لغير عتق، وليس ذلك كالسيد يؤدّي إليه مكاتب كتابته فيؤتية منها، أو يضع عنه من آخره نجماً أو ما شاء؛ على ما أمر الله به في كتابه، لأن النبي ﷺ لم يأمر موالي بريرة بإعطائها مما قبضوا شيئاً، وإن كانوا قد باعوها للعتق.

**الخامسة عشرة:** اختلفوا في صفة عقد الكتابة؛ فقال ابن خُوَيْرِمَنَاد: صفتها أن يقول السيد لعبده كاتبك على كذا وكذا من المال، في كذا وكذا نجماً، إذا أدبته فأنست حر. أو يقول له أد إلي ألفاً في عشرة أنجم وأنت حر. فيقول العبد قد قبلت ونحو ذلك من الألفاظ؛ فمتى أداها عتق. وكذلك لو قال العبد كاتبني، فقال السيد قد فعلت، أو قد كاتبتك. قال ابن العربي: وهذا لا يلزم؛ لأن لفظ القرآن لا يقتضيه الحال يشهد له؛ فإن ذكره فحسن، وإن تركه فهو معلوم لا يحتاج إليه. ومسائل هذا الباب وفروعه كثيرة، وقد ذكرنا من أصوله جملة، فيها لمن اقتصر عليها كفاية، والله الموفق للهداية.

**السادسة عشرة:** في ميراث المكاتب؛ واختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال: فمذهب مالك أن المكاتب إذا هلك وترك مالا أكثر مما بقي عليه من كتابته وله ولد ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم، ورثوا ما بقي من المال بعد قضاء كتابته؛ لأن حكمهم كحكمه، وعليهم السعي فيما بقي من كتابته لو لم يخلف مالا، ولا يعتقون إلا بعقده، ولو أدى عنهم ما رجع بذلك عليهم؛ لأنهم يعتقون عليه؛ فهم أولى بميراثه لأنهم مساوون له في جميع حاله.

والقول الثاني: أنه يؤدّي عنه من ماله جميع كتابته، وجعل كأنه قد مات حراً، ويرثه جميع ولده، وسواء في ذلك من كان حراً قبل موته من ولده ومن كاتب عليهم أو ولدوا في كتابته؛ لأنهم قد استتروا في الحرية كلهم حين تأدت عنهم كتابتهم. روي هذا القول عن عليّ وابن مسعود، ومن التابعين عن عطاء والحسن وطاوس وإبراهيم، وبه قال فقهاء الكوفة سفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه والحسن بن صالح بن حي، وإليه ذهب إسحاق.

(١) أحكام القرآن (٣/ ١٣٨٥، ١٣٨٦).

والقول الثالث: أن المكاتب إذا مات قبل أن يؤدي جميع كتابته فقد مات عبداً، وكل ما يخلفه من المال فهو لسيدته، ولا يرثه أحد من أولاده، لا الأحرار ولا الذين معه في كتابته؛ لأن لما مات قبل أن يؤدي جميع كتابته فقد مات عبداً وماله لسيدته، فلا يصح عتقه بعد موته؛ لأنه محال أن يعتق عبد بعد موته، وعلى ولده الذين كاتب عليهم أو ولدوا في كتابته أن يسعوا في باقي الكتابة، ويسقط عنهم منها قدر حصته، فإن أدوا عتقوا لأنهم كانوا فيها تبعاً لأبيهم، وإن لم يؤدوا ذلك رقوا. هذا قول الشافعي، وبه قال أحمد بن حنبل، وهو قول عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وعمر بن عبد العزيز والزهري وقتادة.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ روي عن جابر بن عبد الله وابن عباس رضي الله عنهم أن هذه الآية نزلت في عبد الله بن أبي، وكانت له جاريتان إحداهما تسمى معاذاً والأخرى مسيكة، وكان يكرههما على الزنا ويضربهما عليه ابتغاء الأجر وكسب الولد؛ فشكنا ذلك إلى النبي ﷺ فنزلت الآية فيه وفيمن فعل فعله من المنافقين<sup>(١)</sup>. ومعاذاً هذه أم خولة التي جادلت النبي ﷺ في زوجها. وفي «صحيح مسلم» عن جابر: أن جارية لعبد الله بن أبي يقال لها مسيكة وأخرى يقال لها أميمة فكان يكرههما على الزنى، فشكنا ذلك إلى النبي ﷺ، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾ إلى قوله: ﴿عَفْوَرٌ رَّحِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ راجع إلى الفتيات، وذلك أن الفتاة إذا أرادت التحصن فحيث يمكن ويتصور أن يكون السيد مكرهاً، ويمكن أن ينهى عن الإكراه. وإذا كانت الفتاة لا تريد التحصن فلا يتصور أن يقال للسيد لا تكرهها؛ لأن الإكراه لا يتصور فيها وهي مريدة للزنا. فهذا أمر في سادة وفتيات حالهم هذه. وإلى هذا المعنى أشار ابن العربي فقال: إنما ذكر الله تعالى إرادة التحصن من المرأة لأن ذلك هو الذي يصور الإكراه؛ فأما إذا كانت هي راغبة في الزنا لم يتصور إكراه، فحصلوه. وذهب هذا النظر عن كثير من المفسرين؛ فقال بعضهم قوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ راجع إلى الأيامي. قال الزجاج والحسين بن الفضل: في الكلام تقديم وتأخير؛ أي وأنكحوا الأيامي والصالحين من عبادكم إن أردن تحصناً. وقال بعضهم: هذا الشرط في قوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَ﴾ ملغى، ونحو ذلك مما يَضَعُفُ، والله الموفق.

قوله تعالى: ﴿لَتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ أي الشيء الذي تكسبه الأمة بفرجها، والواو جعق فيباع. وقيل: كان الزاني يفتدي ولده من المزني بها بمائة من الإبل يدفعها إلى سيدها. قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْرِهُنَّ﴾ أي يقهرهن. ﴿فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ بهن. وقرأ ابن مسعود وجابر بن عبد الله وابن جبير «لهن غفوز» بزيادة لهن. وقد مضى الكلام في الإكراه في «النحل» والحمد لله. ثم عدّد تعالى على المؤمنين نعمه فيما أنزل إليهم من الآيات المنيرات، وفيها ضرب لهم من أمثال الماضين من الأمم ليقع التحفظ مما وقع أولئك فيه.

(١، ٢) صحيح: مسلم (٣٠٢٩ / ٢٦، ٢٧) في التفسير، عن جابر رضي الله عنه.

﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكُوتٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ أُرْسِلَتْ سَنَةٌ نَارُ نُورٍ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ وَأَهُمْ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٥﴾ ﴾

النور في كلام العرب: الأضواء المدركة بالبصر. واستعمل مجازاً فيما صح من المعاني ولاح؛ فيقال منه: كلام له نور. ومنه الكتاب المنير، ومنه قول الشاعر:

نسب كان عليه من شمس الضحا نوراً ومن فلق الصباح عمودا  
والناس يقولون: فلان نور البلد، وشمس العصر وقمره. قال:  
فإنك شمس والملوك كواكب

وقال آخر:

هلا خصصت من البلاد بمقصد قمر القبايل خالد بن يزيد

وقال آخر:

إذا سار عبد الله من مرو ليلة فقد سار منها نورها وجمالها

فيجوز أن يقال: لله تعالى نور، من جهة المدح لأنه أوجد الأشياء، ونور جميع الأشياء منه ابتداءها وعنه صدورها، وهو سبحانه ليس من الأضواء المدركة جلّ وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً. وقد قال هشام الجوالقي وطائفة من المُجسِّمة: هو نور لا كالأنوار، وجسم لا كالأجسام. وهذا كله محال على الله تعالى عقلاً ونقلأ على ما يعرف في موضعه من علم الكلام. ثم إن قولهم متناقض؛ فإن قولهم: جسم أو نور حكمٌ عليه بحقيقة ذلك، وقولهم لا كالأنوار، ولا كالأجسام نفي لما أثبتوه من الجسميّة والنور؛ وذلك متناقض، وتحقيقه في علم الكلام. والذي أوقعهم في ذلك ظواهر اتبعوها منها هذه الآية، وقوله عليه السلام إذا قام من الليل يتهجد: «اللَّهُمَّ لك الحمد أنت نور السموات والأرض» (١). وقال عليه السلام وقد سئل: هل رأيت ربك؟ فقال: «رأيت نوراً» (٢). إلى غير ذلك من الأحاديث.

واختلف العلماء في تأويل هذه الآية؛ فقيل: المعنى أي به ويسقدرته أنارت أضواؤها، واستقامت أمورها، وقامت مصنوعاتها. فالكلام على التقريب للذهن؛ كما يقال: الملك نور أهل البلد؛ أي به قوام أمرها وصلاح جملتها؛ لجريان أموره على سنن السداد. فهو في الملك مجاز، وهو في صفة الله حقيقة محضة؛ إذ هو الذي أبدع الموجودات وخلق العقل نوراً هادياً؛ لأن ظهور الموجود به حصل كما حصل بالضوء ظهور المبصرات، تبارك الله تعالى لا ربّ غيره. قال معناه مجاهد والزهري وغيرهما. قال ابن عرفة: أي منور السموات والأرض. وكذا قال الضحاك والقُرظي. كما يقولون:

(١) متفق عليه: البخاري (١١٢٠) في التهجد، ومسلم (٧٦٩) في صلاة المسافرين وقصرها، عن ابن عباس رضى الله عنهما.

(٢) صحيح: مسلم (١٧٨) في الإيمان، عن أبي ذر رضى الله عنه.

فلان غيائنا؛ أي مغيثنا. وفلان زادي، أي مزودي. قال جرير:

وأنت لنا نورٌ وغيثٌ وعصمةٌ  
ونبتٌ لمن يرجو نَدَاكَ وريقٌ

إي ذو ورق. وقال مجاهد: مدبر الأمور في السموات والأرض<sup>(١)</sup>. أبي بن كعب والحسن وأبو العالية: مزين السموات بالشمس والقمر والنجوم<sup>(٢)</sup>، ومزين الأرض بالأنبياء والعلماء والمؤمنين. وقال ابن عباس وأنس: المعنى الله هادي أهل السموات والأرض. والأول أعم للمعاني وأصح مع التأويل.

قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ﴾ أي صفة دلالاته التي يقذفها في قلب المؤمن؛ والدلائل تسمى نوراً. وقد سمى الله تعالى كتابه نوراً فقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤] وسمى نبيه نوراً فقال: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]. وهذا لأن الكتاب يهدي ويبين، وكذلك الرسول. ووجه الإضافة إلى الله تعالى أنه مثبت الدلالة ومبينها وواضعها. وتحتل الآية معنى آخر ليس فيه مقابلة جزء من المشال بجزء من الممثل به، بل وقع التشبيه فيه جملة بجملة، وذلك أن يريد مثل نور الله الذي هو هداه وإتقانه صنعة كل مخلوق وبراهينه الساطعة على الجملة، كهذه الجملة من النور الذي تتخذونه أنتم على هذه الصفة، التي هي أبلغ صفات النور الذي بين أيدي الناس؛ فمثل نور الله في الوضوح كهذا الذي هو متهاكم أيها البشر. والمشكاة: الكوة في الحائط غير النافذة<sup>(٣)</sup>؛ قاله ابن جبير وجمهور المفسرين، وهي أجمع للضوء، والمصباح فيها أكثر إنارة منه في غيرها، وأصلها الوعاء يجعل فيه الشيء. والمشكاة وعاء من آدم كالدلو يبرد فيها الماء؛ وهو على وزن مفعلة كالمقراة والمصهاة. قال الشاعر:

كأن عينيه مشكاتان في حجر  
قبضا اقتياضا بأطراف المناقير

وقيل: المشكاة عمود القنديل الذي فيه الفتيلة. وقال مجاهد: هي القنديل<sup>(٤)</sup>. وقال: ﴿في زجاجة﴾ لأنه جسم شفاف، والمصباح فيه أنور منه في غير الزجاج. والمصباح: الفتيل بناره. ﴿كأنها كوكب دري﴾ أي في الإنارة والضوء. وذلك يحتمل معنيين: إما أن يريد أنها بالمصباح كذلك، وإما أن يريد أنها في نفسها لصفاتها وجودة جوهرها كذلك. وهذا التأويل أبلغ في التعاون على النور. قال الضحاك: الكوكب الدرّي هو الزهرة<sup>(٥)</sup>.

قوله تعالى: ﴿هُوَ قَدْ مِّنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾ أي من زيت شجرة، فحذف المضاف. والمباركة المنعامة؛ والزيتون من أعظم الثمار نماء، والرمان كذلك. والعيان يقتضي ذلك. وقول أبي طالب يرثي مسافر ابن أبي عمرو بن أمية بن عبد شمس:

ليت شعري مسافر بن أبي عم  
رو وليت يقولها المحزون  
بورك-الميت الغريب كما بو  
رك نبع الرمان والزيتون

(١) منقطع: بين ابن جريج ومجاهد، بل ذكره إلى ابن عباس أيضاً كما في تفسير الطبري (١٨/ ١٤٤).

(٢) حسن إلى أبي وأبي العالية: السابق (١٨/ ١٤٤).

(٣) أصله: إلى ابن عباس: من طريق العوفيين رواه الطبري (١٨/ ١٤٧) في تفسيره.

(٤) صحيح إليه: السابق (١٨/ ١٤٩).

(٥) الماوردي (٣/ ١٢٩) في النكت والمعيون.

**وقيل:** من بركتهما أن أغصانها تُورق من أسفلها إلى أعلاها. وقال ابن عباس: في الزيتون منافع، يُسرج بالزيت، وهو إدام ودهان ودباغ، ووقود يوقد بحطبه وتُقْلَه، وليس فيه شيء إلا وفيه منفعة، حتى الرماد يغسل به الإبريسم<sup>(١)</sup>. وهي أول شجرة نبتت في الدنيا، وأول شجرة نبتت بعد الطوفان، وتنت في منازل الأنبياء والأرض المقدسة، ودعا لها سبعون نبياً بالبركة؛ منهم إبراهيم، ومنهم محمد ﷺ فإن النبي ﷺ قال: «اللَّهُمَّ بَارِكْ فِي الزَّيْتِ وَالزَّيْتُونِ»<sup>(٢)</sup>. قاله مرتين.

قوله تعالى: ﴿لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ﴾ اختلف العلماء في قوله تعالى: ﴿لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ﴾ فقال ابن عباس وعكرمة وقتادة وغيرهم: الشرقية التي تصيبها الشمس إذا شَرَقَتْ ولا تصيبها إذا غَرَبَتْ؛ لأن لها سترأ. والغربية عكسها؛ أي أنها شجرة في صحراءٍ ومنكشف من الأرض لا يواربها عن الشمس شيء وهو أجود لزيتهما، فليست خالصة للشرق فتسمى شرقية ولا للغرب فتسمى غربية، بل هي شرقية غربية. وقال الطبري عن ابن عباس: إنها شجرة في دُوْحَة قد أحاطت بها؛ فهي غير منكشفة من جهة الشرق ولا من جهة الغرب<sup>(٣)</sup>. قال ابن عطية: وهذا قول لا يصح عن ابن عباس؛ لأن الثمرة التي بهذه الصفة يفسد جناها، وذلك مشاهد في الوجود. وقال الحسن: ليست هذه الشجرة من شجر الدنيا، وإنما هو مثل ضربه الله تعالى لنوره، ولو كانت في الدنيا لكانت إما شرقية وإما غربية<sup>(٤)</sup>. الثعلبي: وقد أفصح القرآن بأنها من شجر الدنيا؛ لأنها بدل من الشجرة، فقال: ﴿زَيْتُونَةٍ﴾. وقال ابن زيد: إنها من شجر الشام؛ فإن شجر الشام لا شرقي ولا غربي، وشجر الشام هو أفضل الشجر، وهي الأرض المباركة<sup>(٥)</sup>. و﴿شَرْقِيَّةٍ﴾ نعت لـ ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ و﴿لَا﴾ ليست تحول بين النعت والمنعوت، ﴿وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ عطف عليه.

قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ مبالغة في حسنه وصفائه وجودته. ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ أي اجتمع في المشكاة ضوء المصباح إلى ضوء الزجاجة وإلى ضوء الزيت فصار لذلك نور على نور. واعتقلت هذه الأنوار في المشكاة فصارت كأنور ما يكون؛ فكذاك براهين الله تعالى واضحة، وهي برهان بعد برهان، وتنبية بعد تنبيه؛ كإرساله الرسل وإنزاله الكتب، ومواعظ تتكرر فيها لمن له عقل معتبر. ثم ذكر تعالى هداه لنوره من شاء وأسعد من عباده، وذكر تفضله للعباد في ضرب الأمثال لتقع لهم العبرة والنظر المؤدي إلى الإيمان. وقرأ عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة وأبو عبد الرحمن السلمي «اللَّهُ نُورٌ» بفتح النون والواو المشددة. واختلف المتأولون في عود الضمير في «نوره» على من يعود؛ فقال كعب الأحبار وابن جبير: هو عائذ على محمد ﷺ<sup>(٦)</sup>؛ أي مثل نور محمد

(١) الإبريسم: الحرير.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، وبلفظ: «كلوا الزيت فإنه مبارك» أخرجه أحمد (٤٩٧/٣) في مسنده.

(٣) منقطع بين ابن جريج وابن عباس: الطبري (١٨/١٥١) في تفسيره.

(٤) صحيح إليه: السابق (١٨/١٥٢) والقلب إليه أميل.

(٥) صحيح إليه: السابق (١٨/١٥٢).

(٦) قول كعب الأحبار عند الطبري (١٨/١٤٦) في تفسيره.

قلت: والأرجح أنه مثل ضربه الله تعالى للقرآن في قلب أهل الإيمان كما ذكره الطبري - رحمه الله - في تفسيره

(١٨/١٥٣).

قلت: والقراءات الآتية كلها قراءات تفسيرية ولا يصح منها غير ذلك، وإلا فهي قراءات شاذة.

﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وقف حسن، ثم تبتدئ ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ على معنى نور محمد ﷺ. وقال أبي بن كعب وابن جبير أيضاً والضحاك: هو عائد على المؤمنين. وفي قراءة أبي ﴿مثل نور المؤمنين﴾. وروي أن قراءته «مثل نور المؤمن». وروي أن فيها «مثل نور من آمن به». وقال الحسن: هو عائد على القرآن والإيمان. قال مكِّي: وعلى هذه الأقوال يوقف على قوله: ﴿وَالْأَرْضِ﴾. قال ابن عطية: وهذه الأقوال فيها عود الضمير على من لم يجر له ذكر، وفيها مقابلة جزء من المثال بجزء من الممثل؛ فعلى من قال: الممثل به محمد ﷺ، وهو قول كعب الخبر فرسول الله ﷺ هو المشكاة أو صدره، والمصباح هو النبوة وما يتصل بها من عمله وهده، والزجاجة قلبه، والشجرة المباركة هي الوحي، والملائكة رسل الله إليه وسببه المتصل به، والزيوت هو الحجج والبراهين والآيات التي تضمنها الوحي. ومن قال: الممثل به المؤمن، وهو قول أبي؛ فالمشكاة صدره، والمصباح الإيمان والعلم، والزجاجة قلبه، وزيتها هو الحجج والحكمة التي تضمنتها. قال أبي: فهو على أحسن الحال يمشي في الناس كالرجل الحي يمشي في قبور الأموات. ومن قال: إن الممثل به هو القرآن والإيمان؛ فتقدير الكلام: مثل نوره الذي هو الإيمان في صدر المؤمن في قلبه كمشكاة؛ أي كهذه الجملة. وهذا القول ليس في مقابلة التشبيه كالأولين؛ لأن المشكاة ليست تقابل الإيمان. وقالت طائفة: الضمير في ﴿نُورِهِ﴾ عائد على الله تعالى. وهذا قول ابن عباس فيما ذكر الثعلبي والماوردي والمهدوي، وقد تقدم معناه. ولا يوقف على هذا القول على ﴿الْأَرْضِ﴾. قال المهدوي: الهاء لله عز وجل؛ والتقدير: الله هادي أهل السموات والأرض، مثل هده في قلوب المؤمنين كمشكاة؛ وروي ذلك عن ابن عباس. وكذلك قال زيد بن أسلم، والحسن: إن الهاء لله عز وجل. وكان أبي وابن مسعود يقرأنها «مثل نُورِهِ في قلب المؤمن كمشكاة». قال محمد بن علي الترمذي: فأما غيرهما فلم يقرأها في التنزيل هكذا، وقد وافقهما في التأويل أن ذلك نوره في قلب المؤمن، وتصديقه في آية أخرى يقول: ﴿أَمَّنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]. واعتل الأولون بأن قالوا: لا يجوز أن يكون الهاء لله عز وجل؛ لأن الله عز وجل لا حد لنوره. وأمال الكسائي فيما روى عنه أبو عمر الدوري الألف من ﴿مِشْكَاةٍ﴾ وكسر الكاف التي قبلها. وقرأ نصر بن عاصم «زَجَاة» بفتح الزاي و«الزَجَاة» كذلك، وهي لغة. وقرأ ابن عامر وجحفص عن عاصم «دَرِي» بضم الدال هشد الياء، ولهذه القراءة وجهان: إما أن ينسب الكوكب إلى الدرّ لبياضه وصفائه، وإما أن يكون أصله دَرِيٌّ مهموز، فُعِيل من الدرّ وهو الدفع، وخُفِّت الهمزة. ويقال للنجوم العظام التي لا تعرف أسماؤها: الدراري، بغير همز؛ فلعلهم خفّفوا الهمزة، والأصل من الدرّ الذي هو الدفع. وقرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم «دَرِيٌّ» بالهمز والمد<sup>(١)</sup>، وهو فُعِيل من الدرّ؛ بمعنى أنها يدفع بعضها بعضاً. وقرأ الكسائي وأبو عمرو «دَرِيٌّ» بكسر الدال والهمز<sup>(٢)</sup> من الدرّ والدفع؛ مثل السكّير والفسيق. قال سيبويه: أي يدفع بعض ضوئه بعضاً من لمعانه. قال النحاس: وضعف أبو عبيد قراءة أبي عمرو والكسائي تضعيفاً شديداً، لأنه تأولها من درأت أي دفعت؛ أي كوكب يجري من الأفق إلى الأفق. وإذا كان التأويل على ما تأوله لم يكن في الكلام

فائدة، ولا كان لهذا الكوكب مزية على أكثر الكواكب؛ ألا ترى أنه لا يقال جاعني إنسان من بني آدم. ولا ينبغي أن يتأول لمثل أبي عمرو والكسائي مع علمهما وجلالتهما هذا التأويل البعيد، ولكن التأويل لهما على ما روي عن محمد بن يزيد أن معناهما في ذلك: كوكب مندفع بالنور؛ كما يقال: اندرأ الحريق أي اندفع. وهذا تأويل صحيح لهذه القراءة. وحكى سعيد بن مسعدة أنه يقال: درأ الكوكب بضوئه إذا امتد ضوءه وعلا. وقال الجوهري في «الصحاح»: ودراً علينا فلان يدراً دروءاً أي طلع مفاجأة. ومنه كوكب دريء، على فعيل؛ مثل سكير وخمير؛ لشدة توقده وتلألئه. وقد درأ الكوكب دروءاً. وقال أبو عمرو بن العلاء: سألت رجلاً من سعد بن بكر من أهل ذات عرق فقلت: هذا الكوكب الضخم ما تُسمونه؟ قال: الدرّيء، وكان من أفصح الناس. قال النحاس: فأما قراءة حمزة فأهل اللغة جميعاً قالوا: هي لحن لا تجوز، لأنه ليس في كلام العرب اسم هلى فعيل. وقد اعترض أبو عبيد في هذا فاحتج لحمزة فقال: ليس هو فعيل وإنما هو فُعُول، مثل سبوح، أبدل من الواو ياء؛ كما قالوا: عتي. قال أبو جعفر النحاس: وهذا الاعتراض والاحتجاج من أعظم الغلط وأشدّه؛ لأن هذا لا يجوز البتّة، ولو جاز ما قال لقيط في سُبوح سُبُوح. وهذا لا يقوله أحد، وليس عتي من هذا، والفرق بينهما واضح بين؛ لأنه ليس يخلو عتي من إحدى جهتين: إما أن يكون جمع عات فيكون البدل فيه لازماً، لأن الجمع باب تغيير، والواو لا تكون طرفاً في الأسماء وقبلها ضمة، فلما كان قبل هذه ساكن وقبل الساكن ضمة والساكن ليس بحاجز حصين أبدل من الضمة كسرة فقلبت الواو ياء. وإن كان عتي واحداً كان بالواو أولى، وجاز قلبها لأنها طرف، والواو في فُعُول ليست طرفاً فلا يجوز قلبها. قال الجوهري: قال أبو عبيد إن ضمنت الدال قلت درّيء، يكون منسوباً إلى الدر، على فعلي ولم تهمزه لأنه ليس في كلام العرب فعيل. ومن همزه من القراء وإنما أراد فُعُولاً مثل سُبوح فاستثقل لكثرة الضمات فردّ بعضه إلى الكسر. وحكى الأخفش عن بعضهم «درّيء» من درأته، وهمزها وجعلها على فعيل مفتوحة الأول. قال: وذلك من تلاته. قال الثعلبي: وقرأ سعيد بن المسيب وأبو رجاء «درّيء» بفتح الدال مهموزاً. قال أبو حاتم: هذا خطأ لأنه ليس في الكلام فعيل؛ فإن صح عنهما فهما حجة. «يوقد» قرأ شيبه ونافع وأيوب وسلام وابن عامر وأهل الشام وحفص «يوقد» بياء مضمومة وتخفيف القاف وضم الدال. وقرأ الحسن والسلمي وأبو جعفر وأبو عمرو بن العلاء البصري «توقد» مفتوحة الحروف كلها مشددة القاف<sup>(١)</sup>، واختارها أبو حاتم وأبو عبيد. قال النحاس: وهاتان القراءتان متقاربتان؛ لأنهما جميعاً للمصباح، وهو أشبه بهذا الوصف؛ لأنه الذي يبين ويضيء، وإنما الزجاجية وعاء له. و«توقد» فعل ماض من توقد يتوقد، ويوقد فعل مستقبل من أوقد يوقد. وقرأ نصر بن عاصم «توقد» والأصل على قراءته توقد حذف إحدى التاءين لأن الأخرى تدل عليها. وقرأ الكوفيون «توقد» بالتاء<sup>(٢)</sup> يعنون الزجاجية. فهاتان القراءتان على تأنيث الزجاجية.

قوله تعالى: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مَبْرُكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ تقدم القول فيه. ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ﴾ على تأنيث النار. وزعم أبو عبيد: أنه لا يعرف إلا هذه القراءة. وحكى

أبو حاتم أن السدي روى عن أبي مالك عن ابن عباس أنه قرأ «ولو لم يمسه نار» بالياء. قال محمد بن يزيد: التذكير على أنه تأنيث غير حقيقي، وكذا سبيل المؤنث عنده. وقال ابن عمر: المشكاة جوف محمد ﷺ، والزجاجة قلبه، والمصباح النور الذي جعله الله تعالى في قلبه يوقد من شجرة مباركة؛ أي أن أصله من إبراهيم وهو شجرته؛ فأوقد الله تعالى في قلب محمد ﷺ النور كما جعله في قلب إبراهيم عليه السلام. قال محمد بن كعب: المشكاة إبراهيم، والزجاجة إسماعيل، والمصباح محمد صلوات الله عليهم أجمعين؛ سمّاه الله تعالى مصباحاً كما سمّاه سراجاً فقال: «وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً» [الاحزاب: ٤٧] يوقد من شجرة مباركة وهي آدم عليه السلام، بورك في نسله وكثر منه الأنبياء والأولياء. وقيل: هي إبراهيم عليه السلام، سمّاه الله تعالى مباركاً لأن أكثر الأنبياء كانوا من صلبه. «لأشرقية ولا غربية» أي لم يكن يهودياً ولا نصرانياً وإنما كان حنيفاً مسلماً. وإنما قل ذلك لأن اليهود تصلي قبل المغرب والنصارى تصلي قبل المشرق. «يكاد زيتها يضيء» أي يكاد محاسن محمد ﷺ تظهر للناس قبل أن أوحى الله تعالى إليه. «نور على نور» نبي من نسل نبي. وقال الضحاك: شبه عبد المطلب بالمشكاة وعبد الله بالزجاجة والنبي ﷺ بالمصباح كان في قلبهما، فورث النبوة من إبراهيم (١). «من شجرة» أي شجرة التقي والرضوان وعشيرة الهدى والإيمان، شجرة أصلها نبوة، وفرعها مروءة، وأغصانها تنزيل، وورقها تأويل، وخدمها جبريل وميكائيل. قال القاضي أبو بكر بن العربي (٢): ومن غريب الأمر أن بعض الفقهاء قال إن هذا مثل ضربه الله تعالى لإبراهيم ومحمد ولعبد المطلب وابنه عبد الله؛ فالمشكاة هي الكوة بلغة الحبشة، فشبه عبد المطلب بالمشكاة فيها القنديل وهو الزجاجة، وشبه عبد الله بالقنديل وهو الزجاجة؛ ومحمدة كالمصباح يعني من أصلاهما، وكأنه كوكب دري وهو المعتبر «يوقد من شجرة مباركة» يعني إرث النبوة من إبراهيم عليه السلام هو الشجرة المباركة، يعني حنيفة لا شرقية ولا غربية، لا يهودية ولا نصرانية «يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار» يقول: يكاد إبراهيم يتكلم بالوحي من قبل أن يوحى إليه. «نور على نور» إبراهيم ثم محمد ﷺ. قال القاضي (٣): وهذا كله عدول عن الظاهر، وليس يمتنع في التمثيل أن يتوسع المرء فيه.

قلت: وكذلك في جميع الأقوال لعدم ارتباطه بالآية ما عدا القول الأول، وأن هذا مثل ضربه الله تعالى لنوره، ولا يمكن أن يضرب لنوره المعظم مثلاً تنبيهاً لخلقه إلا ببعض خلقه، لأن الخلق لتصورهم لا يفهمون إلا بأنفسهم ومن أنفسهم، ولولا ذلك ما عرف الله إلا الله وحده، قاله ابن العربي (٤). قال ابن عباس: هذا مثل نور الله وهده في قلب المؤمن كما يكاد الزيت الصافي يضيء قبل أن تمسه النار، فإن مسته النار زاد ضوؤه، كذلك قلب المؤمن يكاد يعمل بالهدى قبل أن يأتيه العلم، فإذا جاءه العلم زاده هدى على هدى ونوراً على نور؛ كقول إبراهيم من قبل أن تجيؤه المعرفة: «هَذَا رَبِّي» [الأنعام: ٧٦، ٧٧، ٧٨]، من قبل أن يخبره أحد أن له رباً؛ فلما أخبره الله أنه ربه زاد هدى، فقال له ربه: «أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ» [البقرة: ١٣١]. ومن قال إن هذا مثل للقرآن في قلب المؤمن قال: كما أن هذا المصباح يستضاء به ولا ينقضى فكذلك القرآن يهتدى به ولا ينقص؛ فالمصباح القرآن، والزجاجة قلب المؤمن، والمشكاة لسانه وفهمه، والشجرة المباركة شجرة الوحي.

(١) هذه آثار ضعيفة وانظر تعقيب ابن العربي المالكي عليها كما سيرعرض المصنف لها.

﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾. تكاد حجج القرآن تتضح ولو لم يقرأ. ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ يعني أن القرآن نور من الله تعالى لخلقته، مع ما أقام لهم من الدلائل والإعلام قبل نزول القرآن، فازدادوا بذلك نوراً على نور. ثم أخبر أن هذا النور المذكور عزيز، وأنه لا يناله إلا من أراد الله هداه فقال: ﴿يَهْدِي اللَّهُ نُورَهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ﴾ أي يبين الأشباه تقريباً إلى الأفهام. ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ أي بالمهدي والضال. وروي عن ابن عباس أن اليهود قالوا: يا محمد، كيف يخلص نور الله تعالى من دون السماء؛ فضرب الله تعالى ذلك مثلاً لنوره.

﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذَكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ وَيُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْقُدُوسِ وَالْأَصَالِ﴾ (٣٦) رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَخَافُونَ يَوْمًا تَتَلَبَّسُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَآلَأَبْصَرُ﴾ (٣٧) لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُمُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِقَدْرِ حِسَابٍ﴾ (٣٨)

قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذَكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْقُدُوسِ وَالْأَصَالِ﴾ (٣٦) رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ

فيه تسع عشرة مسألة:

الأولى: قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ﴾ الباء في ﴿بُيُوتٍ﴾ تضم وتكسر؛ وقد تقدم. واختلف في الفاء من قوله: ﴿فِي﴾ فقيل: هي متعلقة بـ﴿مُصْبِحٌ﴾. وقيل: بـ﴿يُسَبِّحُ لَهُ﴾؛ فعلى هذا التأويل يوقف على ﴿عَلِيمٌ﴾. قال ابن الأنباري: سمعت أبا العباس يقول هو حال للمصباح والزجاجة والكوكب؛ كأنه قال وهي في بيوت. وقال الترمذي الحكيم محمد بن علي: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ منفصل، كأنه يقول: الله في بيوت أذن الله أن ترفع؛ وبذلك جاءت الأخبار أنه «من جلس في المسجد فإنه يجالس ربه». وكذا ما جاء في الخبر فيما يحكى عن التوراة «أن المؤمن إذا مشى إلى المسجد قال الله تبارك اسمه عبدي زارني وعليّ قرأه ولن أرضى له قرى دون الجنة» (١). قال ابن الأنباري: إن جعلت ﴿فِي﴾ متعلقة بـ﴿يُسَبِّحُ﴾ أو رافعة للرجال حسن الوقف على قوله: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾. وقال الرَّمَّانِيُّ: هي متعلقة بـ﴿يُوقَدُ﴾ وعليه فلا يوقف على ﴿عَلِيمٌ﴾. فإن قيل: فما الوجه إذا كانت البيوت متعلقة بـ﴿يُوقَدُ﴾ في توحيد المصباح والمشكاة وجمع البيوت، ولا يكون مشكاة واحدة إلا في بيت واحد. قيل: هذا من الخطاب المتلون الذي يفتح بالتوحيد ويختم بالجمع؛ كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١] ونحوه. وقيل: رجع إلى كل واحد من البيوت. وقيل: هو كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦] وإنما هو في واحدة منها. واختلف الناس في البيوت هنا على خمسة أقوال: الأول: أنها المساجد المخصوصة لله تعالى بالعبادة، وأنها تضيء لأهل السماء كما تضيء النجوم لأهل الأرض؛ قاله ابن عباس ومجاهد والحسن (٢).

(١) الخبر من الإسرائيليات التي لا تصدق ولا تكذب؛ وقد ضعفه ابن عدي (٦/ ٤١٤) في الكامل.

(٢) ضعيف إلى ابن عباس وصحيح إلى مجاهد والحسن؛ الطبري (١٨/ ١٥٤) في تفسيره.

الثاني: هي بيوت بيت المقدس؛ عن الحسن أيضاً. الثالث: بيوت النبي ﷺ؛ عن مجاهد أيضاً<sup>(١)</sup>. الرابع: هي البيوت كلها؛ قاله عكرمة<sup>(٢)</sup>. وقوله: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ» يقوي أنها المساجد. وقول خامس: أنها المساجد الأربعة التي لم بينها إلا نبي: الكعبة وبيت أريحا ومسجد المدينة ومسجد قباء؛ قاله ابن بريدة<sup>(٣)</sup>. وقد تقدم ذلك في «براءة».

قلت: الأظهر القول الأول؛ لما رواه أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ قال: «من أحب الله عز وجل فليحبني ومن أحبني فليحب أصحابي، ومن أحب أصحابي فليحب القرآن، ومن أحب القرآن فليحب المساجد فإنها أفنية الله أبنته أذن الله في رفعها وبارك فيها، ميمونة ميمون أهلها محفوظة محفوظة أهلها هم في صلاتهم والله عز وجل في حوائجهم هم في مساجدهم والله من ورائهم»<sup>(٤)</sup>.

الثانية: قوله تعالى: «أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ» «أَذِنَ» معناه أمر وقضى. وحقيقة الإذن العلم والتمكين دون حظر؛ فإن اقترن بذلك أمر وإنفاذ كان أقوى. و«تُرْفَعُ» قيل: معناه تبنى وتعلّى؛ قاله مجاهد وعكرمة<sup>(٥)</sup>. ومنه قوله تعالى: «وَأِذْ يُرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ» [البقرة: ١٢٧]. وقال ﷺ: «من بنى مسجداً من ماله بنى الله له بيتاً في الجنة»<sup>(٦)</sup>. وفي هذا المعنى أحاديث كثيرة تحض على ببناء المساجد. وقال الحسن البصري وغيره: معنى «تُرْفَعُ» تعظم، ويرفع شأنها، وتطهر من الانجاس والأقذار؛ ففي الحديث: «أن المسجد لينزوي من النجاسة كما ينزوي الجلد من النار»<sup>(٧)</sup>. وروى ابن ماجه في سننه عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: من أخرج أذى من المسجد بنى الله له بيتاً في الجنة»<sup>(٨)</sup>. وروى عن عائشة قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن نتخذ المساجد في الدور وأن تطهر وتطيب»<sup>(٩)</sup>.

الثالثة: إذا قلنا: إن المراد ببنائها فهل تزين وتنقش؟ اختلف في ذلك؛ فكرهه قوم وأباحه آخرون. فروى حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس وقتادة عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد». أخرجه أبو داود<sup>(١٠)</sup>. وفي البخاري وقال أنس: «يتباهون بها ثم لا يعمرونها إلا قليلاً»<sup>(١١)</sup>. وقال ابن عباس: لتزخرقنها كما زخرقت اليهود والنصارى<sup>(١٢)</sup>. وروى الترمذي الحكيم أبو عبد الله في «نوادير الأصول» من حديث أبي الدرداء قال:

(١) عزاه السيوطي (١١ / ٧٤) في الدر لابن أبي حاتم عن مجاهد .

(٢) حسن إليه : الطبري (١٨ / ٥٤) في تفسيره .

(٣) عزاه السيوطي (١١ / ٧٤) في الدر لابن أبي حاتم عن ابن زيد به .

(٤) باطل : ابن عدي (٦ / ٣٤٩) (١٨٣١) وأعله بـ (موسى بن عبد الرحمن الثقفي الصنعاني ) وهو (أبو محمد المفسر) منكر الحديث .

(٥) الطبري (١٨ / ١٥٥) في تفسيره .

(٦) ضعيف : ابن ماجه (٧٣٧) في المساجد والجماعات، وضعفه الألباني هناك، عن علي رضي الله عنه . وقد صح من طرق أخرى .

(٧) لا أصل له : كذا قال المعجلوني برقم (٧٧٧) في كشف الخفا ، وقال : « قال القاري : لم يوجد » .

(٨) ضعيف : ابن ماجه (٧٥٧) في المساجد والجماعات، وضعفه الألباني هناك .

(٩) صحيح : ابن ماجه (٧٥٨) في المساجد والجماعات، وصححه الألباني، وانظر: صحيح أبي داود (٤٧٩) للألباني .

(١٠) صحيح : أبو داود (٤٤٩) في الصلاة ، وابن ماجه (٣٧٩) في الطهارة وستنها ، وصححه الألباني .

(١١) (١٢) علقهما البخاري - باب (٦٢) في الصلاة، ووصلهما الحافظ (١ / ٥٣٩، ٥٤٠) بسند صحيح في الفتح .

قال رسول الله ﷺ: «إذا زخرتم مساجدكم وحلّيتُم مصاحفكم فالدُّبَارُ عليكم» (١). احتجّ من أباح ذلك بأن فيه تعظيم المساجد والله تعالى أمر بتعظيمها في قوله: ﴿لِيُبَيِّنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَهُ﴾ يعني تعظيم. وروي عن عثمان أنه بنى مسجد النبي ﷺ بالسَّاجِ (٢) وحسنه. قال أبو حنيفة: لا بأس بنقش المساجد بماء الذهب. وروي عن عمر بن عبد العزيز أنه نقش مسجد النبي ﷺ وبالغ في عمارته وتزيينه، وذلك في زمن ولايته قبل خلافته، ولم ينكر عليه أحد ذلك. وذكر أن الوليد بن عبد الملك أنفق في عمارة مسجد دمشق وفي تزيينه مثل خراج الشام ثلاث مرات. وروي أن سليمان بن داود عليهما السلام بنى مسجد بيت المقدس وبالغ في تزيينه.

الرابعة: وما تصان عنه المساجد وتنزه عنه الروائح الكريهة والأقوال السيئة وغير ذلك على ما نبينه؛ وذلك من تعظيمها. وقد صحّ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال في غزوة تبوك: «من أكل من هذه الشجرة» يعني الثوم «فلا يأتيَنَّ المساجد» (٣). وفي حديث جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «من أكل من هذه البقلة الثوم» (٤) وقال مرة: «من أكل البصل والثوم والكراث فلا يقربنَّ مسجدنا فإن الملائكة تنأذى مما يتأذى منه بنو آدم» (٥). وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خطبته: ثم إنكم أيها الناس تأكلون شجرتين ولا أراهما إلا خبيثتين، هذا البصل والثوم، لقد رأيت رسول الله ﷺ إذا وجد ريحهما من رجل في المسجد أمر به فأخرج إلى البقيع، فمَن أكلهما فليمتنهما طبخاً. خرّجه مسلم في صحيحه (٦). قال العلماء: وإذا كانت العلة في إخراجها من المسجد أنه يتأذى به ففي القياس أن كل من تأذى به جيرانه في المسجد بأن يكون ذُرب اللسان سفياً عليهم، أو كان ذا رائحة قبيحة لا تريحه (٧) لسوء صناعته، أو عاهة مؤذية كالجدام وشبهه. وكل ما يتأذى به الناس كان لهم إخراجها ما كانت العلة موجودة فيه حتى تزول. وكذلك يجتنب مجتمع الناس حيث كان لصلاة أو غيرها كمجالس العلم والولائم وما أشبهها، من أكل الثوم وما في معناه، مما له رائحة كريهة تؤذي الناس. ولذلك جمع بين البصل والثوم والكراث، وأخبر أن ذلك مما يتأذى به. قال أبو عمر بن عبد البر: وقد شاهدت شيخنا أبا عمر أحمد بن عبد الملك بن هشام رحمه الله أفتى في رجل شكاه جيرانه واتفقوا عليه أنه يؤذيهم في المسجد بلسانه ويده فشور فيه؛ فأفتى بإخراجه من المسجد وإبعاده عنه، وألا يشاهد معهم الصلاة؛ إذ لا سبيل مع جنونه واستطالته إلى السلامة منه، فذاكرته يوماً أمره وطالبته بالدليل فيما أفتى به من ذلك وراجعت فيه القول؛ فاستدل بحديث الثوم، وقال: هو عندي أكثر أدّى من أكل الثوم، وصاحبه يُمنع من شهود الجصاعة في المسجد.

(١) حسن: حسنه الألباني (٥٨٥) في صحيح الجامع من طريق المصنف.

(٢) الساج: نوع من الخشب يجلب من الهند. اللسان «سوج».

(٣) متفق عليه: البخاري (٨٥٣) في الأذان، ومسلم (٥٦١) في المساجد ومواضع الصلاة.

(٤) متفق عليه: البخاري (٨٥٤) في الأذان، ومسلم (٥٦٤) في المساجد ومواضع الصلاة.

(٥) صحيح: انظر السابق.

(٦) صحيح: انظر السابق.

(٧) تريحه: تفارقه. اللسان «ريم».

قلت: وفي الآثار المرسله «أن الرجل ليكذب الكذبة فيتباعد عنه الملك من نتن ريحه»<sup>(١)</sup>. فعلى هذا يخرج من عرف منه الكذب والتقول بالباطل فإن ذلك يؤدي.

الخامسة: أكثر العلماء على أن المساجد كلها سواء؛ لحديث ابن عمر. وقال بعضهم: إنما خرج النهي على مسجد رسول الله ﷺ من أجل جبريل عليه السلام ونزوله فيه؛ ولقوله في حديث جابر: «فلا يقربن مسجدا». والأول أصح، لأنه ذكر الصفة في الحكم وهي المسجدية، وذكر الصفة في الحكم تعليل. وقد روى الثعلبي بإسناده عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي الله يوم القيامة بمساجد الدنيا كأنها نجائب بيض قوائمها من العنبر وأعناقها من الزعفران ورؤوسها من المسك وأزمتها من الزبرجد الأخضر وقوامها المؤذنون فيها يقودونها وأئمتها يسوقونها وعمارها متعلقون بها فتجوز عرصات القيامة كالبرق الخاطف فيقول أهل الموقف هؤلاء ملائكة مقربون وأنبياء مرسلون؟! فينادي ما هؤلاء بملائكة ولا أنبياء ولكنهم أهل المساجد والمحافظون على الصلوات من أمة محمد ﷺ»<sup>(٢)</sup>. وفي التنزيل «إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ» [التوبة ١٨]. وهذا عام في كل مسجد. وقال النبي ﷺ: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان إن الله تعالى يقول: «إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ»<sup>(٣)</sup> وقد تقدم.

السادسة: وتضان المساجد أيضاً عن البيع والشراء وجميع الاشتغال؛ لقوله ﷺ للرجل الذي دعا إلى الجمل الأحمر: «لا وَجَدْتُمْ إِنَّمَا بُنِيَتْ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَتْ لَهُ». أخرجه مسلم من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ لما صلى قام رجل فقال: من دعا إلى الجمل الأحمر؟ فقال النبي ﷺ: «لا وَجَدْتُمْ إِنَّمَا بُنِيَتْ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَتْ لَهُ»<sup>(٤)</sup>. وهذا يدل على أن الأصل ألا يعمل في المسجد غير الصلوات والأذكار وقراءة القرآن. وكذا جاء مفسراً من حديث أنس قال: بينما نحن في المسجد مع رسول الله ﷺ إذ جاء أعرابي فقام يبول في المسجد، فقال أصحاب رسول الله ﷺ: مَهْ مَهْ؛ فقال النبي ﷺ: «لا تَزْرُمُوهُ دَعْوُهُ». فتركوه حتى بال، ثم إن رسول الله ﷺ دعاه فقال له: «إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر إنما هي لذكر الله والصلاة وقراءة القرآن». أو كما قال رسول الله ﷺ. قال: فأمر رجلاً من القوم فجاء بدلو من ماء فشبهه عليه. أخرجه مسلم<sup>(٥)</sup>. وبما يدل على هذا من الكتاب قوله الحق: «وَيَذَكِّرْ فِيهَا اسْمَهُ». وقوله ﷺ لمعاوية بن الحكم السلمي: «إن هذه المساجد لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن»<sup>(٦)</sup>. أو كما

(١) ضعيف : الطبراني (٨٥٣) في الصغير .

(٢) ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً : فالثعلبي زاوية ، وعلامات ضعفه آيين من التعليق عليها .

(٣) ضعيف : الترمذي (٣٠٩٣) في تفسير القرآن، عن أبي سعيد ، وفيه رشدين بن سعد وهو ضعيف ، ورواية دراج عن أبي الهيثم ضعيفة أيضاً ، وضعفه الألباني هناك .

(٤) صحيح : مسلم (٥٩٦) في المساجد ومواضع الصلاة .

(٥) متفق عليه : البخاري (٢١٩) في الوضوء ، ومسلم (٨٤) في الطهارة ، ولا تزرموه : لا تقطعوا عليه بولته .

النهاية (٢ / ٣٠١) .

(٦) صحيح : وقد سبق .

قال رسول الله ﷺ . الحديث بطوله خرجه مسلم في صحيحه، وحسبك! وسمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه صوت رجل في المسجد فقال: ما هذا الصوت أتدري أين أنت<sup>(١)</sup>! وكان خلف بن أيوب جالساً في مسجده فاتاه غلامه يسأله عن شيء فقام وخرج من المسجد وأجابه؛ فقبل له في ذلك فقال: ما تكلمت في المسجد بكلام الدنيا منذ كذا وكذا، فكرهت أن أتكلم اليوم.

**السابعة:** روى الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عن رسول الله ﷺ : أنه نهى عن تناشد الأشعار في المسجد، وعن البيع والشراء فيه، وأن يتحلّق الناس يوم الجمعة قبل الصلاة<sup>(٢)</sup>. قال: وفي الباب عن بريدة وجابر وأنس حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن. قال محمد بن إسماعيل: رأيت محمداً وإسحاق وذكر غيرهما يحتجّون بحديث عمرو بن شعيب. وقد كره قوم من أهل العلم البيع والشراء في المسجد؛ وبه يقول أحمد وإسحاق. وروي أن عيسى ابن مريم عليهما السلام أتى على قوم يتبايعون في المسجد فجعل رداءه مخراقاً، ثم جعل يسعى عليهم ضرباً ويقول: يا أبناء الأفاعي، اتخذتم مساجد الله أسواقاً هذا سوق الآخرة<sup>(٣)</sup>.

**قلت:** وقد كره بعض أصحابنا تعليم الصبيان في المساجد، ورأى أنه من باب البيع. وهذا إذا كان بأجرة، فلو كان بغير أجرة لمنع أيضاً من وجه آخر، وهو أن الصبيان لا يتحرّزون عن الأقدار والوسخ؛ فيؤدّي ذلك إلى عدم تنظيف المساجد، وقد أمر ﷺ بتنظيفها وتطبيخها فقال: «جئوا مساجدكم صيبانكم ومجانينكم، وسل سيفوكم، وإقامة حدودكم، ورفع أصواتكم وخصوصاتكم، وأجمروها في الجُمع واجعلوا على أبوابها المطاهر»<sup>(٤)</sup>. في إسناده العلاء بن كثير الدمشقي مولى بني أمية، وهو ضعيف عندهم؛ ذكره أبو أحمد بن عديّ الجرجاني الحافظ. وذكر أبو أحمد أيضاً من حديث عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: صلّيت العصر مع عثمان أمير المؤمنين فرأى خياطاً في ناحية المسجد فأمر بإخراجه؛ فقبل له: يا أمير المؤمنين، إنه يكنس المسجد ويغلق الأبواب ويرش أحياناً. فقال عثمان: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «جئوا صنّاعكم من مساجدكم»<sup>(٥)</sup>. هذا حديث غير محفوظ، في إسناده محمد بن مجيب الثقفي، وهو ذاهب الحديث.

**قلت:** ما ورد في هذا المعنى وإن كان طريقه كئيباً فهو صحيح معنًى؛ يدل على صحته ما ذكرناه قبل. قال الترمذي: وقد روي عن بعض أهل العلم من التابعين رخصة في البيع والشراء في المسجد. وقد روي عن النبي ﷺ في غير حديث رخصة في إنشاد الشعر في المسجد.

**قلت:** أما تناشد الأشعار فاختلف في ذلك، فمن مانع مطلقاً، ومن مجيز مطلقاً. والأولى التفصيل، وهو أن يُنظر إلى الشعر فإن كان مما يقتضي الثناء على الله عز وجل أو على رسوله ﷺ أو الذبّ عنهما كما كان شعر حسان، أو يتضمن الحض على الخير والوعظ والزهد في الدنيا والتقليل

(١) ذكره ابن كثير (٥ / ٤١٤) في تفسيره .

(٢) حسن : أبو داود (١٠٧٩) في الصلاة ، والترمذي (٣٢٢) في الصلاة، وحسنه الألباني .

(٣) وقد رواه مالك (١ / ١٧٤) في الموطأ، عن عطاء بن يسار - رحمه الله - بلاغاً .

(٤) ضعيف جداً : ابن ماجه (٧٥٠) في المساجد والجماعات، وضعفه الألباني .

(٥) موضوع : انظر : العلل المتناهية (٦٧٨) لابن الجوزي، وذكر المصنف علته .

منها، فهو حسن في المساجد وغيرها؛ كقول القائل:

طَوْفِي يَا نَفْسَ كِي أَقْصِدُ فِرْدَا صَمَدًا      وذريني لست أبغي غير ربي أحدا  
فهو أنسي وجليسي ودعي الناس      فما إن تجدي من دونه ملتحدًا

وما لم يكن كذلك لم يجز؛ لأن الشعر في الغالب لا يخلو عن الفواحش والكذب والتزوين بالباطل، ولو سلم من ذلك فأقل ما فيه اللغو والهذر، والمساجد منزهة عن ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ﴾ . وقد يجوز إنشاده في المسجد؛ كقول القائل:

كَفَحَلَّ الْعَدَابُ الْفِرْدَ يَضْرِبُهُ النَّدَى      تَعَلَّى النَّدَى فِي مَتْنِهِ وَتَحَدَّرَا  
وقول الآخر:

إذا سقط السماء بأرض قوم      رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا

فهذا النوع وإن لم يكن فيه حمد ولا ثناء يجوز؛ لأنه خال عن الفواحش والكذب. وسيأتي ذكر الأشعار الجائزة وغيرها بما فيه كفاية في «الشعراء» إن شاء الله تعالى، وقد روى الدارقطني من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: ذكر الشعر عند رسول الله ﷺ فقال: «هو كلام حسن حسنه حسن وقبيحه قبيح»<sup>(١)</sup>. وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وابن عباس عن النبي ﷺ. ذكره في السنن.

قلت: وأصحاب الشافعي ياثرون هذا الكلام عن الشافعي وأنه لم يتكلم به غيره؛ وكانهم لم يقفوا على الأحاديث في ذلك. والله أعلم.

**الثامنة:** وأما رفع الصوت فإن كان مما يقتضي مصلحة للرافع صوته دُعي عليه بنقيض قصده؛ لحديث بريرة المتقدم، وحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من سمع رجلاً يَشُدُّ ضالَّةً في المسجد فليقل لا ردّها الله عليك فإن المساجد لم تُبْنِ لهذا»<sup>(٢)</sup>. وإلى هذا ذهب مالك وجماعة، حتى كرهوا رفع الصوت في المسجد في العلم وغيره. وأجاز أبو حنيفة وأصحابه ومحمد بن مسلمة من أصحابنا رفع الصوت في الخصومة والعلم؛ قالوا: لأنهم لا بدّ لهم من ذلك. وهذا مخالف لظاهر الحديث، وقولهم: لا بدّ لهم من ذلك، ممنوع، بل لهم بدّ من ذلك لوجهين: أحدهما بملازمة الوقار والحرمة، وبإحضار ذلك بالبال والتحرّز من نقيضه. والثاني أنه إذا لم يتمكن من ذلك فليتخذ لذلك موضعاً يخصه، كما فعل عمر حيث بنى رجة تُسمّى البطيحاء، وقال: من أراد أن يلغظ أو يُنشد شعراً يعني في مسجد رسول الله ﷺ فليخرج إلى هذه الرجة. وهذا يدل على أن عمر كان يكره إنشاد الشعر في المسجد، ولذلك بنى البطيحاء خارجه.

**التاسعة:** وأما النوم في المسجد لمن احتاج إلى ذلك من رجل أو امرأة من الغرباء ومن لا بيت له فجائز؛ لأن في البخاري: وقال أبو قلابة عن أنس: قدِمَ رهط من عُكْلٍ على النبي ﷺ فكانوا في الصُّفَّة، وقال عبد الرحمن بن أبي بكر: كان أصحاب الصفة فقراء. وفي الصحيحين عن ابن عمر:

(١) انظر: السنن (٤/ ١٥٥) للدارقطني، وأعله ابن عدي (٤/ ٢٧٨) في الكامل، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) صحيح: مسلم (٥٦٨) في المساجد ومواضع الصلاة.

أنه كان ينام وهو شاب أعزب لا أهل له في مسجد النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. لفظ البخاري. وترجم «باب نوم المرأة في المسجد» وأدخل حديث عائشة في قصة السوداء التي اتهمها أهلها بالوشاح، قالت عائشة: وكان لها خيآء في المسجد أو حفش... الحديث<sup>(٢)</sup>. ويقال: كان مبيت عطاء بن أبي رباح في المسجد أربعين سنة.

العاشرة: روى مسلم عن أبي حميد أو عن أبي أسيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد فليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك وإذا خرج فليقل اللهم إني أسألك من فضلك»<sup>(٣)</sup>. أخرجه أبو داود كذلك؛ إلا أنه زاد بعد قوله: «إذا دخل أحدكم المسجد: فليسلم وليصل على النبي ﷺ ثم ليقول اللهم افتح لي...». الحديث<sup>(٤)</sup>. وروى ابن ماجه عن فاطمة بنت رسول الله ﷺ قالت: كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد قال: «باسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك وإذا خرج قال باسم الله والصلاة على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك وفضلك»<sup>(٥)</sup>. وروى عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد فليصل على النبي ﷺ وليقل اللهم افتح لي أبواب رحمتك وإذا خرج فليسلم على النبي ﷺ وليقل: اللهم أعصمني من الشيطان الرجيم»<sup>(٦)</sup>. وأخرج أبو داود عن حيوة بن شريح قال: لقيت عقبة بن مسلم فقلت له بلغني أنك حدثت عن عبدالله بن عمرو بن العاصي عن النبي ﷺ أنه كان إذا دخل المسجد قال: «أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم» قال: نعم. قال: فإذا قال ذلك قال الشيطان: حفظ مني سائر اليوم<sup>(٧)</sup>.

الحادية عشرة: روى مسلم عن أبي قتادة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس»<sup>(٨)</sup> وعنه قال: دخلت المسجد ورسول الله ﷺ جالس بين ظهراني الناس، قال فجلست فقال رسول الله ﷺ: «ما منعك أن ترقع ركعتين قبل أن تجلس؟» فقلت: يا رسول الله، رأيتك جالساً والناس جلوس. قال: «فإذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين»<sup>(٩)</sup>. قال العلماء: فجعل ﷺ للمسجد منزلة يميز بها عن سائر البيوت، وهو ألا يجلس حتى يركع. وعامة العلماء على أن الأمر بالركوع على الندب والترغيب. وقد ذهب داود وأصحابه إلى أن ذلك على الوجوب؛ وهذا باطل، ولو كان الأمر على ما قالوه لحرم دخول المسجد على المحدث الحدث الأصغر حتى يتوضأ، ولا قائل به فيما أعلم، والله أعلم. فإن قيل: فقد روى إبراهيم

(١) صحيح: البخاري (١١٢١) في التهجد.

(٢) صحيح: البخاري (٤٣٩) في الصلاة. وحفش: في النهاية (٤٠٧/١) قال: «الحفش: البيت الصغير الدليل، القريب السمك، سُمي به لضيقه».

(٣، ٤) صحيح: مسلم (٧١٣) في صلاة المسافرين وقصرها، وأبو داود (٤٦٥) في الصلاة.

(٥) حسن: الترمذي (٣١٤) في الصلاة، وابن ماجه (٧٧١) في المساجد والجماعات، وحسنه الألباني.

(٦) حسن: ابن ماجه (٧٧٣) في المساجد والجماعات، وحسنه الألباني.

(٧) حسن: أبو داود (٤٦٦) في الصلاة وحسنه الألباني.

(٨) متفق عليه: البخاري (٤٤٤) في الصلاة، ومسلم (٧١٤) في صلاة المسافرين وقصرها.

(٩) صحيح: مسلم (٧١٤) في صلاة المسافرين وقصرها.

ابن يزيد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين وإذا دخل أحدكم بيته فلا يجلس حتى يركع ركعتين فإن الله جاعل من ركعتيه في بيته خيراً»<sup>(١)</sup>، وهذا يقتضي التسوية بين المسجد والبيت. قيل له: هذه الزيادة في الركوع عند دخول البيت لا أصل لها؛ قال ذلك البخاري. وإنما يصح في هذا حديث أبي قتادة الذي تقدم لمسلم، وإبراهيم هذا لا أعلم روى عنه إلا سعد بن عبد الحميد، ولا أعلم له إلا هذا الحديث الواحد؛ قاله أبو محمد عبد الحق.

الثانية عشرة: روى سعيد بن زبّان حدثني أبي عن أبيه عن جده عن أبي هند رضي الله عنه قال: حمل تميم يعني الدّاري من الشام إلى المدينة قناديل وزيتاً ومقطاً، فلما انتهى إلى المدينة وافق ذلك ليلة الجمعة فأمر غلاماً يقال له أبو البزاد فقام فنشط المقط وعلق القناديل وصب فيها الماء والزيت وجعل فيها الفتيل؛ فلما غربت الشمس أمر أبا البزاد فأسرجها، وخرج رسول الله ﷺ إلى المسجد فإذا هو بها تزهر؛ فقال: «من فعل هذا؟» قالوا: تميم الدّاري يا رسول الله؛ فقال: «نور الإسلام نور الله عليك في الدنيا والآخرة أما إنه لو كانت لي ابنة لزوجتكها». قال نوفل بن الحارث: لي ابنة يا رسول الله تسمى المغيرة بنت نوفل فافعل بها ما أردت؛ فانكحه إياها. زبّان (بفتح الزاي والباء وتشديدها بنقطة واحدة من تحتها) ينفرد بالتسمي به سعيد وحده، فهو أبو عثمان سعيد بن زبّان بن فائد بن زبّان ابن أبي هند، وأبو هند هذا مولى بني بياضة حجّام النبي ﷺ. والمقط: جمع المقاط، وهو الخبل، فكأنه مقلوب المقاط. والله أعلم. وروى ابن ماجه عن أبي سعيد الخدري قال: أول من أسرج في المساجد تميم الدّاري<sup>(٢)</sup>. وروي عن أنس أن النبي ﷺ قال: «من أسرج في مسجد سراجاً لم تنزل الملائكة وحملة العرش يصلّون عليه ويستغفرون له ما دام ذلك الضوء فيه وإن كنس غبار المسجد نقد الحور العين»<sup>(٣)</sup>. قال العلماء: ويستحب أن ينور البيت الذي يقرأ فيه القرآن بتعليق القناديل ونصب الشموع فيه، ويزاد في شهر رمضان في أنوار المساجد.

الثالثة عشرة: قوله تعالى: «يَسِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ» اختلف العلماء في وصف الله تعالى المسبّحين؛ فقيل: هم المراقبون أمر الله، الطالبون رضاه، الذين لا يشغلهم عن الصلاة وذكر الله شيء من أمور الدنيا. وقال كثير من الصحابة: نزلت هذه الآية في أهل الأسواق الذين إذا سمعوا النداء بالصلاة تركوا كل شغل وبادروا. ورأى سالم بن عبد الله أهل الأسواق وهم مقبلون إلى الصلاة فقال: هؤلاء الذين أراد الله بقوله: «لَا تَلْهِمُهُمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ». وروي ذلك عن ابن مسعود. وقرأ عبد الله بن عامر وعاصم في رواية أبي بكر عنه والحسن «يسح له فيها» بفتح الباء على

(١) ضعيف جداً: ابن عدي (١/ ٢٥١) في الكامل، عن أبي هريرة، وأعله بـ (إبراهيم بن يزيد).

(٢) ضعيف موقوف: ابن ماجه (٧٦٠) في المساجد والجماعات، وفي الزوائد: «وهو موقوف»، وفي إسناده خالد ابن يباس اتفقوا على ضعفه.

(٣) باطل: ابن الجوزي (٣/ ٢٥٤) في الموضوعات وقال: «لا يصح، وفيه عبد الواحد بن زيد»، ورواه الهيثمي (٢/ ١٢) في المجمع وعزاه للطبراني عن أبي قيرصافة وفيه مجاهيل، وانظر: ابن عراق (٢/ ٣٨٣).

ما لم يسمّ فاعله<sup>(١)</sup>. وكان نافع وابن عمر وأبو عمرو وحزمة يقرؤون «يُسَبِّحُ» بكسر الباء؛ وكذلك روى أبو عمرو عن عاصم. فمن قرأ «يُسَبِّحُ» بفتح الباء كان على معنيين: أحدهما أن يرتفع «رِجَالٌ» بفعل مضمر دلّ عليه الظاهر؛ بمعنى يسبّحه رجال؛ فيوقف على هذا على «الْأَصَالِ» وقد ذكر سيبويه مثل هذا. وأنشد:

لِيُبَكِّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحَصُومَةٍ      وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

المعنى: يبكيه ضارع. وعلى هذا تقول: ضرب زيد عمرو؛ على معنى ضربه عمرو. والوجه الآخر: أن يرتفع «رِجَالٌ» بالابتداء، والخبر «فِي بِيوتٍ»؛ أي في بيوت أذن الله أن ترفع رجال. و«يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا» حال من الضمير في «تُرْفَعُ»؛ كأنه قال: أن ترفع؛ مسبّحاً له فيها، ولا يوقف على «الْأَصَالِ» على هذا التقدير. ومن قرأ «يُسَبِّحُ» بكسر الباء لم يقف على «الْأَصَالِ»؛ لأن «يُسَبِّحُ» فعل للرجال، والفعل مضطر إلى فاعله ولا إضمار فيه. وقد تقدم القول في «الغدو والأصال» في آخر «الأعراف» والحمد لله وحده.

الرابعة عشرة: قوله تعالى: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا» قيل: معناه يصلي. وقال ابن عباس: كل تسبيح في القرآن صلاة؛ ويدل عليه قوله: «بِالْغَدْوِ وَالْأَصَالِ»، أي بالغداة والعشي. وقال أكثر المفسرين: أراد الصلاة المفروضة؛ فالغدو صلاة الصبح، والأصال صلاة الظهر والعصر والعشاءين؛ لأن اسم الأصال يجمعها.

الخامسة عشرة: روى أبو داود عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال: «من خرج من بيته متطهراً إلى صلاة مكتوبة فأجره كأجر الحاج المحرم ومن خرج إلى تسبيح الضحى لا ينصبه إلا إياه فأجره كأجر المُتَمَسِّرِ وصلاة على إثر صلاة لا لغو بينهما كتاب في عليين»<sup>(٢)</sup>. وخرج عن بريدة عن النبي ﷺ قال: «بشّر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة»<sup>(٣)</sup>. وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من غدا إلى المسجد أو راح أعد الله له نزلاً في الجنة كلما غداً أو راح»<sup>(٤)</sup>. في غير الصحيح من الزيادة «كما أن أحدكم لو زار من يحب زيارته لاجتهد في كرامته»؛ ذكره الثعلبي. وخرج مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من تطهر في بيته ثم مشى إلى بيت من بيوت الله ليقضي فريضة من فرائض الله كانت خطواته إحداها تحط خطيئة والأخرى ترفع درجة»<sup>(٥)</sup>. وعنه قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوقه بضعاً وعشرين درجة وذلك أن أحدهم إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا يتنهزه إلا الصلاة لا يريد إلا الصلاة فلم يخط خطوة إلا رُفِعَ له بها درجة وحط عنه بها خطيئة حتى يدخل المسجد فإذا دخل المسجد كان في الصلاة ما كانت الصلاة هي تحبسه

(١) قراءة سبعة متواترة: تقريب النشر (ص ١٤٩)، والإقناع (٢/ ٧١٣).

(٢) ضعيف: أبو داود (٥٥٨) في الصلاة، وضعفه الألباني هناك.

(٣) صحيح: أبو داود (٥٦١) في الصلاة، والترمذي (٢٢٣) في الصلاة، وصححه الألباني هناك.

(٤) متفق عليه: البخاري (٦٦٢) في الأذان، ومسلم (٦١٩) في المساجد ومواضع الصلاة.

(٥) صحيح: مسلم (٦٦٦) في المساجد ومواضع الصلاة.

والملائكة يصلون على أحدكم ما دام في مجلسه الذي صلى فيه يقولون اللهم ارحمه اللهم اغفر له اللهم تب عليه ما لم يؤذ فيه ما لم يُحدث فيه<sup>(١)</sup>. في رواية: ما يحدث؟ قال: «يَسْؤُ أو يَضْرِبُ»<sup>(٢)</sup>. وقال حكيم بن زريق: قيل لسعيد بن المسيب أحضور جنازة أحب إليك أم الجلوس في المسجد؟ فقال: من صلى على جنازة فله قيراط، ومن شهد دفنها فله قيراطان؛ والجلوس في المسجد أحب إلي؛ لأن الملائكة تقول: اللهم اغفر له اللهم ارحمه اللهم تب عليه. وروي عن الحكم بن عمير صاحب رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «كونوا في الدنيا أضيافاً واتخذوا المساجد بيوتاً وعودوا قلوبكم الرقة وأكثروا التفكير والبكاء ولا تختلف بكم الأهواء. تبنون ما لا تسكنون وتجمعون ما لا تأكلون وتؤملون ما لا تدركون»<sup>(٣)</sup>. وقال أبو الدرداء لابنه: ليكن المسجد بيتك فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن المساجد بيوت المتقين. ومن كانت المساجد بيته ضمن الله تعالى له الروح والراحة والجواز على الصراط»<sup>(٤)</sup>. وكتب أبو صادق الأزدي إلى شعيب بن الحبحاب: أن عليك بالمساجد فالزمها؛ فإنه بلغني أنها كانت مجالس الأنبياء. وقال أبو إدريس الخولاني: المساجد مجالس الكرام من الناس. وقال مالك بن دينار: بلغني أن الله تبارك وتعالى يقول «إني أهتم بعذاب عبادي فأنظر إلى عمار المساجد وجلساء القرآن وولدان الإسلام فيسكن غضبي»<sup>(٥)</sup>. وروي عنه عليه السلام أنه قال: سيكون في آخر الزمان رجال يأتون المساجد فيقعدون فيها حلقاً حلقاً ذكرهم الدنيا وحبها فلا تجالسوهم فليس لله بهم حاجة»<sup>(٦)</sup>. وقال ابن المسيب: من جلس في مسجد وإنما يجالس ربه، فما حقه أن يقول إلا خيراً. وقد مضى من تعظيم المساجد وحرمتها ما فيه كفاية.

وقد جمع بعض العلماء في ذلك خمس عشرة خصلة، فقال: من حرمة المسجد أن يسلم وقت الدخول إن كان القوم جلوساً، وإن لم يكن في المسجد أحد قال: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، وأن يركع ركعتين قبل أن يجلس، وألا يشتري فيه ولا يبيع، ولا يسئل فيه سهماً ولا سيفاً، ولا يطلب فيه ضالة، ولا يرفع فيه صوتاً بغير ذكر الله تعالى، ولا يتكلم فيه بأحاديث الدنيا، ولا يتخطى رقاب الناس، ولا ينازع في المكان، ولا يضيّق على أحد في الصف، ولا يمر بين يدي مصلٍّ، ولا يبصق، ولا يتنخم ولا يتمخّط فيه، ولا يفرقع أصابعه، ولا يعبث بشيء من جسده، وأن ينزه عن النجاسات والصبيان والمجانين، وإقامة الحدود، وأن يكثر ذكر الله تعالى ولا يغفل عنه. فإذا فعل هذه الخصال فقد أدى حق المسجد، وكان المسجد حرزاً له وحصناً من الشيطان الرجيم. وفي الخبر: «أن مسجداً ارتفع بأهله إلى السماء يشكوهم إلى الله لما يتحدثون فيه من أحاديث الدنيا»<sup>(٧)</sup>. وروى الدارقطني عن عامر الشعبي قال: قال رسول الله ﷺ: «من اقترب الساعة أن يرى الهلال قبلاً

(١) صحيح: وقد سبق، وينهزه: يدفعه ويحركه. النهاية (٥/ ١٣٦).

(٢) ضعيف جداً: أبو نعيم (١/ ٣٥٨) في حلية الأولياء.

(٣) ضعيف: ضعفه الألباني (١٧٧٩) في ضعيف الجامع وعزاه للطبراني في الكبير.

(٤) روى بلاغاً فهو ضعيف.

(٥) انظر: الجامع الكبير (٢/ ٢٥٨٥).

(٦) لم أقف عليه.

فيقال لليلتين وأن تتخذ المساجد طُرُقاً وأن يظهر موت الفجأة»<sup>(١)</sup>. وهذا يرويه عبد الكبير بن المعافى عن شريك عن العباس بن ذريح عن الشعبي عن أنس. وغيره يرويه عن الشعبي مرسلأ، والله أعلم. وقال أبو حاتم: عبد الكبير بن معافى ثقة كان يُعدّ من الأبدال. وفي البخاري عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «من مرّ في شيء من مساجدنا أو أسواقنا ببئيل فليأخذ على نصالها لا يعفر بكفه مسلماً»<sup>(٢)</sup>. وخرّج مسلم عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها»<sup>(٣)</sup>. وعن أبي ذرّ عن النبي ﷺ قال: «عُرِضت عليّ أعمال أمّتي حسنُها وسيئُها فوجدتُ في محاسن أعمالها الأذى يُمَاط عن الطريق ووجدت في مساوئ أعمالها النُّخاعة تكون في المسجد لا تُدفن»<sup>(٤)</sup>. وخرّج أبو داود عن الفرج بن فضالة عن أبي سعد الحميري قال: رأيت وائلة بن الأسقع في مسجد دمشق بصق على الحصى ثم مسح برجله؛ فقيل له: لم فعلت هذا؟ قال: لأنّي رأيت رسول الله ﷺ يفعلُه<sup>(٥)</sup>. فرج بن فضالة ضعيف، وأيضاً فلم يكن في مسجد رسول الله ﷺ حُصراً. والصحيح أن رسول الله ﷺ إنما بصق على الأرض ولكنه بنعله اليسرى<sup>(٦)</sup>، ولعلّ وائلة إنما أراد هذا فحمل الحصى عليه.

السادسة عشرة: لما قال تعالى: ﴿رِجَالٌ﴾ وخصّهم بالذكر دلّ على أن النساء لا حظّ لهنّ في المساجد؛ إذ لا جمعة عليهنّ ولا جماعة، وأن صلاتهن في بيوتهن أفضل. روى أبو داود عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها»<sup>(٧)</sup>.

السابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿لَا تُلْهِيمُهُمْ﴾ أي لا تشغلهم. «تِجَارَةٌ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ» خصّ التجارة بالذكر لأنها أعظم ما يشتغل بها الإنسان عن الصلاة. فإن قيل: فلم كرّر ذكر البيع والتجارة تشمله. قيل له: أراد بالتجارة الشراء لقوله: ﴿وَلَا يَبِيعُ﴾. نظيره قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] قاله الواقدى. وقال الكلبي: التجار هم الجلاب المسافرون، والباعة هم المقيمون. «عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ» اختلف في تأويله؛ فقال عطاء: يعني حضور الصلاة؛ وقاله ابن عباس، وقال: المكتوبة<sup>(٨)</sup>. وقيل عن الأذان؛ ذكره يحيى بن سلام. وقيل: عن ذكره بأسمائه الحسنى؛ أي يوحّدونه ويمجّدونه. والآية نزلت في أهل الأسواق؛ قاله ابن عمر. قال سالم: جاز عبد الله بن عمر

(١) مرسل: وقد وجدته عند الضياء (٦/ ٣٠٦) في المختارة، وفي كشف الخفا (٢/ ٣٤٨) ذكر العجلوني له طرّقاً وقال: «هذه طرق يقوى بعضها بعضاً» وحسنه العراقي كما في فيض القدير (٦/ ١٠).

(٢) صحيح: البخاري (٤٥٢) في الصلاة.

(٣) متفق عليه: البخاري (٤١٥) في الصلاة، ومسلم (٥٥٢) في المساجد ومواضع الصلاة.

(٤) صحيح: مسلم (٥٥٣) في المساجد ومواضع الصلاة.

(٥) ضعف: أبو داود (٤٨٤) في الصلاة، وذكر المصنف علته.

(٦) صحيح: مسلم في المساجد ومواضع الصلاة (١/ ٣٩٠).

(٧) صحيح: أبو داود (٥٧٠) في الصلاة، وصححه الألباني.

(٨) منقطع: بين علي بن أبي طلحة وابن عباس. الطبري (١٨/ ١٥٧) في تفسيره.

بالسوق وقد أغلقوا حوانيتهم وقاموا ليصلّوا في جماعة فقال: فيهم نزلت ﴿رَجَالٌ لَا تُلْهِيمُ تِجَارَةً وَلَا بَيْعًا﴾ الآية (١). وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ: هم الذين يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله (٢). وقيل: إن رجلين كانا في عهد النبي ﷺ، أحدهما يباعاً فإذا سمع النداء بالصلاة فإن كان الميزان بيده طرحه ولا يضعه وضِعاً، وإن كان بالأرض لم يرفعه. وكان الآخر قيناً يعمل السيوف للتجارة، فكان إذا كانت مطرقة على السندان أبقاها موضوعة، وإن كان قد رفعها ألقاها من وراء ظهره إذا سمع الأذان؛ فأنزل الله تعالى هذا ثناء عليهما وعلى كل من اقتدى بهما (٣).

الثامنة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ﴾ هذا يدلّ على أن المراد بقوله: ﴿عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ غير الصلاة؛ لأنه يكون تكراراً. يقال: أقام الصلاة إقامةً، والأصل إقاماً فقلبت حركة الواو على القاف فانقلبت الواو ألفاً وبعدها ألف ساكنة فحذفت إحداهما، وأثبتت الهاء لثلاث تحذفها فتجحف، فلما أضيفت قام المضاف مقام الهاء فجاز حذفها، وإن لم تضاف لم يجز حذفها؛ ألا ترى أنك تقول: وَعَدَّ عِدَّةً، ووزن وزنته، فلا يجوز حذف الهاء لأنك قد حذفت واواً؛ لأن الأصل وَعَدَّ وَعِدَّةً، ووزن وزنته، فإن أضيفت حذفت الهاء، وأنشد الفراء:

إِنَّ الْخَلِيظَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفوكَ عَدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُّوا

يريد عِدَّةً، فحذف الهاء لما أضاف. وروي من حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي الله يوم القيامة بمساجد الدنيا كأنها نُجُبٌ بيض قوائمها من العنبر وأعناقها من الزعفران ورؤوسها من المسك وأذمتها من الزبرجد الأخضر وقوامها والمؤذنون فيها يقودونها وأئمتها يسوقونها وعمارها متعلقون بها فتجوز عرصات القيامة كالبرق الخاطف فيقول أهل الموقف: هؤلاء ملائكة مقرَّبون أو أنبياء مرسلون فينادي ما هؤلاء بملائكة ولا أنبياء ولكنهم أهل المساجد والمحافظون على الصلوات من أمة محمد ﷺ» (٤). وعن علي رضي الله عنه أنه قال: يأتي على الناس زمان لا يبقى من الإسلام إلا اسمه، ولا من القرآن إلا رسمه، يعمرّون مساجدهم وهي من ذكر الله خراب، شرُّ أهل ذلك الزمن علماؤهم، منهم تخرج الفتنة وإليهم تعود؛ يعني أنهم يعلمون ولا يعملون بواجبات ما علموا.

التاسعة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا الزُّكَاةُ﴾ قيل: الزكاة المفروضة؛ قاله الحسن. وقال ابن عباس: الزكاة هنا طاعة الله تعالى والإخلاص؛ إذ ليس لكل مؤمن مال. ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ يعني يوم القيامة. ﴿تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ يعني من هولته وحذر الهلاك. والتقلّب التحول، والمراد قلوب الكفار وأبصارهم. فتقلب القلوب انتزاعها من أماكنها إلى الخناجر، فلا هي ترجع إلى أماكنها ولا هي تخرج. وأما تقلب الأبصار فالزرق بعد الكحلّ والعَمَى بعد البصر. وقيل: تتقلّب القلوب بين

(١) كذا عند الطبري (١٨/ ١٥٦)، في تفسيره وفيه سالم بن عبد الله، ولم يذكر ابن عمر؛ وذكره ابن أبي حاتم (١٠٠/ ١٥٧) في تفسيره، بسند فيه جهالة.

(٢) ضعيف: ابن أبي حاتم (١٠٠/ ١٥٦) في تفسيره، وفيه ابن لهيعة وقد تغيّر بأخرة، ودراج عن أبي الهيثم وفي روايته ضعف.

(٣) لم أجده موصولاً.

(٤) ضعيف: وقد سبق من رواية الثعلبي.

الطمع في النجاة والخوف من الهلاك، والأبصار تنظر من أي ناحية يعطون كتبهم، وإلى أي ناحية يؤخذ بهم. وقيل: إن قلوب الشاكين تتحول عما كانت عليه من الشك، وكذلك أبصارهم لرؤيتهم اليقين؛ وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢]؛ فما كان يراه في الدنيا غيباً يراه رؤيداً؛ إلا أن ذلك لا ينفعهم في الآخرة. وقيل: تقلب على جمر جهنم؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [الأحزاب: ٦٦]، ﴿وَتُقَلَّبُ أَفْعِدَتُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ﴾ [الأنعام: ١١٠]. في قول من جعل المعنى تقلبها على لهب النار. وقيل: تقلب بأن تلفحها النار مرة وتُنضجها مرة. وقيل إن تقلب القلوب وجيها، وتقلب الأبصار النظر بها إلى نواحي الأموال. ﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ فذكر الجزاء على الحسنات، ولم يذكر الجزاء على السيئات وإن كان يجازي عليها لأمرين: أحدهما: أنه ترغيب، فاقصر على ذكر الرغبة. الثاني: أنه في صفة قوم لا تكون منهم الكبائر؛ فكانت صغائرهم مغفورة. ﴿وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ يحتمل وجهين: أحدهما: ما يضاعفه من الحسنة بعشر أمثالها. الثاني: ما يفضل به من غير جزاء. ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ أي من غير أن يحاسبه على ما أعطاه؛ إذ لا نهاية لعطائه. وروي أنه لما نزلت هذه الآية أمر رسول الله ﷺ ببناء مسجد قباء، فحضر عبد الله بن رواحة فقال: يا رسول الله، قد أفلح من بنى المساجد؟ قال: «نعم يا ابن رواحة» قال: وصلى فيها قائماً وقاعداً؟ قال: «نعم يا ابن رواحة» قال: ولم يبت لله إلا ساجداً؟ قال: «نعم يا ابن رواحة. كفَّ عن السَّجْعِ فما أعطى عبد شيئاً شراً من طلاقة في لسانه»؛ ذكره الماوردي (١).

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُمْ قَوْفُلَهُمْ حِسَابَةً ۖ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ۝﴾

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيَعَةٍ﴾ لما ضرب مثل المؤمن ضرب مثل الكافر. قال مقاتل: نزلت في شيبه بن ربيعة بن عبد شمس، كان يترهب متلمساً للدين، فلما خرج ﷺ كفر. أبو سهل: في أهل الكتاب. الضحاك: في أعمال الخير للكافر؛ كصلة الرحم ونفع الجيران. والسراب: ما يرى نصف النهار في اشتداد الحر، كالماء في المفاوز يلتصق بالأرض. والآل الذي يكون ضحاً كالماء إلا أنه يرتفع عن الأرض حتى يصير كأنه بين الأرض والسماء. وسمى السراب سراباً لأنه يسرب أي يجري كالماء. ويقال: سرب الفحل أي مضى وسار في الأرض. ويسمى الآل أيضاً، ولا يكون إلا في البرية والحر فيغترب به العطشان. قال الشاعر:

فكنت كمهريق الذي في سقائه  
لرقراق آل فوق رابية صلد

وقال آخر:

فلما كففتنا الحرب كانت عهدهم  
كلمع سراب بالفلا متألث

وقال امرؤ القيس:

ألم أنض المطي بكل خرقي  
أمتق الطول لَمَاعِ السراب

(١) كذا في النكت والعيون (٣/ ١٣٣) بلا سند فهو باطل .

والقيعة جمع القاع؛ مثلُ جيرة وجار؛ قاله الهروي وقال أبو عبيدة: قِيعَةٌ وقَاعٌ واحد؛ حكاه النحاس. والقاع ما انبسط من الأرض واتسع ولم يكن فيه نبت، وفيه يكون السراب. وأصل القاع الموضع المنخفض الذي يستقر فيه الماء، وجمعه قِيعَان. قال الجوهري: والقاع المستوي من الأرض؛ والجمع أَقْوَعُ وأقْوَاعٌ وقِيعَان، صارت الواو ياء لكسر ما قبلها؛ والقيعة مثل القاع، وهو أيضاً من الواو. وبعضهم يقول: هو جمع «يَحْسِبُهُ الظَّمَانُ» أي العطشان. «مَاءٌ» أي يحسب السراب ماء. «حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا» مما قدره ووجد أرضاً لا ماء فيها. وهذا مثل ضربه الله تعالى للكفار، يُعَوَّلُونَ على ثواب أعمالهم فإذا قدموا على الله تعالى وجدوا ثواب أعمالهم محبطة بالكفر؛ أي لم يجدوا شيئاً كما لم يجد صاحب السراب إلا أرضاً لا ماء فيها؛ فهو يهلك أو يموت. «وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ» أي وجد الله بالمرصاد. «فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ» أي جزاء عمله. قال امرؤ القيس:

فَوَلَّى مُدْبِرًا يَهْوِي حَيْثَا  
وَأَيُّنَ أَنَّهُ لَأَقَى الْحِسَابَا

وقيل: «وَجَدَ» وعد الله بالجزاء على عمله. وقيل: «وَجَدَ» أمر الله عند حسره؛ والمعنى متقارب. وقرئ «بِقِيعَاتٍ». المهدي: ويجوز أن تكون الألف مُشْبَعَةً من فتحة العين. ويجوز أن تكون مثل رَجُلٍ عَزِيهِ وَعِزَاهَا، للذي لا يقرب النساء. ويجوز أن يكون جمع قِيعَة، ويكون على هذا البناء في الوصل والوقف. وروي عن نافع وأبي جعفر وشيبة «الظمان» بغير همز، والمشهور عنهما الهمز؛ يقال: ظمى يظماً ظمناً فهو ظمآن، وإن خففت الهمزة قلت الظمان. وقوله: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا» ابتداء «أَعْمَالُهُمْ» ابتداء ثان. والكاف من «كَسْرَابٍ» الخبير، والجملة خبر عن «الذين». ويجوز أن تكون «أَعْمَالُهُمْ» بدلاً من «الَّذِينَ كَفَرُوا»؛ أي وأعمال الذين كفروا كسراب، فحذف المضاف.

﴿ أَوْ كَظَلَّمْتِ فِي بَحْرِ لَيْجِي يَعْشِبُهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظَلَمْتِ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴾

قوله تعالى: «أَوْ كَظَلَّمْتِ فِي بَحْرِ لَيْجِي» ضرب تعالى مثلاً آخر للكفار، أي أعمالهم كسراب بقِيعَة أو كظلمات. قال الزجاج: إن شئت مثل بالسراب وإن شئت مثل بالظلمات؛ ف«أو» للإباحة حسبما تقدم من القول في «أَوْ كَصِيبٍ» [البقرة: ١٩]. وقال الجرجاني: الآية الأولى في ذكر أعمال الكفار، والثانية في ذكر كفرهم، ونسق الكفر على أعمالهم لأن الكفر أيضاً من أعمالهم، وقد قال تعالى: «يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ» [البقرة: ٢٥٧]؛ أي من الكفر إلى الإيمان. وقال أبو علي: «أَوْ كَظَلَّمْتِ» أو كذبي ظلمات؛ ودل على هذا المضاف قوله تعالى: «إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ» فالكنية تعود إلى المضاف المحذوف. قال القشيري: فعند الزجاج التمثيل وقع لأعمال الكفار، وعند الجرجاني لكفر الكافر، وعند أبي علي للكافر. وقال ابن عباس في رواية: هذا مثل قلب الكافر. «فِي بَحْرِ لَيْجِي» قيل: هو منسوب إلى اللجة، وهو الذي لا يدرك قعره. واللجة معظم الماء، والجمع ليج. والتج البحر إذا تلاطمت أمواجه؛ ومنه ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ إِذَا التَّجَ فَقَدْ بَرِثَ مِنْهُ الدِّمَّةُ»<sup>(١)</sup>. والتج: الأمر إذا عظم واختلط. وقوله تعالى: «حَسْبِنَا لُجَّةٌ» [النمل: ٤٤] أي ما له

(١) حسن: الهيثمي (٨ / ٩٩) في المجمع وعزاه لأحمد مرفوعاً وموقوفاً وقال: «وكلاهما رجاله رجال الصحيح».

عمق. وَلَجَّجَتِ السَّفِينَةَ أَي خَاضَتِ اللَّجَّةَ (بضم اللام). فَأَمَّا اللَّجَّةُ (بفتح اللام) فأصوات الناس؛ يقول: سمعت لجة الناس؛ أي أصواتهم وصخبهم. قال أبو النجم:

فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلِّ

والتجت الأصوات أي اختلطت وعظمت. «يغشاه موج» أي يعلو ذلك البحر اللججى موج. «من فوقه موج» أي من فوق الموج موج، ومن فوق هذا الموج الثاني سحاب؛ فيجتمع خوف الموج وخوف الريح وخوف السحاب. وقيل: المعنى يغشاه موج من بعده موج؛ فيكون المعنى: الموج يتبع بعضه بعضاً حتى كان بعضه فوق بعض، وهو أخوف ما يكون إذا توالى موجه وتقارب، ومن فوق هذا الموج سحاب. وهو أعظم للخوف من وجهين: أحدهما: أنه قد غطى النجوم التي يهتدى بها. الثاني: الريح التي تنشأ مع السحاب والمطر الذي ينزل منه. «ظلمات بعضها فوق بعض» قرأ ابن محيصن والبرقي عن ابن كثير «سحاب ظلمات»<sup>(١)</sup> بالإضافة والحذف. قُتِبِلَ «سحاب» منوناً «ظلمات» بالجر والتنوين<sup>(٢)</sup>. الباقون بالرفع والتنوين. قال المهدي: من قرأ «من فوقه سحاب ظلمات» بالإضافة فلأن السحاب يرتفع وقت هذه الظلمات فاضيف إليها؛ كما يقال: سحاب رحمة إذا ارتفع في وقت المطر. ومن قرأ «سحاب ظلمات» جرّ «ظلمات» على التأكيد ل«ظلمات» الأولى أو البديل منها. و«سحاب» ابتداء و«من فوقه» الخبر. ومن قرأ «سحاب ظلمات» فظلمات خبر ابتداء محذوف؛ التقدير: هي ظلمات أو هذه ظلمات. قال ابن الأنباري: «من فوقه موج» غير تام؛ لأن قوله: «من فوقه سحاب» صلة للموج، والوقف على قوله: «من فوقه سحاب» حسن، ثم تبدى «ظلمات بعضها فوق بعض» على معنى هي ظلمات بعضها فوق بعض. وروي عن أهل مكة أنهم قرؤوا «ظلمات» على معنى أو كظلمات ظلمات بعضها فوق بعض؛ فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على السحاب. ثم قيل: المراد بهذه الظلمات ظلمة السحاب وظلمة الموج وظلمة الليل وظلمة البحر؛ فلا يُبصر من كان في هذه الظلمات شيئاً ولا كوكباً. وقيل: المراد بالظلمات الشدائد؛ أي شدائد بعضها فوق بعض. وقيل: أراد بالظلمات أعمال الكافر، وبالبحر اللججى قلبه، وبالموج فوق الموج ما يغشى قلبه من الجهل والشك والحيرة، وبالسحاب الرين والختم والطبع على قلبه. روي معناه عن ابن عباس وغيره؛ أي لا يبصر بقلبه نور الإيمان، كما أن صاحب الظلمات في البحر إذا أخرج يده لم يكدرأها. وقال أبي بن كعب: الكافر يتقلب في خمس من الظلمات: كلامه ظلمة، وعمله ظلمة، ومدخله ظلمة، ومخرجه ظلمة، ومصيره يوم القيامة إلى الظلمات في النار وبئس المصير<sup>(٣)</sup>.

قوله تعالى: «إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ» يعني الناظر. «لَمْ يَكْدُ رَأَاهَا» أي من شدة الظلمات. قال الزجاج وأبو عبيدة: المعنى لم يرها ولم يكد؛ وهو معنى قول الحسن. ومعنى «لَمْ يَكْدُ» لم يطمع أن يراها. وقال الفراء: كاد صلة، أي لم يرها؛ كما تقول: ما كدت أعرفه. وقال المبرد: يعني لم يرها إلا من بعد الجهد؛ كما تقول: ما كدت أراك من الظلمة، وقد رآه بعد يأس وشدة. وقيل: معناه قرّب من الرؤية ولم ير؛ كما يقال: كاد العروس يكون أميراً، وكاد النعام يطير، وكاد المتعل يكون راكباً. النحاس: وأصح الأقوال في هذا أن المعنى لم يقارب رؤيتها، فإذا لم يقارب رؤيتها فلم يرها رؤية

(١، ٢) قراءتان متواترتان: تقريب النشر (ص ١٤٩).

(٣) حسن إليه: الطبري (١٨ / ١٦١) في تفسيره.

بعيدة ولا قريبة. ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا﴾ يهتدي به أظلمت عليه الأمور. وقال ابن عباس: أي من لم يجعل الله له ديناً فما له من دين، ومن لم يجعل الله له نوراً يمشي به يوم القيامة لم يهتد إلى الجنة؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾ [الحديد: ٢٨]. وقال الزجاج: ذلك في الدنيا؛ والمعنى: من لم يهده الله لم يهتد. وقال مقاتل بن سليمان: نزلت في عتبة بن ربيعة، كان يلتمس الدين في الجاهلية، وليس المسوح، ثم كفر في الإسلام. الماوردي: في شيبة بن ربيعة، وكان يترهب في الجاهلية ويلبس الصوف ويطلب الدين، فكفر في الإسلام<sup>(١)</sup>.

قلت: وكلاهما مات كافراً، فلا يبعد أن يكونا هما المراد بالآية وغيرهما. وقد قيل: نزلت في عبد الله بن جحش، وكان أسلم وهاجر إلى أرض الحبشة ثم تنصر بعد إسلامه. وذكر الثعلبي: وقال أنس: قال النبي ﷺ: «إن الله تعالى خلقتني من نور وخلق أبا بكر من نور وخلق عمر وعائشة من نور أبي بكر، وخلق المؤمنين من أمي من نور عمر، وخلق المؤمنات من أمي من نور عائشة، فمن لم يحبني ويحب أبا بكر وعمر وعائشة فما له من نور». فنزلت ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾.

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرِ صَفَّاتٍ كُلِّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ وَاللَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴿١٥﴾

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرِ صَفَّاتٍ﴾ لما ذكر وضوح الآيات زاد في الحجة والبيّنات، ويبيّن أن مصنوعاته تدلّ بتغييرها على أن لها صانعاً قادراً على الكمال؛ فله بعثة الرسل، وقد بعثهم وأيدهم بالمعجزات، وأخبروا بالجنة والنار. والخطاب في ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ للنبي ﷺ، ومعناه: ألم تعلم؛ والمراد الكل. ﴿أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ من الملائكة. ﴿وَالْأَرْضِ﴾ من الجن والإنس. ﴿وَالطَّيْرِ صَفَّاتٍ﴾ قال مجاهد وغيره: الصلاة للإنسان والتسبيح لما سواه من الخلق. وقال سفيان: للطير صلاة ليس فيها ركوع ولا سجود. وقيل: إن ضربها بأجنحتها صلاة، وإن أصواتها تسبيح؛ حكاة النقاش. وقيل: التسبيح هاهنا ما يرى في المخلوق من أثر الصنعة. ومعنى ﴿صَفَّاتٍ﴾ مصطفات الأجنحة في الهواء. وقرأ الجماعة ﴿وَالطَّيْرِ﴾ بالرفع عطفاً على ﴿مَنْ﴾. وقال الزجاج: ويجوز «والطير» بمعنى مع الطير. قال النحاس: وسمعت يخبّر «قمت زيدا» بمعنى مع زيد. قال: وهو أجود من الرفع. قال: فإن قلت قمت أنا وزيد، كان الأجود الرفع، ويجوز النصب. ﴿كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ يجوز أن يكون المعنى: كلُّ قد علم الله صلواته وتسبيحه؛ أي علم صلاة المصلي وتسبيح المسبح. ولهذا قال: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ أي لا يخفى عليه طاعتهم ولا تسبيحهم. ومن هذه الجهة يجوز نصب «كل» عند البصريين والكوفيين بإضمار فعل يفسره ما بعده. وقد قيل: المعنى قد علم كلُّ مُصَلٍّ ومُسَبِّحٍ صلاة نفسه وتسبيحه الذي كلّفه. وقرأ بعض الناس «كلُّ قد علم صلواته وتسبيحه» غير مسمّى الفاعل. وذكر بعض النحويين أن بعضهم قرأ «كلُّ قد علم صلواته وتسبيحه»؛ فيجوز أن يكون تقديره: كلُّ قد علمه الله صلواته وتسبيحه. ويجوز أن يكون المعنى: كلُّ

(١) انظر: تفسير الماوردي (٣/ ١٣٤)، والبحر المحيط (٦/ ٤٦٠) لأبي حيان.

(٢) موضوع: السيوطي (١/ ٥٠) في ذيل اللآلئ.

قد علم غيره صلواته وتسيحه، أي صلاة نفسه؛ فيكون التعليم الذي هو الإفهام والمراد الخصوص؛ لأن من الناس من لم يعلم. ويجوز أن يكون المعنى كلُّ قد استدل منه المستدل، فعبّر عن الاستدلال بالتعليم؛ قاله المهدي. والصلاة هنا بمعنى التسيح، وكرر تأكيداً؛ كقوله: «يَعْلَمُ السَّرَّ وَالنَّجْوَى». والصلاة قد تسمى تسيحاً؛ قاله القشيري. «وَلِلَّهِ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ» تقدم في غير موضع.

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَرْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ ﴿١٠﴾ يَلْبَسُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ ﴿١١﴾﴾

قوله تعالى: «أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَرْجِي سَحَابًا» ذكر من حججه شيئاً آخر؛ أي ألم تر بعيني قلبك. «يَرْجِي سَحَابًا» أي يسوق إلى حيث يشاء. والريح تُرْجِي السحاب، والبقرة تُرْجِي ولدها أي تسوقه. ومنه رجا الخراج يُرْجُو رَجَاءً (ممدوداً) إذا تيسرت جبايته. وقال النابغة:

إني أتيتك من أهلي ومن وطني  
أرْجِي حُشَاشَةَ نَفْسٍ مَا بِهَا رَمَقٌ

وقال أيضاً:

أَسْرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْجُوزَاءِ سَارِيَةً  
تُرْجِي الشَّمَالَ عَلَيْهِ جَامِدَ الْبَرَدِ  
﴿ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾ أي يجمعه عند انتشائه؛ ليقوى ويتصل ويكتف. وأصل في التاليف الهمز، تقول: تالفت. وقرئ «يُولِّفُ» بالواو تخفيفاً. والسحاب واحد في اللفظ، ولكن معناه جمع؛ ولهذا قال: «يُنشِئُ السَّحَابَ». و«بين» لا يقع إلا لاثنتين فصاعداً، فكيف جاز «بَيْنَهُ»؟ فالجواب أن «بينه» هنا لجماعة السحاب؛ كما تقول: الشجر قد جلستُ بينه لأنه جمع، وذكر الكناية على اللفظ؛ قال معناه الفراء. وجواب آخر: وهو أن يكون السحاب واحداً فجاز أن يقال: «بَيْنَهُ»؛ لأنه مشتمل على قطع كثيرة، كما قال:

..... بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ (١)

فاوقع «بين» على الدخول، وهو واحد لاشتماله على مواضع. وكما تقول: ما زلت أدور بين الكوفة؛ لأن الكوفة أماكن كثيرة؛ قاله الزجاج وغيره. وزعم الأصمعي أن هذا لا يجوز، وكان يروي:

..... بين الدَّخُولِ وَحَوْمَلٍ

﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا﴾ أي مجتمعاً، يركب بعضه بعضاً؛ كقوله تعالى: «وَأَنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ» [الطور: ٤٤]. والركم جمع الشيء؛ يقال منه: رَكَمَ الشيء يَرْكُمُهُ رُكْمًا إذا جمعه وألقى بعضه على بعض. وارتكمت الشيء وتراكمت إذا اجتمع. والركمة الطين المجموع. والركام: الرمل المتراكم. وكذلك السحاب وما أشبهه. ومَرَّتَكُمْ الطريق (بفتح الكاف) جادته. «فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ» في «الودق» قولان: أحدهما: أنه البرق؛ قاله أبو الأشهب العقيلي. ومنه قول الشاعر:

(١) تمامه: فقا نيك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهو مطلع قصيدة لامرئ القيس.

أثرنا عَاجَاجَةٌ وَخَرَجْنَا مِنْهَا خُرُوجَ الْوَدْقِ مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ  
الثاني: أنه المطر؛ قاله الجمهور. ومنه قول الشاعر:

فلا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْ  
ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وقال امرؤ القيس:

فدمعهما وَدَقَّ وَدَقَّ وَوَسَّحَ وَوَدِيَّةً  
وَسَكَبَ وَتَوَكَّأَفَ وَتَنَهَمَلَانَ

يقال: وَدَقَّتْ السَّحَابَةُ فِيهِ وَادَقَةٌ. وَوَدَقَ الْمَطَرُ يَدُقُّ وَدَقًّا؛ أَي قَطَرَ. وَوَدَقْتُ إِلَيْهِ دَنُوتٌ مِنْهُ. وَفِي الْمَثَلِ: وَدَقَّ الْعَبِيرُ إِلَى الْمَاءِ؛ أَي دَنَا مِنْهُ. يُضْرَبُ لِمَنْ خَضَعَ لِلشَّيْءِ لِحْرَصِهِ عَلَيْهِ. وَالْمَوْضِعُ مَوْدَقٌ. وَوَدَقْتُ بِهِ وَدَقًّا اسْتَأْنَسْتُ بِهِ. وَيُقَالُ لِمَنْ خَافَ إِذَا أُرَادَتْ الْفَحْلُ: وَدَقَّتْ تَدُقُّ وَدَقًّا، وَأَوْدَقْتُ وَاسْتَوْدَقْتُ. وَأَتَانُ وَدُوقٌ وَفَرَسٌ وَدُوقٌ، وَوَدِيقٌ أَيْضًا، وَبِهَا وَدَاقٌ. وَالْوَدِيقَةُ: شِدَّةُ الْحَرِّ. وَخِلَالَ جَمْعِ خَلَلٍ؛ مِثْلُ الْجَبَلِ وَالْجِبَالِ، وَهِيَ فُرْجُهُ وَمَخَارِجُ الْقَطْرِ مِنْهُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «الْبَقَرَةِ» أَنَّ كَعْبًا قَالَ: إِنَّ السَّحَابَ غَرِبَالُ الْمَطَرِ؛ لَوْلَا السَّحَابُ حِينَ يَنْزِلُ الْمَاءُ مِنَ السَّمَاءِ لَأَفْسَدَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ. وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالضَّحَّاكُ وَأَبُو الْعَالِيَةِ «مَنْ خَلَّلَهُ» عَلَى التَّوْحِيدِ. وَتَقُولُ: كُنْتُ فِي خِلَالَ الْقَوْمِ؛ أَي وَسَطِهِمْ. ﴿وَيَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ قِيلَ: خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ جِبَالًا مِنْ بَرَدٍ، فَهوَ يَنْزِلُ مِنْهَا بَرَدًا؛ وَفِيهِ إِضْمَارٌ، أَي يَنْزِلُ مِنْ جِبَالِ الْبَرَدِ بَرَدًا، فَالْمَفْعُولُ مَحذُوفٌ. وَنَحْوُ هَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ عِنْدَهُ: مِنْ جِبَالِ بَرَدٍ؛ فَالْجِبَالُ عِنْدَهُ هِيَ الْبَرَدُ. وَ«بَرَدٍ» فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ؛ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى قَوْلِهِ الْمَعْنَى: مِنْ جِبَالٍ يَبْرُدُ فِيهَا، بِتَنْوِينِ جِبَالٍ. وَقِيلَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ فِي السَّمَاءِ جِبَالًا فِيهَا بَرَدٌ؛ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَيَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا بَرَدٌ. وَ«مَنْ» صَلَةٌ. وَقِيلَ: الْمَعْنَى وَيَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ قَلْدَرُ جِبَالٍ، أَوْ مِثْلُ جِبَالٍ مِنْ بَرَدٍ إِلَى الْأَرْضِ؛ فَ«مَنْ» الْأُولَى لِلغَايَةِ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ الْإِنْزَالِ مِنَ السَّمَاءِ، وَالثَّانِيَةُ لِلتَّبَعِيضِ لِأَنَّ الْبَرَدَ بَعْضُ الْجِبَالِ، وَالشَّالِثَةُ لِتَبْيِينِ الْجِنْسِ لِأَنَّ جِنْسَ تِلْكَ الْجِبَالِ مِنَ الْبَرَدِ. وَقَالَ الْأَخْفَشُ: إِنَّ «مَنْ» فِي الْجِبَالِ وَ«بَرَدٍ» زَائِدَةٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَالْجِبَالُ وَالْبَرَدُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ؛ أَي يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ بَرَدًا يَكُونُ كَالْجِبَالِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ﴿فَيَصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ﴾ فَتَكُونُ إِصَابَتُهُ نِعْمَةً، وَصَرْفُهُ نِعْمَةً. وَقَدْ مَضَى فِي «الْبَقَرَةِ»، وَ«الرَّعْدِ» أَنَّ مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الرَّعْدَ: سَبِحَانَ مَنْ يَسْبِحُ الرَّعْدَ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خَيْفَتِهِ ثَلَاثًا عُرْفِي مِمَّا يَكُونُ فِي ذَلِكَ الرَّعْدِ. ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ﴾ أَي ضَوْءُ ذَلِكَ الْبَرْقِ الَّذِي فِي السَّحَابِ «يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ» مِنْ شِدَّةِ بَرِّقِهِ وَضَوْوِهِ. قَالَ الشَّمَّاحُ: وَمَا كَادَتْ إِذَا رَفَعَتْ سَنَاهَا لِيَبْصِرَ ضَوْوَهَا إِلَّا الْبَصِيرُ

وقال امرؤ القيس:

يضيء سَنَاهُ أَوْ مَصَابِيحُ رَاهِبٍ  
أَهَانَ السَّلِيطِ فِي الذُّبَالِ الْمُتَلَّتِ

فالسَّنَا (مَقْصُورٌ) ضَوْءُ الْبَرْقِ. وَالسَّنَا أَيْضًا نَبْتُ يَتَدَاوَى بِهِ. وَالسَّنَاءُ مِنَ الرَّفْعَةِ مَمْدُودٌ. وَكَذَلِكَ قَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ مَصْرُوفٍ «سَنَاءً» بِالْمَدِّ عَلَى الْمَبَالِغَةِ فِي شِدَّةِ الضَّوْءِ وَالصَّنَاءُ؛ فَاطْلُقَ عَلَيْهِ اسْمُ الشَّرْفِ. قَالَ الْمَيْرَدُ: السَّنَا (مَقْصُورٌ) وَهُوَ اللَّمْعُ؛ فَإِذَا كَانَ مِنَ الشَّرْفِ وَالْحَسْبِ فَهُوَ مَمْدُودٌ، وَأَصْلُهُمَا وَاحِدٌ وَهُوَ الْإِلْتِمَاعُ. وَقَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ مَصْرُوفٍ «سَنَاءُ بَرْقِهِ» قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: وَهُوَ جَمْعُ بَرْقَةٍ. قَالَ النَّحَّاسُ: الْبَرْقَةُ الْمَقْدَارُ مِنَ الْبَرْقِ، وَالْبَرْقَةُ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ. وَقَرَأَ الْجَحْدَرِيُّ وَابْنُ الْقَعْقَاعِ «يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ» بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ الْهَاءِ (١)؛ مِنَ الْإِذْهَابِ، وَتَكُونُ الْبَاءُ فِي «بِالْأَبْصَارِ» صَلَةً زَائِدَةً. الْبَاقُونَ «يَذْهَبُ

(١) قراءة متواترة: تقريب النشر (ص ١٤٩).

بالأبصار» بفتح الباء والهاء، والباء للإصاق. والبَرَقُ دليل على تكاثف السحاب، وبشير بقوة المطر، ومحدّر من نزول الصواعق.

قوله تعالى: ﴿يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ قيل: تقلبيهما أن يأتي بأحدهما بعد الآخر. وقيل: تقلبيهما نقصهما وزيادتهما. وقيل: هو تغيير النهار بظلمة السحاب مرة وبضوء الشمس أخرى؛ وكذا الليل مرة بظلمة السحاب ومرة بضوء القمر؛ قاله النقاش. وقيل: تقلبيهما باختلاف ما يقدر فيهما من خير وشر ونفع وضرر. ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ أي في الذي ذكرناه من تقلب الليل والنهار، وأحوال المطر والصف والشتاء ﴿لَعِبْرَةً﴾ أي اعتباراً ﴿لَأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ أي لأهل البصائر من خلقي.

﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ مُبِينَاتٍ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ قرأ يحيى بن وثاب والاعمش وحمزة والكسائي «وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ» بالإضافة<sup>(١)</sup>. الباقون «خَلَقَ» على الفعل. قيل: إن المعنيين في القراءتين صحيحان. أخبر الله عز وجل بخبرين، ولا ينبغي أن يقال في هذا: إحدى القراءتين أصح من الأخرى. وقد قيل: إن «خَلَقَ» لشيء مخصوص، وإنما يقال خالق على العموم؛ كما قال الله عز وجل: ﴿الْخَالِقُ الْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤]. وفي الخصوص «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ» [الأنعام: ١]، وكذا «هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ» [الأعراف: ١٤٩]. فكذا يجب أن يكون «وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ». والدابة كل ما دب على وجه الأرض من الحيوان؛ يقال: دبَّ يَدبُّ فهو داب؛ والهاء للمبالغة. وقد تقدم في «البقرة». ﴿مِنْ مَاءٍ﴾ لم يدخل في هذا الجنّ والملائكة؛ لأننا لم نشاهدهم، ولم يثبت أنهم خلقوا من ماء، بل في الصحيح: «أن الملائكة خلقوا من نور والجنّ من نار». وقد تقدّم<sup>(٢)</sup>. وقال المفسرون: ﴿مِنْ مَاءٍ﴾ أي من نُطفة. قال النقاش: أراد أمنيّة الذكور. وقال جمهور النُّظرة: أراد أن خلقة كل حيوان فيها ماء كما خلق آدم من الماء والطين؛ وعلى هذا يتخرج قول النبي ﷺ للشيخ الذي سأله في عَزَاة بدر: ممن أنتما؟ فقال رسول الله ﷺ: «نحن من ماء». الحديث<sup>(٣)</sup>. وقال قوم: لا يستثنى الجنّ والملائكة، بل كل حيوان خلق من الماء؛ وخلق النار من الماء، وخلق الريح من الماء؛ إذ أوّل ما خلق الله تعالى من العالم الماء، ثم خلق منه كل شيء.

قلت: ويدل على صحة هذا قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ﴾ المشي على البطن للحيات والحوت، ونحوه من الدود وغيره. وعلى الرجلين للإنسان والطيور إذا مشى. والأربع لسائر الحيوان. وفي مصحف أبي «ومنهم من يمشي على أكثر»؛ فعمّ بهذه الزيادة جميع الحيوان كالسّرطان والحشّاش؛

(١) قراءة متواترة: تقريب النشر (ص ١٥٠).

(٢) صحيح: وقد سبق.

(٣) كذا وجدته مرسلًا في سيرة ابن هشام (٢/ ١٨٩).

ولكنه قرآن لم يشته إجماع؛ لكن قال النقاش: إنما اكتفى في القول بذكر ما يمشي على أربع عن ذكر ما يمشي على أكثر؛ لأن جميع الحيوان إنما اعتماده على أربع، وهي قوام مشيه، وكثرة الأرجل في بعضه زيادة في خلقته، لا يحتاج ذلك الحيوان في مشيه إلى جميعها. قال ابن عطية: والظاهر أن تلك الأرجل الكثيرة ليست باطلاً بل هي محتاج إليها في تنقل الحيوان، وهي كلها تتحرك في تصرفه. وقال بعضهم: ليس في الكتاب ما يمنع من المشي على أكثر من أربع؛ إذ لم يقل ليس منها ما يمشي على أكثر من أربع. وقيل فيه إضمار: ومنهم من يمضي على أكثر من أربع؛ كما وقع في مصحف أبي. والله أعلم. و﴿دَابَّةٌ﴾ تشمل من يعقل وما لا يعقل؛ فغلب من يعقل لما اجتمع مع من لا يعقل؛ لأنه المخاطب والمتعبد؛ ولذلك قال ﴿فَمِنْهُمْ﴾. وقال: ﴿مَنْ يَمْشِي﴾ فأشار بالاختلاف إلى ثبوت الصانع؛ أي لولا أن للجميع صانعاً مختاراً لما اختلفوا، بل كانوا من جنس واحد؛ وهو كقوله: ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِضَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ﴾ [الرعد: ٤]. ﴿يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. مما يريد خلقه ﴿قَدِيرٌ﴾. ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ مُبِينَاتٍ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ تقدم بيانه في غير موضع.

﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup>

قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ﴾ يعني المنافقين، يقولون بالاستتھام: آمنا بالله وبالرسول من غير يقين ولا إخلاص. و﴿وَأَطَعْنَا﴾ أي ويقولون ﴿وَأَطَعْنَا﴾ وكذبوا ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup> أَمَّا قُلُوبُهُمْ مُرْضُ أَمْرًا تَابُوا أَمْرًا يَخَافُونَ أَنْ يَحْجِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ رُبًّا أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(٤)</sup>

فيه أربع مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ قال الطبري وغيره: إن رجلاً من المنافقين اسمه بشر كانت بينه وبين رجل من اليهود خصومة في أرض، فدعاه اليهودي إلى التحاكم عند رسول الله ﷺ، وكان المنافق مبطلاً، فأبى من ذلك وقال: إن محمداً يحيف علينا؛ فلنحككم كعب بن الأشرف؛ فنزلت الآية فيه<sup>(١)</sup>. وقيل: نزلت في المغيرة بن وائل من بني أمية، كان بينه وبين علي بن أبي طالب رضي الله عنه خصومة في ماء وأرض فامتنع المغيرة أن يحاكم علياً إلى رسول الله ﷺ، وقال: إنه يبيغضني؛ فنزلت الآية، ذكره الماوردي<sup>(٢)</sup>. وقال: ﴿لِيَحْكُمَ﴾ ولم يقل: ليحكما؛

(١) سبق هذا في سورة النساء.

(٢) ضعيف: الماوردي (٣/ ١٣٨) في تفسيره.

لأن المعنى به الرسول ﷺ، وإنما بدأ بذكر الله إعظاماً لله واستفتاح كلام.

الثانية: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ أي طائعين متقادين؛ لعلمهم أنه عليه السلام يحكم بالحق. يقال: أذعن فلان لحكم فلان يُذعن إذعاناً. وقال النقاش: ﴿مُذْعِنِينَ﴾ خاضعين. مجاهد: مسرعين. الأخفش وابن الأعرابي: مُقْرِنِينَ. ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ شك وريب. ﴿أَمْ أَرْتَابُوا﴾ أم حدث لهم شك في نبوته وعدله. ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحْيِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ﴾ أي يجور في الحكم والظلم. وأتى بلفظ الاستفهام لأنه أشد في التوبيخ وأبلغ في الذم؛ كقول جرير في المدح:

أستم خير من ركب المطايا  
وأندى العالمين بطون راح

﴿بَلْ أَوْلَتْكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ أي المعاندون الكافرون؛ لإعراضهم عن حكم الله تعالى.

الثالثة: القضاء يكون للمسلمين إذا كان الحكم بين المعاهد والمسلم ولا حق لأهل الذمة فيه. وإذا كان بين ذميين فذلك إليهما، فإن جاء قاضي الإسلام فإن شاء حكم وإن شاء أعرض؛ كما تقدم في المائدة.

الرابعة: هذه الآية دليل على وجوب إجابة الداعي إلى الحاكم لأن الله سبحانه ذم من دُعي إلى رسوله ليحكم بينه وبين خصمه بأقبح الذم فقال: ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ الآية. قال ابن خزيمة: منداد: واجب على كل من دُعي إلى مجلس الحاكم أن يجيب، ما لم يعلم أن الحاكم فاسق، أو عداوة بين المدعى والمدعى عليه. وأسند الزهراوي عن الحسن بن أبي الحسن أن رسول الله ﷺ قال: «من دعاه خصمه إلى حاكم من حكام المسلمين فلم يُجب فهو ظالم ولا حق له»<sup>(١)</sup>. ذكره الماوردي أيضاً. قال ابن العربي: وهذا حديث باطل؛ فأما قوله: «فهو ظالم» فكلام صحيح، وأما قوله «فلا حق له» فلا يصح، ويحتمل أن يريد أنه على غير الحق.

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ أي إلى كتاب الله وحكم رسوله. ﴿أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ قال ابن عباس: أخبر بطاعة المهاجرين والأنصار، وإن كان ذلك فيما يكرهون؛ أي هذا قولهم، وهؤلاء لو كانوا مؤمنين لكانوا يقولون سمعنا وأطعنا. فالقول نصب على خبر كان. واسمها في قوله: ﴿أَنْ يَقُولُوا﴾ نحو ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]. وقيل: إنما قول المؤمنين، وكان صلة في الكلام؛ كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْأَمْتِدِ صَبِيًّا﴾ [مریم: ٢٩]. وقرأ ابن القعقاع «لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ» غير مسمى الفاعل. علي بن أبي طالب «إنما كان قول» بالرفع.

(١) ضعيف: البزار كما في المجمع (٤/ ١٩٨) للهيتمي، وقال: «فيه روح بن عطاء وهو ضعيف، وقد وثقه ابن عدي».

قلت: وهو عن عمران بن الحصين ورواه الطبراني في الكبير عن سمرة رضى الله عنه.

﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ ﴿٣١﴾

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ فيما أمر به حكم. ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقُهُ﴾ قرأ حفص ﴿وَيَتَّقُهُ﴾ بإسكان القاف على نية الجزم؛ قال الشاعر:

وَمَنْ يَتَّقُ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ      وَرَزَقُ اللَّهِ مُتَابًا وَغَادِي

وكسرهما الباقون<sup>(١)</sup>، لأن جزمه بحذف آخره، وأسكن الهاء أبو عمرو وأبو بكر. واختلس الكسرة يعقوب وقألون عن نافع والبُستي عن أبي عمرو وحفص. وأشبع كسرة الهاء الباقون<sup>(٢)</sup>. ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ ذكر أسلم أن عمر رضي الله عنه بينما هو قائم في مسجد النبي ﷺ وإذا رجل من دهاقين الروم قائم على رأسه وهو يقول: أنا أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله. فقال له عمر: ما شأنك؟ قال: أسلمت لله. قال: هل لهذا سبب قال: نعم إني قرأت التوراة والزبور والإنجيل وكثيراً من كتب الأنبياء، فسمعت أسيراً يقرأ آية من القرآن جمع فيها كل ما في الكتب المتقدمة، فعلمت أنه من عند الله فأسلمت. قال: ما هذه الآية؟ قال قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ﴾ في الفرائض ﴿وَرَسُولَهُ﴾ في السنن ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ﴾ فيما مضى من عمره ﴿وَيَتَّقُهُ﴾ فيما بقي من عمره ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ والفائز من نجا من النار وأدخل الجنة. فقال عمر: قال النبي ﷺ: «أُرْتِمَتْ جوامع الكلم»<sup>(٣)</sup>.

﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ﴿٣٢﴾

قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ عاد إلى ذكر المنافقين، فإنه لما بين كراهتهم لحكم النبي ﷺ أتوه فقالوا: والله لو أمرتنا أن نخرج من ديارنا ونساءنا وأموالنا لخرجنا، ولو أمرتنا بالجهاد لجاهدنا؛ فنزلت هذه الآية. أي أقسموا بالله أنهم يخرجون معك في المستأنف ويطيعون. ﴿جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ أي طاقة ما قدروا أن يحلفوا. وقال مقاتل: من حلف بالله فقد أجهد في اليمين. وقد مضى في «الأنعام» بيان هذا. و﴿جَهْدٌ﴾ منصوب على مذهب المصدر تقديره: إقساماً بليغاً. ﴿قُلْ لَا تُقْسِمُوا﴾ وتم الكلام. ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾ أولى بكم من أيمانكم؛ أو ليكن منكم طاعة معروفة، وقول معروف بإخلاص القلب، ولا حاجة إلى اليمين. وقال مجاهد: المعنى قد عرفت طاعتكم وهي الكذب والتكذيب؛ أي المعروف منكم الكذب دون الإخلاص<sup>(٤)</sup>. ﴿إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ من طاعتكم بالقول ومخالفتكم بالفعل.

(١) ٢، ١) قراءتان متواترتان : تقريب النشر (ص ١٥ ، ١٦) .

(٣) لم أجده هكذا ، والمرفوع منه مروى في الصحيحين والله أعلم .

(٤) منقطع : بين ابن جريج ومجاهد كما في تفسير الطبري (١٨ / ١٦٨) :

﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ ﴿٣٥﴾

قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ بإخلاص الطاعة وترك النفاق. ﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾ أي فإن تتولَّوا، فحذف إحدى التاءين. ودلَّ على هذا أن بعده ﴿وَعَلَيْكُمْ﴾ ولم يقل: وعليهم. ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾ أي من تبليغ الرسالة. ﴿وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ أي من الطاعة له؛ عن ابن عباس وغيره. ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ جعل الاهداء مقروناً بطاعته. ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ أي التبليغ ﴿الْمُبِينُ﴾.

﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَقْبَدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ﴿٣٦﴾

نزلت في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما <sup>(١)</sup>؛ قاله مالك. وقيل: إن سبب هذه الآية: أن بعض أصحاب النبي ﷺ شكوا جهْدَ مكافحة العدو، وما كانوا فيه من الخوف على أنفسهم، وأنهم لا يضعون أسلحتهم؛ فنزلت الآية. وقال أبو العالية: مكث رسول الله ﷺ بمكة عشر سنين بعدما أوحى إليه خائفاً هو وأصحابه، يدعون إلى الله سرّاً وجهراً، ثم أمر بالهجرة إلى المدينة، وكانوا فيها خائفين يصبحون ويمسون في السلاح. فقال رجل: يا رسول الله، أما يأتي علينا يوم نأمن فيه ونضع السلاح؟ فقال عليه السلام: «لا تلبثون إلا يسيراً حتى يجلس الرجل منكم في الملاء العظيم محتجباً <sup>(٢)</sup>» ليس عليه حديدة. ونزلت هذه الآية <sup>(٣)</sup>، وأظهر الله نبيّه على جزيرة العرب فوضعوا السلاح وأمنوا. قال النحاس: فكان في هذه الآية دلالة على نبوة رسول الله ﷺ؛ لأن الله جل وعز أنجز ذلك الوعد. قال الضحاك في كتاب النقاش: هذه الآية تتضمن خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي؛ لأنهم أهل الإيمان وعملوا الصالحات. وقد قال رسول الله ﷺ: «الخلافة بعدي ثلاثون» <sup>(٤)</sup>. وإلى هذا القول ذهب ابن العربي في أحكامه، واختاره وقال: قال علماؤنا هذه الآية دليل على خلافة الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم، وأن الله استخلفهم ورضي أمانتهم، وكانوا على الذين ارتضى لهم، لأنهم لم يتقدمهم أحد في الفضيلة إلى يومنا هذا، فاستقر الأمر لهم، وقاموا بسياسة المسلمين، ودُّبوا عن حوزة الدين؛ فنقل الوعد فيهم، وإذا لم يكن هذا الوعد لهم نجز، وفيهم نقذ، وعليهم ورد، فيمين يكون إذاً، وليس بعدهم مثلهم إلى يومنا هذا، ولا يكون فيما بعده. رضي الله عنهم. وحكى هذا

(١) كذا عند ابن العربي (٣/ ١٣٩٢) في أحكام القرآن.

(٢) محتجباً: الاحتباء: ضم الإنسان رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليها. النهاية (١/ ٣٣٥).

(٣) مرسل: أسباب النزول للواحدي (ص ٢٧٤)، والطبري (١٨/ ٢٧٠) في تفسيره.

قلت: رواه الحاكم موصولاً عن أبي بن كعب رضي الله عنه وصححه كما في المستدرک (٢/ ٤٠١) ووافقه

الذهبي.

(٤) صحيح: أبو داود (٤٦٤٦) في السنة، والترمذي (٢٢٢٦) في الفتن، وصححه الألباني هناك.

القولَ القُشَيْرِيّ عن ابن عباس . واحتجُّوا بما رواه سفيّنة مولى رسول الله ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكاً» (١) . قال سفيّنة : أمسك عليك خلافة أبي بكر سنتين ، وخلافة عمر عشرًا ، وخلافة عثمان اثنتي عشرة سنة ، وخلافة عليّ ستًا . وقال قوم : هذا وعد لجميع الأمة في ملك الأرض كلّها تحت كلمة الإسلام ؛ كما قال عليه الصلاة والسلام : «رُويَ لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها وسيبلغ ملكُ أمّتي ما رُويَ لي منها» (٢) . واختار هذا القول ابن عطية في تفسيره (٣) حيث قال : والصحيح في الآية أنها في استخلاف الجمهور ، واستخلافهم هو أن يملكهم البلاد ويجعلهم أهلها ؛ كالذي جرى في الشام والعراق وخراسان والمغرب . قال ابن العربي (٤) : قلنا لهم هذا وعد عام في النبوة والخلافة وإقامة الدعوة وعموم الشريعة ، فنفس الوعد في كل أحد بقدره وعلى حاله ؛ حتى في المفتين والقضاة والأئمة ، وليس للخلافة محل تنفذ فيه الموعدة الكريمة إلا من تقدّم من الخلفاء . ثم ذكر اعتراضاً وانفصالاً معناه : فإن قيل هذا الأمر لا يصح إلا في أبي بكر وحده ، فأما عمر وعثمان فقتلاً غيلةً ، وعليّ قد نُزِعَ في الخلافة . قلنا : ليس في ضمن الأمن السلامة من الموت بأيّ وجه كان ، وأما عليّ فلم يكن نزاله في الحرب مُذهباً للأمن ، وليس من شرط الأمن رفع الحرب إنما شرطه ملك الإنسان لنفسه باختياره ، لا كما كان أصه اب النبي ﷺ بمكة . ثم قال في آخر كلامه : وحقيقة الحال أنهم كانوا مقهورين فصاروا قاهرين ، وكانوا مطلوبين فصاروا طالبين ؛ فهذا نهاية الأمن والعز .

قلت : هذه الحال لم تختص بالخلفاء الأربعة رضي الله عنهم حتى يُخصّوا بها من عموم الآية ، بل شاركهم في ذلك جميع المهاجرين بل وغيرهم . ألا ترى إلى إغزاء قريش المسلمين في أحد وغيرها وخاصة الخندق ، حتى أخير الله تعالى عن جميعهم فقال : «إذ جاءوكم من فوقكم ومن أسفل منكم وإذ زاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنونا ﴿١٥﴾ هنالك ابتلي المؤمنون وزلزلوا زلازلاً ﴿١٦﴾» [الأحزاب : ١٠ - ١١] . ثم إن الله ردّ الكافرين لم ينالوا خيراً ، وأمن المؤمنين وأورثهم أرضهم وديارهم وأموالهم ، وهو المراد بقوله : «لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ» . وقوله : «كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ» يعني بني إسرائيل ، إذ أهلك الله الجبابرة بمصر ، وأورثهم أرضهم وديارهم فقال : «وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا» [الأعراف : ١٣٧] . وهكذا كان الصحابة مستضعفين خائفين ، ثم إن الله تعالى أمنتهم ومكّتهم وملكهم ، فصح أن الآية عامّة لأمة محمد ﷺ غير مخصوصة ؛ إذ التخصيص لا يكون إلا بخبر ممن يجب له التسليم ، ومن الأصل المعلوم التمسك بالعموم . وجاء في معنى تبديل خوفهم بالأمن أن رسول الله ﷺ لما قال أصحابه : أما يأتي علينا يوم نأمن فيه ونضع السلاح؟ فقال عليه السلام : «لا تلبثون إلا قليلاً حتى يجلس الرجل منكم في الملا العظيم مُحْتَبِئاً ليس عليه حديدة» (٥) . وقال ﷺ : «واللَّهِ لِيُتِمَّنَّ اللَّهُ هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى

(١ ، ٢) صحيحان : وقد سبقا .

(٣) المحرر الوجيز (١١ / ٣٢٢) لابن عطية .

(٤) أحكام القرآن (٣ / ١٣٩٥) .

(٥) سبق تخريجه مرسلًا وموصولًا .

حضر موت لا يخاف إلا الله والذئب على غنمه ولكنكم تستعجلون». خرّجه مسلم في صحيحه<sup>(١)</sup>؛ فكان كما أخبر ﷺ. فالآية معجزة النبوة؛ لأنها إخبار عما سيكون فكان.

قوله تعالى: ﴿لَيْسْتَخْلِفْنَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ فيه قولان: أحدهما: يعني أرض مكة؛ لأن المهاجرين سألو الله تعالى ذلك فوعدوا كما وعدت بنو إسرائيل؛ قال معناه النقاش. الثاني: بلاد العرب والعجم. قال ابن العربي: وهو الصحيح؛ لأن أرض مكة محرمة على المهاجرين، قال النبي ﷺ: «لكن البائس سعد بن خولة»<sup>(٢)</sup>. يرثي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة. وقال في الصحيح أيضاً: «يمكث المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً»<sup>(٣)</sup>. واللام في ﴿لَيْسْتَخْلِفْنَهُمْ﴾ جواب قسم مُضْمَرٌ؛ لأن الوعد قول، مجازها: قال الله للذين آمنوا وعملوا الصالحات والله ليستخلفنهم في الأرض فيجعلهم ملوكها وسكانها. ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ يعني بني إسرائيل، أهلك الجبارة بمصر والشام وأورثهم أرضهم وديارهم. وقراءة العامة ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾ بفتح التاء واللام؛ لقوله: ﴿وَعَدَ﴾. وقوله: ﴿لَيْسْتَخْلِفْنَهُمْ﴾. وقرأ عيسى بن عمر وأبو بكر والمفضل عن عاصم «استخلف» بضم التاء وكسر اللام على الفعل المجهول<sup>(٤)</sup>. ﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ﴾ وهو الإسلام؛ كما قاله ﴿وَرَضِيَتْ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] وقد تقدم. وروى سليم بن عامر عن المقداد بن الأسود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما على ظهر الأرض بيت حجر ولا مدر إلا أدخله الله كلمة الإسلام بعز عزيز أو ذل ذليل أما بعزهم فيجعلهم من أهلها وأما بذلهم فيدينون بها»<sup>(٥)</sup>. ذكره الماوردي حجة لمن قال: إن المراد بالأرض بلاد العرب والعجم؛ وهو القول الثاني، على ما تقدم آنفاً. ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ﴾ قرأ ابن مُحَيِّصٍ وابن كثير ويعقوب وأبو بكر بالتخفيف<sup>(٦)</sup>؛ من أبدل، وهي قراءة الحسن، واختيار أبي حاتم. الباقر بالتشديد؛ من بدل، وهي اختيار أبي عبيد؛ لأنها أكثر ما في القرآن، قال الله تعالى: ﴿لَا يُبَدِّلُ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٤]. وقال: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً﴾ [النحل: ١٠١] ونحوه، وهما لغتان. قال النحاس: وحكى محمد بن الجهم عن الفراء قال: قرأ عاصم والأعمش ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ﴾ مشددة، وهذا غلط عن عاصم؛ وقد ذكر بعده غلطاً أشد منه، وهو أنه حكى عن سائر الناس التخفيف. قال النحاس: وزعم أحمد بن يحيى أن بين التثقيب والتخفيف فرقاً، وأنه يقال: بدلته أي غيرته، وأبدلته أزلته وجعلت غيره. قال النحاس: وهذا القول صحيح؛ كما تقول: أبدل لي هذا الدرهم، أي أزله وأعطني غيره. وتقول: قد بدلت بعدنا، أي غيرت؛ غير أنه قد يستعمل أحدهما موضع الآخر؛ والذي ذكره أكثر. وقد مضى هذا في «النساء» والحمد لله، وذكرنا في سورة «إبراهيم» الدليل من السنة على أن بدل معناه إزالة العين؛ فتأصله هناك. وقرئ ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا﴾ [القلم: ٣٢] مخففاً ومثقلاً<sup>(٧)</sup>. ﴿يَعْبُدُونِي﴾ هو في موضع الحال؛ أي في حال عبادتهم الله بالإخلاص. ويجوز أن

(١) صحيح: قطعة من حديث خباب رضی الله عنه عند البخاري (٦٩٤٣) وليس عند مسلم كما قال المصنف - رحمه الله.

(٢) متفق عليه: وقد سبق عن سعد بن أبي وقاص رضی الله عنه.

(٣، ٥) متفق عليهما: البخاري (٣٩٣٣) في المناقب، ومسلم (١٣٥٣) في الحج، عن العلاء بن الحضرمي رضی الله عنه.

(٤) قراءة متواترة: تقريب النشر (ص ١٥٠).

(٦، ٧) قراءتان متواترتان: تقريب النشر (ص ١٣٨).

يكون استثناءً على طريق الثناء عليهم. ﴿لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ فيه أربعة أقوال: أحدها: لا يعبدون إلهاً غيري؛ حكاية النقاش. الثاني: لا يراؤون بعبادتي أحداً. الثالث: لا يخافون غيري؛ قاله ابن عباس. الرابع: لا يحبون غيري؛ قاله مجاهد. ﴿وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ﴾ أي بهذه النعم. والمراد كفران النعمة؛ لأنه قال تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ والكافر بالله فاسق بعد هذا الإيناع وقبله.

### ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾

تقدم؛ فأعاد الأمر بالعبادة تأكيداً.

### ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا أُوهمُ النَّارُ وَلَيْسَ الْمَصِيرُ﴾

قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ هذا تسلية للنبي ﷺ ووعدٌ بالنصرة. وقراءة العامة ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ بالثاء خطاباً. وقرأ ابن عامر وحمزة وأبو حنيفة «يَحْسَبَنَّ» بالياء (٢)، بمعنى لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم معجزين لله في الأرض؛ لأن الحسبان يتعدى إلى مفعولين. وهذا قول الزجاج. وقال الفراء وأبو علي: يجوز أن يكون الفعل للنبي ﷺ؛ أي لا يحسبن محمد الذين كفروا معجزين في الأرض. فـ ﴿الَّذِينَ﴾ مفعول أول، و﴿مُعْجِزِينَ﴾ مفعول ثان. وعلى القول الأول ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فاعل «أنفسهم» مفعول أول، وهو محذوف مراد ﴿مُعْجِزِينَ﴾ مفعول ثان. قال النحاس: وما علمت أحداً من أهل العربية بصرياً ولا كوفيّاً إلا وهو يخطئ قراءة حمزة؛ فمنهم من يقول: هي لحن؛ لأنه لم يأت إلا بمفعول واحد لـ «يَحْسَبَنَّ». وعن قال هذا أبو حاتم. وقال الفراء: هو ضعيف؛ وأجازه على ضعفه، على أنه يحذف المفعول الأول، وقد بيناه. قال النحاس: وسمعت علي بن سليمان يقول في هذه القراءة: يكون ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في موضع نصب. قال: ويكون المعنى ولا يحسبن الكافر الذين كفروا معجزين في الأرض.

قلت: وهذا موافق لما قاله الفراء وأبو علي؛ إلا أن الفاعل هناك النبي ﷺ. وفي هذا القول الكافر. و﴿مُعْجِزِينَ﴾ معناه فائقين. وقد تقدم. ﴿وَمَا أُوهمُ النَّارُ وَلَيْسَ الْمَصِيرُ﴾ أي المرجع.

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَفْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَصُومُونَ فَيَأْخُذُكُمْ مِنْ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَأَنَّ عَلَيْهِ حِكْمٌ﴾

فيه ثمان مسائل (٣):

الأولى: قال العلماء: هذه الآية خاصة والتي قبلها عامة؛ لأنه قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا

(١) ضعيف: فيه ليث بن أبي سليم عن مجاهد، وانظر: الطبري (١٨ / ١٧٠) في تفسيره.

(٢) قراءة سبعة متواترة: الإقناع (٢ / ٧١٣)، وتقريب النشر (ص ١١٩).

(٣) في الطبوعات: «سبع مسائل، وتسع مسائل»، والصواب ما أثبتناه.

يُوتَا غَيْرَ يَوْمِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا» ثم خص هنا فقال ﴿لَيْسْتَآذِنِكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فخص في هذه الآية بعض المستأذنين، وكذلك أيضاً يتأول القول في الأولى في جميع الأوقات عموماً. وخص في هذه الآية بعض الأوقات، فلا يدخل فيها عبد ولا أمة. وغداً كان أو ذا منظر إلا بعد الاستئذان. قال مقاتل: نزلت في أسماء بنت مرثد، دخل عليها غلام لها كبير، فاشتكت إلى رسول الله ﷺ؛ فنزلت عليه الآية (١). وقيل: سبب نزولها دخول مدلج على عمر؛ وسيأتي.

الثانية: اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى: ﴿لَيْسْتَآذِنِكُمْ﴾ على ستة أقوال:

الأول: أنها منسوخة، قاله ابن المسيب وابن جبير.

الثاني: أنها ندب غير واجبة؛ قاله أبو قلابة، قال: إنما أمروا بهذا نظراً لهم.

الثالث: عنى بها النساء؛ قاله أبو عبد الرحمن السلمي (٢).

وقال ابن عمر: هي في الرجال دون النساء (٣). وهو القول الرابع.

الخامس: كان ذلك واجباً، إذ كانوا لا غلقت لهم ولا أبواب، ولو عاد الحال لعاد الوجوب؛ حكاه

المهدوي عن ابن عباس.

السادس: أنها محكمة واجبة ثابتة على الرجال والنساء؛ وهو قول أكثر أهل العلم؛ منهم القاسم

وجابر بن زيد والشعبي. وأضعفها قول السلمي لأن ﴿الَّذِينَ﴾ لا يكون للنساء في كلام العرب، إنما

يكون للنساء «اللاتي واللاتي». وقول ابن عمر يستحسنه أهل النظر، لأن ﴿الَّذِينَ﴾ للرجال في كلام

العرب، وإن كان يجوز أن يدخل معهم النساء فإنما يقع ذلك بدليل، والكلام على ظاهره، غير أن في

إسناده ليث بن أبي سليم. وأما قول ابن عباس فروى أبو داود عن عبيد الله بن أبي يزيد سمع ابن

عباس يقول: آية لم يؤمر بها أكثر الناس آية الاستئذان وإني لأمر جاريتي هذه تستأذن علي. قال أبو

داود: وكذلك رواه عطاء عن ابن عباس: يأمر به (٤). وروى عكرمة أن نفراً من أهل العراق قالوا: يا

ابن عباس، كيف ترى في هذه الآية التي أمرنا فيها بما أمرنا ولا يعمل بها أحد، قول الله عز وجل:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسْتَآذِنِكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْفَوْا الْحِلْمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ

وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ هُنَّ حَوَافِرُنَّ

عَلَيْكُمْ﴾. قال أبو داود: قرأ القعني إلى ﴿عَلَيْكُمْ حَكِيمٌ﴾ قال ابن عباس: إن الله حلیم رحيم

بالمؤمنين يحب السر، وكان الناس ليس لبيوتهم ستور ولا حجال، فرمما دخل الخادم أو الولد أو يتيمة

الرجل والرجل على أهله، فأمرهم الله بالاستئذان في تلك العورات، فجاءهم الله بالستور والحجير،

(١) معضل: ابن أبي حاتم (١٠ / ٢٠١) في تفسيره، عن مقاتل بن حيان، والواحد (ص ٢٧٥) في أسباب النزول.

(٢) الطبري (١٨ / ١٧٢) في تفسيره، ووصله الحاكم (٣٥١٣) عن أبي عبد الرحمن عن علي رضي الله عنه به.

(٣) ضعيف: البخاري (٥٧ / ١٠٥٧) في الأدب المفرد، والطبري (١٨ / ١٧٢) في تفسيره، وفيه ليث بن أبي سليم وهو مختلط جداً، وحسنه الألباني هناك.

(٤) صحيح موقوف: أبو داود (٥١٩١) في الأدب، وصححه الألباني هناك (ص ٧٧٦) ط - مكتبة المصايف - الرياض.

فلم أر أحداً يعمل بذلك بعد<sup>(١)</sup>.

قلت: هذا متق حسن، وهو يرد قول سعيد وابن جبير؛ فإنه ليس فيه دليل على نسخ الآية، ولكن على أنها كانت على حال ثم زالت، فإن كان مثل ذلك الحال فحكمها قائم كما كان، بل حكمها لليوم ثابت في كثير من مساكن المسلمين في البوادي والصحاري ونحوها. وروى وكيع عن سفيان عن موسى ابن أبي عائشة عن الشعبي: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ قال: ليست بمسوخة. قلت: إن الناس لا يعملون بها؛ قال: الله عز وجل المستعان<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: قال بعض أهل العلم: إن الاستئذان ثلاث مأخوذ من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْبَسُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ قال يزيد: ثلاث دفعات. قال: فورد القرآن في المالك والصبيان، وستة رسول الله ﷺ في الجميع. قال ابن عبد البر: ما قاله من هذا وإن كان له وجه فإنه غير معروف عن العلماء في تفسير الآية التي نزع بها، والذي عليه جمهورهم في قوله: ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ أي في ثلاثة أوقات. ويدل على صحة هذا القول ذكره فيها ﴿مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾.

الرابعة: أدب الله عز وجل عباده في هذه الآية بأن يكون العبيد إذ لا بال لهم، والأطفال الذين لم يلبسوا الحُلُم إلا أنهم عَقَلُوا معاني الكَشْفَةِ ونحوها، يستأذنون على أهلهم في هذه الأوقات الثلاثة، وهي الأوقات التي تقتضي عادة الناس الانكشاف فيها وملازمة التعرّي. فما قبل الفجر وقت انتهاء النوم ووقت الخروج من ثياب النوم وليس ثياب النهار. ووقت القائلة وقت التجرد أيضاً وهي الظهيرة، لأن النهار يظهر فيها إذا علا شعاعه واشتد حرّه. وبعد صلاة العشاء وقت التعرّي للنوم؛ فالتكشيف غالب في هذه الأوقات. يروى أن رسول الله ﷺ بعث غلاماً من الأنصار يقال له مُدْلَج إلى عمر بن الخطاب ظهيرة ليدعوه، فوجده نائماً قد أغلق عليه الباب، فدقّ عليه الغلام الباب فناداه ودخل، فاستيقظ عمر وجلس فأنكشف منه شيء، فقال عمر: وددت أن الله نهى أبناءنا ونساءنا وخدمنا عن الدخول علينا في هذه الساعات إلا بإذن؛ ثم انطلق إلى رسول الله ﷺ فوجد هذه الآية قد أنزلت، فخر ساجداً شكراً لله<sup>(٣)</sup>. وهي مكية.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَلْبَسُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ﴾ أي الذين لم يحتلموا من أحراركم؛ قاله مجاهد<sup>(٤)</sup>. وذكر إسماعيل بن إسحاق كان يقول: ليستأذِنكم الذين لم يلبسوا الحُلُم مما ملكت أيمانكم؛ على التقديم والتأخير، وأن الآية في الإمام. وقرأ الجمهور بضم اللام، وسكنها الحسن بن أبي الحسن لثقل الضمة. وكان أبو عمرو يستحسنها. و﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ نصب على الظرف؛ لأنهم لم يؤمروا بالاستئذان ثلاثاً، إنما أمروا بالاستئذان في ثلاثة مواطن، وللظرفية في ﴿ثَلَاثَ﴾ بيّنة: ﴿مِنْ قَبْلِ

(١) حسن موقوف: كذا قال الألباني في سنن أبي داود (٥١٩٢) كتاب الأدب. والحجال: في النهاية ج (حجلة)

وهي بيت كالقبة تسيّر بالثياب وتكون له أزرار كبار. النهاية (١/٣٤٦).

(٢) كذا عند الطبري (١٨/١٧٤) في تفسيره.

(٣) كذا عند الواحدي عن ابن عباس بلا سند في أسباب النزول (ص ٢٧٥).

(٤) منقطع: بين ابن جريج ومجاهد كما عند الطبري (١٨/١٧٤) في تفسيره.

صَلَاةَ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضْمُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ وَمِنَ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ﴿١﴾. وقد مضى معناه. ولا يجب أن يستأذن ثلاث مرات في كل وقت. ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾ قرأ جمهور السبعة ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ برفع ﴿ثَلَاثُ﴾. وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ﴿ثَلَاثُ﴾ بالنصب على البدل<sup>(١)</sup> من الظرف في قوله: ﴿ثَلَاثُ مَرَّاتٍ﴾. قال أبو حاتم: النصب ضعيف مردود. وقال الفراء: الرفع أحب إلي. قال: وإنما اخترت الرفع لأن المعنى: هذه الخصال ثلاث عورات. والرفع عند الكسائي بالابتداء، والخبر عنده ما بعده، ولم يقل بالعائد، وقال نصاً بالابتداء. قال: والعورات الساعات التي تكون فيها العورة؛ إلا أنه قرأ بالنصب، والنصب فيه قولان: أحدهما: أنه مردود على قوله: ﴿ثَلَاثُ مَرَّاتٍ﴾؛ ولهذا استبعده الفراء. وقال الزجاج: المعنى ليستأذنكم أوقات ثلاث عورات؛ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. و﴿عَوْرَاتٍ﴾ جمع عَوْرَةٌ، وبابه في الصحيح أن يجيء على فعلات (بفتح العين) كجَفَنَةٌ وجَفَنَاتٌ، ونحو ذلك. وسكنوا العين في الْمُعْتَلِّ كَبَيْضَةٌ وبَيْضَاتٌ؛ لأن فتحه داع إلى اعتلاله فلم يفتح لذلك؛ فأما قول الشاعر:

أَبُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مَتَأَوَّبٌ      رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِينَ سُبُوحٌ

فشاذ.

السادسة: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ﴾ أي في الدخول من غير أن يستأذنا وإن كنتم متبذلين. ﴿طَوَافُونَ﴾ بمعنى هم طوافون. قال الفراء: كقولك في الكلام إنما هم خدمكم وطوافون عليكم. وأجاز الفراء نصب «طوافين» لأنه نكرة، والمضمر في ﴿عَلَيْكُمْ﴾ معرفة. ولا يجوز البصريون أن يكون حالا من المضمرين اللذين في ﴿عَلَيْكُمْ﴾ وفي «بَعْضِكُمْ» لاختلاف العاملين. ولا يجوز مرت بزيد ونزلت على عمرو العاقلين، على النعت لهما. فمعنى ﴿طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ﴾ أي يطوفون عليكم وتطوفون عليهم؛ ومنه الحديث في الهرة: «إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات»<sup>(٢)</sup>. فمنع في الثلاث العورات من دخولهم علينا؛ لأن حقيقة العورة كل شيء لا مانع دونه، ومنه قوله: ﴿إِنْ بَيَّوْتَنَا عَوْرَةً﴾ [الأحزاب: ١٣] أي سهلة للمدخل، فبين العلة الموجبة للإذن، وهي الخلوة في حال العورة؛ فتعين امتثاله وتعذر نسخه. ثم رفع الجناح بقوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ أي يطوف بعضهم على بعض. ﴿كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾ الكاف في موضع نصب؛ أي يبين الله لكم آياته الدالة على متعبداته بيانا مثل ما بين لكم هذه الأشياء. ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ تقدم.

السابعة: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ يريد العتمة. وفي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم إلا إنها العشاء وهم يعتمون بالإبل»<sup>(٣)</sup>. وفي رواية «فإنها في كتاب الله العشاء وإنها تعتم بإبل»<sup>(٤)</sup>.

(١) قراءة متواترة: تقريب النشر (ص ١٥٠).

(٢) صحيح: أبو داود (٧٥) في الطهارة، والترمذي (٩٢) في الطهارة، عن أبي قتادة، وصححه الألباني هناك.  
(٣، ٤) صحيح: مسلم (٦٤٤) في المساجد ومواضع الصلاة. ويعتمون الإبل: أي يدخلونها ويريحونها وينخونها في مراتعها ساعة عتمة الليل، فيسمون ذلك صلاة العتمة، فنهاهم ﷺ عن الاقتداء بهم، واستحب لهم التمسك بالاسم الناطق به لسان الشريعة. النهاية (٣/ ١٨٠) لابن الأثير.

وفي البخاري عن أبي بَرزة: كان النبي ﷺ يؤخّر العشاء<sup>(١)</sup>. وقال أنس: أخر النبي ﷺ العشاء<sup>(٢)</sup>. وهذا يدل على العشاء الأولى. وفي الصحيح: فصلها، يعني العصر بين العشاء بين المغرب والعشاء. وفي «الموطأ» وغيره: ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حثباً. وفي مسلم عن جابر بن سمرة قال: كان رسول الله ﷺ يصلي الصلوات نحواً من صلاتكم، وكان يؤخّر العتمة بعد صلاتكم شيئاً، وكان يُخفّ الصلاة<sup>(٣)</sup>. قال القاضي أبو بكر بن العربي<sup>(٤)</sup>: وهذه أخبار متعارضة، لا يُعلم منها الأول من الآخر بالتاريخ، ونهيه عليه السلام عن تسمية المغرب عشاء وعن تسمية العشاء عتمة ثابت، فلا مردّ له من أقوال الصحابة فضلاً عن عداهم. وقد كان ابن عمر يقول: من قال صلاة العتمة فقد أثم. وقال ابن القاسم قال مالك: «وَمَنْ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ» فإله سماها صلاة العشاء فأحبّ النبي ﷺ أن تسمّى بما سماها الله تعالى به، ويعلمها الإنسان أهله وولده، ولا يقال: عتمة إلا عند خطاب من لا يفهم. وقد قال حسان بن ثابت:

وكانت لا يزال بها أنيس  
خلال مروجها نعم وشاء  
فدع هذا ولكن من لطيف  
يؤرقني إذا ذهب العشاء

وقد قيل: إن هذا النهي عن اتباع الأعراب في تسميتهم العشاء عتمة، إنما كان لئلا يعدل بها عما سماها الله تعالى في كتابه إذ قال: «وَمَنْ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ»؛ فكأنه نهى إرشاد إلى ما هو الأولى، وليس على جهة التحريم، ولا على أن تسميتها العتمة لا يجوز. ألا ترى أنه قد ثبت أن النبي ﷺ قد أطلق عليها ذلك، وقد أباح تسميتها بذلك أبو بكر وعمر رضي الله عنهما. وقيل: إنما نهى عن ذلك تنزيهاً لهذه العبادة الشريفة الدينية عن أن يطلق عليها ما هو اسم لفعلة دنيوية، وهي الحلبة التي كانوا يحتلبونها في ذلك الوقت ويسمونها العتمة؛ ويشهد لهذا قوله: «فإنها تُعتم بحلاب الإبل»<sup>(٥)</sup>.

الثامنة: روى ابن ماجه في سننه حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا إسماعيل بن عياش عن عمارة ابن غزيرة عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «من صلى في جماعة أربعين ليلة لا تفوته الركعة الأولى من صلاة العشاء كتب الله له بها عتقاً من النار»<sup>(٦)</sup>. وفي «صحيح مسلم» عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الفجر في جماعة فكأنما قام الليل كله»<sup>(٧)</sup>. وروى الدارقطني في سننه عن سبيع أو تبيع عن كعب قال: من توضأ فأحسن الوضوء وصلى العشاء الآخرة وصلى بعدها أربع ركعات فاتم

(١) صحيح: البخاري (٥٤٧) في المواقيت.

(٢) علقه البخاري - باب (٢٠) في مواقيت الصلاة، ووصله برقم (٥٧٢) في مواقيت الصلاة، ورواه مسلم (٦٤٠/

٢٢٢) في المساجد ومواضع الصلاة.

(٣) صحيح: مسلم (٦٤٣) في المساجد ومواضع الصلاة.

(٤) انظر: أحكام القرآن (٣/ ١٣٩٨).

(٥) صحيح: وقد سبق.

(٦) حسن دون قوله: «لا تفوته الركعة الأولى من صلاة العشاء»: كذا قال الألباني في تعليقه على الحديث في سنن

ابن ماجه - كتاب المساجد برقم (٧٩٨).

(٧) صحيح: مسلم (٦٥٦) في المساجد ومواضع الصلاة.

ركوعهن وسجودهن ويعلم ما يقترء فيهن كن له بمنزلة ليلة القدر<sup>(١)</sup>.

﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٥﴾﴾

قرأ الحسن «الحلم» فحذف الضمة لثقلها. والمعنى: أن الأطفال أمروا بالاستئذان في الأوقات الثلاثة المذكورة؛ وأبيح لهم الأمر في غير ذلك كما ذكرنا. ثم أمر الله تعالى في هذه الآية أن يكونوا إذا بلغوا الحلم على حكم الرجال في الاستئذان في كل وقت. وهذا بيان من الله عز وجل لأحكامه وإيضاح حلاله وحرامه، وقال: ﴿فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ ولم يقل فليستأذنوكم. وقال في الأولى: ﴿لَيْسْتَأْذِنُكُمْ﴾ لأن الأطفال غير مخاطبين ولا متعبدين. وقال ابن جريج: قلت لعطاء: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ قال: واجب على الناس أن يستأذنوا إذا احتملوا، أحراراً كانوا أو عبيداً<sup>(٢)</sup>. وقال أبو إسحاق الفَرَّارِيُّ: قلت للأوزاعي ما حدّ الطفل الذي يستأذن؟ قال: أربع سنين، قال: لا يدخل على امرأة حتى يستأذن. وقال الزهري: أي يستأذن الرجل على أمه؛ وفي هذا المعنى نزلت هذه الآية.

﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٦﴾﴾

فيه خمس مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ القواعد واحدها قاعد، بلا هاء؛ ليدلّ حذفها على أنه قعود الكبير، كما قالوا: امرأة حامل؛ ليدلّ بحذف الهاء أنه حمل حبل. قال الشاعر:

فلو أنّ ما في بطنه بين نسوة  
حبلن وإن كنّ القواعد عقرًا

وقالوا في غير ذلك: قاعدة في بيتها، وحاملة على ظهرها، بالهاء. والقواعد أيضاً: أساس البيت؛ واحده قاعدة، بالهاء.

الثانية: القواعد: العجز اللواتي قعدن عن التصرف من السنّ، وقعدن عن الولد والمحيض؛ هذا قول أكثر العلماء. قال ربيعة: هي التي إذا رأيتها تستقدرها من كبرها. وقال أبو عبيدة: اللاتي قعدن عن الولد؛ وليس ذلك بمستقيم، لأن المرأة تقعد عن الولد وفيها مستمتع؛ قاله المهدي.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ إنما خص القواعد بذلك لانصراف الأنفس عنهن؛ إذ لا مذهب للرجال فيهن، فأبيح لهن ما لم يبيح لغيرهن، وأزيل عنهن كلفة التحفظ المتعب لهن.

الرابعة: قرأ ابن مسعود وأبي وابن عباس «أَنْ يَضَعْنَ مِنْ ثِيَابَهُنَّ» بزيادة «من». قال ابن عباس: وهو الجلباب. وروي عن ابن مسعود أيضاً «من جلابيهن». والعرب تقول: امرأة واضع، للتي كبرت

(١) مقطوع موقوف: الدارقطني (١٩٤٣) في سننه، والنسائي (٣٤٣ / ٤) في الكبرى، والبيهقي (٢٥٨ / ٨) في سننه، وانظر: الضعيفة للالباني (٥٠٥٣).

(٢) صحيح مقطوع: الطبري (١٧٦ / ١٨) في تفسيره.

فوضعت خمارها. وقال قوم: الكبيرة التي آيست من النكاح، لو بدا شعرها فلا بأس؛ فعلى هذا لا يجوز لها وضع الخمار. والصحيح أنها كالشابة في التستر؛ إلا أن الكبيرة تضع الجلباب الذي يكون فوق الدرع والخمار<sup>(١)</sup>؛ قاله ابن مسعود وابن جبير وغيرهما.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مَتْرَجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ أي غير مظهرات ولا متعرضات بالزينة ليُنظر اليهن؛ فإن ذلك من أقبح الأشياء وأبعده عن الحق. والتبرج: التكشّف والظهور للعيون؛ ومنه: بروج مشيدة. وبروج السماء والأسوار؛ أي لا حائل دونها يسترها. وقيل لعائشة رضي الله عنها: يا أمّ المؤمنين، ما تقولين في الخضاب والصباغ والتمائم والقرطين والخلخال وخاتم الذهب ورقاق الثياب؟ فقالت: يا معشر النساء، قصتكن قصة امرأة واحدة، أحلّ الله لكن الزينة غير متبرجات لمن لا يحل لكن أن يروا منكن مُحَرَّمًا<sup>(٢)</sup>. وقال عطاء: هذا في بيوتهن، فإذا خرجت فلا يحل لها وضع الجلباب. وعلى هذا ﴿غَيْرَ مَتْرَجَاتٍ﴾ غير خارجات من بيوتهن. وعلى هذا يلزم أن يقال: إذا كانت في بيتها فلا بد لها من جلباب فوق الدرع، وهذا بعيد، إلا إذا دخل عليها أجنبي. ثم ذكر تعالى أن تحفظ الجميع منهن، واستعفاقهن عن وضع الثياب والتزامهن ما يلزم الشباب أفضل لهن وخير. وقرأ ابن مسعود «وأن يتعفن» بغير سين. ثم قيل: من التبرج أن تلبس المرأة ثوبين رقيقين يصفانها. روى [أصحاب] الصحيح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «صنفان من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات ودوسهن كاسنمة الهخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا»<sup>(٣)</sup>. قال ابن العربي: وإنما جعلهن كاسيات لأن الثياب عليهن، وإنما وصفهن بأنهن عاريات لأن الثوب إذا رقّ يصفهن، ويدي محاسنهن؛ وذلك حرام.

قلت: هذا أحد التأويلين للعلماء في هذا المعنى. والثاني: أنهنّ كاسيات من الثياب عاريات من لباس التقوى الذي قاله تعالى فيه: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. وأشدوا:

إذا المرء لم يلبس ثياباً من التقى      تقلّب عرياناً وإن كان كاسياً  
وخير لباس المرء طاعة ريسه      ولا خير فيمن كان لله عاصياً

وفي «صحيح مسلم» عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «بيننا أنا نائم رأيت الناس يعرّضون عليّ وعليهم قمص منها ما يبلغ الثدي ومنها ما دون ذلك ومرّ عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره» قالوا: ماذا أولت ذلك يا رسول الله؟ قال: «الدين»<sup>(٤)</sup>. فتأويله ﷺ القميص بالدين مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾. والعرب تكني عن الفضل والمغاف بالثياب؛ كما قال شاعرهم:

ثياب بني عوف طهارى نقيّة

(١) حسن إلى ابن مسعود: الطبري (١٨ / ١٧٧) في تفسيره، وابن الجعد (١٤٤) في مسنده.

(٢) الأثر عند ابن أبي حاتم (١٠ / ٢١٥) في تفسيره، وانظر: تفسير ابن كثير (٥ / ٤٢٩).

(٣) صحيح: مسلم (٢١٢٨) في اللباس والزينة.

(٤) متفق عليه: البخاري (٢٣) في الإيمان، ومسلم (٢٣٩٠) في فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

وقد قال ﷺ لعثمان: «إن الله سيُنسك قميصاً فإن أرادوك أن تخلعه فلا تخلعه» (١). فعبر عن الخلافة بالمقيص، وهي استعارة حسنة معروفة.

قلت: هذا التأويل أصح التأويلين، وهو اللائق بهن في هذه الأزمان، وخاصة الشباب، فإنهن يتزين ويخرجن متبرجات؛ فهن كاسيات بالشباب عاريات من التقوى حقيقة، ظاهراً وباطناً، حيث تبدي زينتها، ولا تبالي بمن ينظر إليها، بل ذلك مقصودهن، وذلك مشاهد في الوجود منهن، فلو كان عندهن شيء من التقوى لما فعلن ذلك، ولم يعلم أحد ما هنالك. وما يقوي هذا التأويل ما ذكر من وصفهن في بقية الحديث في قوله: «رؤوسهن كأسنمة البخت». والبخت: ضرب من الإبل عظام الأجسام، عظام الاسنمة؛ شبه رؤوسهن بها لما رفعن من صفائر شعورهن على أوساط رؤوسهن. وهذا مشاهد معلوم، والناظر إليهن ملوم. قال ﷺ: «ما تركت بعدي فتنة أضرت على الرجال من النساء». خرجه البخاري (٢).

﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْهُمُ مِفْتَاحَهُ وَأَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتاً فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَرَكََةً طَيِّبَةً كَذَلِكَ بَيَّنَّ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٥٥﴾﴾

فيه إحدى عشرة مسألة:

الأولى: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ﴾. اختلف العلماء في تأويل هذه الآية على أقوال ثمانية. أقربها: هل هي منسوخة أو ناسخة أو محكمة؟ فهذه ثلاثة أقوال:

الأول: أنها منسوخة من قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ إلى آخر الآية؛ قاله عبد الرحمن بن زيد، قال: هذا شيء قد انقطع، كانوا في أول الإسلام ليس على أبوابهم أغلاق، وكانت الستور مرخاة، فربما جاء الرجل فدخل البيت وهو جائع وليس فيه أحد؛ فسوغ الله عز وجل أن يأكل منه، ثم صارت الأغلاق على البيوت فلا يحل لأحد أن يفتحها، فذهب هذا وانقطع. قال ﷺ: «لَا يَحْتَلِينَ أَحَدٌ مَأْشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا يَأْذَنَهُ...» الحديث. خرجه الأئمة (٣).

الثاني: أنها ناسخة؛ قاله جماعة. روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: لما أنزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩] قال المسلمون: إن الله عز وجل قد نهانا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل، وأن الطعام من أفضل الأموال، فلا يحل لأحد منا أن يأكل عند

(١) ضعيف: فيه فرج بن فضالة وهو ضعيف، وصححه الألباني (١١٢) في سنن ابن ماجه - المقدمة بنحوه.

(٢) صحيح: وقد سبق.

(٣) صحيح: وقد سبق.

أحد، فكفّ الناس عن ذلك؛ فأنزل الله عز وجل ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ﴾ إلى ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْهُ مَفَاتِحُهُ﴾. قال: هو الرجل يؤكل الرجل بضيعة<sup>(١)</sup>.

قلت: علي بن أبي طلحة هذا هو مولى بني هاشم سكن الشام، يُكنى أبا الحسن ويقال أبا بحد، واسم أبيه أبي طلحة سالم، تُكلم في تفسيره؛ فقيل: إنه لم ير ابن عباس، والله أعلم.

الثالث: أنها محكمة؛ قاله جماعة من أهل العلم ممن يُقتدى بقولهم؛ منهم سعيد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود. وروى الزُّهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها وقالت: كان المسلمون يُوعبون في النَّفَر مع رسول الله ﷺ، فكانوا يدفعون مفاتيحهم إلى ضَمَانهم ويقولون: إن احتجتم فكلوا؛ فكانوا يقولون إنما أحلوه لنا عن غير طيب نفس؛ فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ إلى آخر الآية. قال النحاس: «يُوعبون» أي يخرجون بأجمعهم في المغازي؛ يقال: أوعب بنو فلان لبني فلان إذا جاؤوهم بأجمعهم. وقال ابن السكيت: يقال أوعب بنو فلان جلاء؛ فلم يبق ببلدهم منهم أحد. وجاء الفرس برخص وعيب؛ أي بأقصى ما عنده. وفي الحديث: «في الأنف إذا استوعب جدعه الدية»<sup>(٢)</sup> إذا لم يترك منه شيء. واستيعاب الشيء استصاله. ويقال: بيتٌ وعيبٌ إذا كان واسعاً يستوعب كل ما جعل فيه. والضمنى هم الزمنى، واحدهم ضمِن مثل زمن. قال النحاس: وهذا القول من أجل ما روي في الآية؛ لما فيه عن الصحابة والتابعين من التوقيف أن الآية نزلت في شيء بعينه. قال ابن العربي: وهذا كلام متظلم لاجل تخلفهم عنهم في الجهاد وبقاء أموالهم بأيديهم، لكن قوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْهُ مَفَاتِحُهُ﴾ قد اقتضاه؛ فكان هذا القول بعيداً جداً. لكن المختار أن يقال: إن الله رفع الحرج عن الأعمى فيما يتعلق بالتكليف الذي يشترط فيه البصر، وعن الأعرج فيما يشترط في التكليف به من المشي؛ وما يتعدّر من الأفعال مع وجود العرج، وعن المريض فيما يؤثر المرض في إسقاطه؛ كالصوم وشروط الصلاة وأركانها، والجهاد ونحو ذلك. ثم قال بعد ذلك مبيئاً: وليس عليكم حرج في أن تأكلوا من بيوتكم. فهذا معنى صحيح، وتفسير بين مفيد، يعضده الشرع والعقل، ولا يحتاج في تفسير الآية إلى نقل.

قلت: وإلى هذا أشار ابن عطية فقال: فظاهر الآية وأمر الشريعة يدل على أن الحرج عنهم مرفوع في كل ما يضطرهم إليه العذر، وتقتضي نيتهم فيه الإتيان بالأكمل، ويقتضي العذر أن يقع منهم الأتقص؛ فالخرج مرفوع عنهم في هذا، فأما ما قال الناس في هذا الحرج هنا وهي:

الثانية: فقال ابن زيد: هو الحرج في الغزو؛ أي لا حرج عليهم في تأخرهم<sup>(٣)</sup>. وقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ الآية، معنى مقطوع من الأول. وقالت فرقة: الآية كلها في معنى المطاعم. قالت: وكانت العرب ومن بالمدينة قبل المبعث تتجنب الأكل مع أهل الأعداء؛ فبعضهم كان يفعل ذلك تقدرًا لجولان اليد من الأعمى، ولانسياط الجلسة من الأعرج، ولرائحة المريض وعلاته؛ وهي أخلاق

(١) منقطع: بين علي بن أبي طلحة وابن عباس. انظر: تفسير الطبري (١٨ / ١٧٩).

(٢) لهيف: وقد سبق.

(٣) صحيح إليه: الطبري (١٨١ / ١٨) في تفسيره.

جاهلية وكبر، فنزلت الآية مؤذنة. وبعضهم كان يفعل ذلك تحرجاً من غير أهل الأعدار، إذ هم مقصرون عن درجة الأصحاء في الأكل، لعدم الرؤية في الأعمى، وللعجز عن المزاحمة في الأعرج ولضعف المريض؛ فنزلت الآية في إباحة الأكل معهم. وقال ابن عباس في كتاب الزهراوي: إن أهل الأعدار تحرجوا في الأكل مع الناس من أجل عذرهم؛ فنزلت الآية مبيحة لهم. وقيل: كان الرجل إذ ساق أهل العذر إلى بيته فلم يجد فيه شيئاً ذهب به إلى بيوت قرابته؛ فتحرج أهل الأعدار من ذلك فنزلت الآية.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ هذا ابتداء كلام؛ أي ولا عليكم أيها الناس. ولكن لما اجتمع المخاطب غير المخاطب غلب المخاطب ليتنظم الكلام. وذكر بيوت القرابات وسقط منها بيوت الأبناء؛ فقال المفسرون: ذلك لأنها داخلة في قوله: ﴿فِي بُيُوتِكُمْ﴾ لأن بيت ابن الرجل بيته؛ وفي الخبر: «أنت ومالك لأبيك»<sup>(١)</sup>. ولأنه ذكر الأقرباء بعد ولم يذكر الأولاد. قال النحاس: وعارض بعضهم هذا القول فقال: هذا تحكم على كتاب الله تعالى؛ بل الأولى في الظاهر ألا يكون الابن مخالفاً لهؤلاء، وليس الاحتجاج بما روي عن النبي ﷺ «أنت ومالك لأبيك» بقوي لو هي هذا الحديث، وأنه لو صح لم تكن فيه حجة؛ إذ قد يكون النبي ﷺ علم أن مال ذلك المخاطب لأبيه. وقد قيل إن المعنى: أنت لأبيك، ومالك مبتدأ؛ أي ومالك لك. والقاطع لهذا التوارث بين الأب والابن. وقال الترمذي الحكيم: ووجه قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾ كانه يقول: مساكنكم التي فيها أهاليكم وأولادكم؛ فيكون للأهل والولد هناك شيء قد أفادهم هذا الرجل الذي له المسكن، فليس عليه حرج أن يأكل معهم من ذلك الفسوت، أو يكون للزوجة والولد هناك شيء من ملكهم فليس عليه في ذلك حرج.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ﴾ قال بعض العلماء: هذا إذا أذنوا له في ذلك. وقال آخرون: أذنوا له أو لم يأذنوا فله أن يأكل؛ لأن القرابة التي بينهم هي إذن منهم. وذلك لأن في تلك القرابة عطفاً تسمح النفوس منهم بذلك العطف أن يأكل هذا من شينهم ويسروا بذلك إذا علموا. ابن العربي: أباح لنا الأكل من جهة النسب من غير استئذان إذا كان الطعام مبدولاً، فإذا كان محوزاً دونهم لم يكن لهم أخذه، ولا يجوز أن يجاوزوا إلى الادخار، ولا إلى ما ليس بمأكل وإن كان غير محوز عنهم إلا بإذن منهم.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْهُم مِّفَاتِحُهُ﴾ يعني ما اختزنته وصار في قبضتكم. وعظم ذلك ما ملكه الرجل في بيته وتحت غلقه؛ وذلك هو تأويل الضحاك وقتادة ومجاهد. وعند جمهور المفسرين يدخل في الآية الولكلاء والعيبد والأجراء. قال ابن عباس: عنى وكيل الرجل على ضيعته، وخازنه على ماله؛ فيجوز له أن يأكل مما هو قيم عليه. وذكر معمر عن قتادة عن عكرمة قال: إذا ملك الرجل المفتاح فهو خازن، فلا بأس أن يطعم الشيء السيسر. ابن العربي: وللخازن أن يأكل مما يخزن

(١) حسن: وقد سبق.

جماعاً؛ وهذا إذا لم تكن له أجرة، فأما إذا كانت له أجرة على الخزن حرم عليه الأكل. وقرأ سعيد من جبير «مُلْكُكُمْ» بضم الميم وكسر اللام وشدها. وقرأ أيضاً «مفاتيحه» بياء بين التاء والحاء، جمع مفتاح؛ وقد مضى في «الأنعام». وقرأ قتادة «مفتاحه» على الأفراد. وقال ابن عباس: نزلت هذه الآية في الحارث بن عمرو، خرج مع رسول الله ﷺ غازياً وخلف مالك بن زيد على أهله، فلما رجع وجدته مجهوداً فسأله عن حاله فقال: تحرجت أن أكل من طعامك بغير إذنك؛ فأنزل الله تعالى هذه الآية (١).

السادسة: قوله تعالى: ﴿أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾ الصديق بمعنى الجمع، وكذلك العدو؛ قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي﴾ [الشعراء: ٧٧]. وقال جرير:

دَعَوْنَ الْهَوَىٰ ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قَلْبِنَا  
بِأَسْهَمِ أَعْدَاءِ وَهْنِ صَدِيقِ

والصديق من يصدقك في مودته وتصدقك في مودتك. ثم قيل: إن هذا منسوخ بقوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الاحزاب: ٥٣]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا﴾ [النور: ٢٨] الآية، وقوله عليه السلام: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة نفس منه» (٢). وقيل: هي محكمة؛ وهو أصح. ذكر محمد بن ثور عن معمر قال: دخلت بيت قتادة فأبصرت فيه رطباً فجعلت أكله؛ فقال: ما هذا؟ فقلت: أبصرت رطباً في بيتك فأكلت؛ قال: أحسنت، قال الله تعالى: ﴿أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾ (٣). وذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾ قال: إذا دخلت بيت صديقك من غير مؤامرتك لم يكن بذلك بأس (٤). وقال معمر قلت لقتادة: ألا أشرب من هذا الحب؟ قال: أنت لي صديق فما هذا الاستئذان (٥). وكان ﷺ يدخل حائط أبي طلحة المسمى ببيرحا ويشرب من ماء فيها طيب بغير إذنه (٦)، على ما قاله علماؤنا؛ قالوا: والماء متملك لأهله. وإذا جاز الشرب من ماء الصديق بغير إذنه جاز الأكل من ثماره وطعامه إذا علم أن نفس صاحبه تطيب به لتفاهته ويسير مؤنته، أو لما بينهما من المودة. ومن هذا المعنى إطعام أم حرام له ﷺ إذ نام عندها؛ لأن الأغلب أن ما في البيت من الطعام هو للرجل، وأن يد زوجته في ذلك عارية. وهذا كله ما لم يتخذ الأكل حُبنة، ولم يقصد بذلك وقاية ماله، وكان تافهاً يسيراً.

السابعة: قرن الله عز وجل في هذه الآية الصديق بالقرابة المحضة الوكيدة، لأن قرب المودة لصيق. قال ابن عباس في كتاب النقاش: الصديق أوكد من القرابة؛ ألا ترى استغاثة الجهنمين ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ﴾ [ولا صديق حميم] [الشعراء: ١٠١٠٠].

قلت: ولهذا لا تجوز عندنا شهادة الصديق لصديقه، كما لا تجوز شهادة القريب لقريبه. وقد مضى بياض هذا والعلة فيه في «النساء». وفي المثل: «أيهم أحب إليك أخوك أم صديقك؟ قال: أخي

(١) عزاه ابن حجر (٢/ ٢٣٥، ٢٣٦) في الإصابة للثعلبي، وانظر: الدر المنثور (١١/ ١١٥، ١١٦) للسيوطي.

(٢) سبق تخريجه عند أحمد (٥/ ٧٢).

(٣) (٥ - ٣) آثار صحاح. والحب: الحجر الكبيرة. اللسان «حب».

(٦) صحيح: ويرحاه لغات في اسم بشر كان يمتلكها أبو طلحة رضى الله عنه وتصدق بها على أهله - وقد سبق هذا.

إذا كان صديقي.

**الثامنة:** قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً﴾ قيل: إنها نزلت في بني ليث به بكر، وهم حي من بني كنانة، كان الرجل منهم لا يأكل وحده ويمكث أياماً جائعاً حتى يسجد . يؤاكله . ومنه قول بعض الشعراء:

إذا ما صنعت الزاد فالتسي له  
أكياً فإني لست آكله وحدي

قال ابن عطية: وكانت هذه السيرة موروثه عندهم عن إبراهيم عليه السلام؛ فإنه كان لا يأكل وحده وكان بعض العرب إذا كان له ضيف لا يأكل إلا أن يأكل مع ضيفه؛ فنزلت الآية مبيّنة سنة الأكل ومذهبة كل ما خالفها من سيرة العرب، ومبيحة من أكل المفرد ما كان عند العرب محرماً، نحت به نحو كرم الخلق، فأفرطت في إلزامه، وإن إحضار الأكل لحسن، ولكن بالألّا يحرم الانفراد.

**التاسعة:** قوله تعالى: ﴿جَمِيعاً﴾ نصب على الحال. و﴿أَشْتَاتاً﴾ جمع شتّ، والشتّ المصدر بمعنى التفرّق؛ يقال: شتّ القوم أي تفرّقوا . وقد ترجم البخاري في صحيحه باب ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ الآية، والنّهْد والاجتماع. ومقصوده فيما قاله علماؤنا في هذا الباب: إباحة الأكل جميعاً وإن اختلفت أحوالهم في الأكل. وقد سوّغ النبي صلى الله عليه وآله ذلك، فصارت تلك سنة في الجماعات التي تدعى إلى الطعام في النّهْد والولائم وفي الإملاق في السفر. وما ملكت مفاتحه بأمانة أو قرابة أو صداقة فلك أن تأكل مع القريب أو الصديق ووحداً. والنّهْد: ما يجتمع الرفقاء من مال أو طعام على قدر في النفقة ينفقونه بينهم؛ وقد تناهدوا؛ عن صاحب العين. وقال ابن دُرَيْد: يقال من ذلك: تناهد القوم الشيء بينهم. الهَرَوِيّ: وفي حديث الحسن: «أخرجوا نهّدكم فإنه أعظم للبركة، وأحسن لأخلاقكم» (١). النّهْد: ما تخرجه الرّفقة عند المناهدة؛ وهو استقسام النفقة بالسوية في السفر وغيره. والعرب تقول: هات نهّدك؛ بكسر النون. قال المهلب: وطعام النّهْد لم يوضع للأكلين على أنهم يأكلون بالسواء، وإنما يأكل كل واحد على قدر نهّمته، وقد يأكل الرجل أكثر من غيره. وقد قيل: إن تركها أشبه بالورع. وإن كانت الرّفقة تجتمع كل يوم على طعام أحدهم فهو أحسن من النهْد؛ لأنهم لا يتناهدون إلا ليُضَيَّبَ كل واحد منهم من ماله، ثم لا يدري لعل أحدهم يقصّر عن ماله، ويأكل غيره أكثر من ماله؛ وإذا كانوا يوماً عند هذا ويوماً عند هذا بلا شرط فإنما يكونون أضيافاً والضيف يأكل بطيب نفس ممّا يُقدّم إليه. وقال أيوب السخّيتاني: إنما كان النّهْد أن القوم كانوا يكونون في السفر فيسبق بعضهم إلى المنزل فيذبح ويهتئى الطعام ثم يأتيهم، ثم يسبق أيضاً إلى المنزل فيفعل مثل ذلك؛ فقالوا: إن هذا الذي تصنع كلنا نحب أن نصنع مثله فتعالوا نجعل بيننا شيئاً لا يتفضل بعضنا على بعض، فوضعوا النّهْد بينهم. وكان الصلحاء إذا تناهدوا تحرّى أفضلهم أن يزيد على ما يخرج أصحابه، وإن لم يرضوا بذلك منه إذا علموه فعله سراً دونهم.

**العاشرة:** قوله تعالى: ﴿إِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتاً فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ كَذَلِكَ بَيَّنَّ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ اختلف المتأولون في أي البيوت أراد؛ فقال إبراهيم السخّيمي والحسن: أراد المساجد؛ والمعنى: سلّموا على من فيها من صنفكم. فإن لم يكن في المساجد أحد فالسلام أن يقول

(١) مرسل: ابن الأثير (٥ / ١٣٥) في النهاية.

المرء: السلام على رسول الله. وقيل: يقول السلام عليكم؛ يريد الملائكة، ثم يقول: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. وذكر عبد الرزاق أخبرنا معمر عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ الآية، قال: إذا دخلت المسجد فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين<sup>(١)</sup>. وقيل: المراد بالبيوت المسكونة؛ أي فسلموا على أنفسكم. قاله جابر بن عبد الله<sup>(٢)</sup> وابن عباس أيضاً وعطاء بن أبي رباح. وقالوا: يدخل في ذلك البيوت غير المسكونة، وسلم المرء فيها على نفسه بأن يقول: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. قال ابن العربي: القول بالعموم في البيوت هو الصحيح، ولا دليل على التخصيص؛ وأطلق القول ليدخل تحت هذا العموم كل بيت كان للغير أو لنفسه؛ فإذا دخل بيتاً لغيره استأذن كما تقدم، فإذا دخل بيتاً لنفسه سلم كما ورد في الخبر، يقول: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين؛ قاله ابن عمير. ولهذا إذا كان فارغاً، فإن كان فيه أهله وخدمه فليقل: السلام عليكم. وإن كان مسجداً فليقل: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. وعليه حمل ابن عمر البيت الفارغ. قال ابن العربي: والذي اختاره إذا كان البيت فارغاً ألا يلزم السلام، فإنه إن كان المقصود الملائكة فالملائكة لا تفارق العبد بحال، أما إنه إذا دخلت بيتك يستحب لك ذكر الله بأن تقول: ما شاء الله لا قوة إلا بالله. وقد تقدم في سورة «الكهف». وقال القشيري في قوله: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا﴾: والأوجه أن يقال إن هذا عام في دخول كل بيت، فإن كان فيه ساكن مسلم يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وإن لم يكن فيه ساكن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، وإن كان في البيت من ليس بمسلم قال السلام على من اتبع الهدى، أو السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. وذكر ابن خزيمة مناد قال: كتب إلي أبو العباس الأصم قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال حدثنا ابن وهب قال حدثنا جعفر بن مسيرة عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخلتم بيوتاً فسلموا على أهلها واذكروا اسم الله فإن أحدكم إذا سلم حين يدخل بيته وذكر اسم الله تعالى على طعامه يقول الشيطان لأصحابه لا مبيت لكم ها هنا ولا عشاء وإذا لم يسلم أحدكم إذ دخل ولم يذكر اسم الله على طعامه قال الشيطان لأصحابه أدرتكم المبيت والعشاء»<sup>(٣)</sup>.

قلت: هذا الحديث ثبت معناه مرفوعاً من حديث جابر، خرجه مسلم. وفي كتاب أبي داود عن أبي مالك الأشجعي قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وكج الرجل بيته فليقل اللهم إني أسألك خير الولوج وخير الخروج باسم الله وكجنا وباسم الله خرجنا وعلى الله ربنا توكلنا ثم ليسلم على أهله»<sup>(٤)</sup>.

الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿نَحِيَّةٌ﴾ مصدر؛ لأن قوله: ﴿فَسَلِّمُوا﴾ معناه فحوا. وصفها بالبركة لأن فيها الدعاء واستجلاب مودة المسلم عليه. ووصفها أيضاً بالطيب لأن سامعها يستطيعها. والكاف من قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾ كاف تشبيه. و﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى هذه السنن؛ أي كما بين لكم سنة دينكم في هذه الأشياء يبين لكم سائر ما بكم حاجة إليه في دينكم.

(١) صحيح: الحاكم (٣٥١٤) في المستدرک وصححه، ورواه الطبري (١٨ / ١٨٥) في تفسيره.

(٢) صحيح: إلى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما كما في تفسير الطبري (١٨ / ١٨٤).

(٣) هذا مرسل: والحديث بغير هذا اللفظ عند مسلم (١٨ / ٢٠) في الأشربة، عن جابر رضي الله عنه.

(٤) ضعيف: أبو داود (٥٠٩٦) في الأدب، وضعفه الألباني.

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَفْذِنُونَكَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا أَسْتَفْذِنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنَ لِمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ﴿١﴾  
 قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ ﴾ .

فيه مسألتان:

الأولى: قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ﴿ إِنَّمَا ﴾ في هذه الآية للحصر؛ المعنى: لا يتم ولا يكمل إيمان من آمن بالله ورسوله إلا بأن يكون من الرسول سامعاً غير معت في أن يكون الرسول يريد إكمال أمر فيريد هو إفساده بزواله في وقت الجمع، ونحو ذلك. وبين تعالى في أول السورة أنه أنزل آيات بينات، وإنما النزول على محمد ﷺ؛ ففتح السورة بتأكيد الأمر في متابعتها عليه السلام؛ ليعلم أن أوامره كأوامر القرآن.

الثانية: واختلف في الأمر الجامع ما هو؛ فقليل: المراد به ما للإمام من حاجة إلى جمع الناس فيه لإذاعة مصلحة، من إقامة سنة في الدين، أو لترهيب عدو باجتماعهم وللحروب؛ قال الله تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فإذا كان أمر يشملهم نفعه وضره جمعهم للتشاور في ذلك. والإمام الذي يترقب إذنه هو إمام الإمرة، فلا يذهب أحد لعذر إلا بإذنه، فإذا ذهب بإذنه ارتفع عنه الظن السيئ. وقال مكحول والزُّهري: الجمعة من الأمر الجامع. وإمام الصلاة ينبغي أن يُستأذن إذا قدمه إمام الإمرة، إذا كان يرى المستأذن. قال ابن سيرين: كانوا يستأذنون الإمام على المنبر؛ فلما كثر ذلك قال زياد: من جعل يده على فيه فليخرج دون إذن، وقد كان هذا بالمدينة حتى أن سهل بن أبي صالح رَعَفَ يوم الجمعة فاستأذن الإمام. وظاهر الآية يقتضي أن يُستأذن أمير الإمرة الذي هو في مقعد النبوة، فإنه ربما كان له رأي في حبس ذلك الرجل لأمر من أمور الدين. فأما إمام الصلاة فقط فليس ذلك إليه؛ لأنه وكيل على جزء من أجزاء الدين للذي هو في مقعد النبوة. وروي أن هذه الآية نزلت في حفر الخندق حين جاءت قريش وقائدها أبو سيفان، وغطفان وقائدها عيينة بن حصن؛ فضرب النبي ﷺ الخندق على المدينة، وذلك في شوال سنة خمس من الهجرة، فكان المنافقون يتسللون لوأذا من العمل ويعتذرون بأعداء كاذبة. ونحوه روى أشهب وابن عبد الحكم عن مالك، وكذلك قال محمد بن إسحاق. وقال مقاتل: نزلت في عمر رضي الله عنه، استأذن النبي ﷺ في غزوة تبوك في الرجعة فأذن له وقال: «انطلق فوالله ما أنت بمنافق»<sup>(١)</sup> يريد بذلك أن يُسمع المنافقين. وقال ابن عباس رضي الله عنهما: إنما استأذن عمر رضي الله عنه في العمرة فقال عليه السلام لما أذن له: «يا أبا حفص لا تنسنا في صالح دعائك»<sup>(٢)</sup>.

قلت: والصحيح الأول لتناوله جميع الأقوال. واختار ابن العربي ما ذكره في نزول الآية عن

(١) ضعيف جداً: مقاتل ضعيف وحديثه معضل وانظر: النكت والعيون (٣/١٤٦).

(٢) ضعيف جداً: وقد سبق تخريجه.

مالك وابن إسحاق، وأن ذلك مخصوص في الحرب. قال: والذي بين ذلك أمران:

أحدهما: قوله في الآية الأخرى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾. وذلك أن المنافقين كانوا يتلوذون ويخرجون عن الجماعة ويتركون رسول الله ﷺ، فأمر الله جميعهم بالآي يخرج أحد منهم حتى يأذن له رسول الله ﷺ؛ وبذلك يتبين إيمانه.

الثاني: قوله: ﴿لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ وأي إذن في الحدث والإمام يخطب، وليس للإمام خيار في منعه ولا إبقائه، وقد قال: ﴿فَأَذِنَ لِمَنْ شِئْتُمْ مِنْهُمْ﴾؛ فبين بذلك أنه مخصوص في الحرب.

قلت: القول بالعموم أولى وأرفع وأحسن وأعلى. ﴿فَأَذِنَ لِمَنْ شِئْتُمْ مِنْهُمْ﴾ فكان النبي ﷺ بالخيار إن شاء أن يأذن وإن شاء منع. وقال قتادة: قوله: ﴿فَأَذِنَ لِمَنْ شِئْتُمْ مِنْهُمْ﴾ منسوخة بقوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَبْتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]. ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ اللَّهُ﴾ أي لخروجهم عن الجماعة إن علمت لهم عذراً. ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمُ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾

قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ يريد: يصيح من بعيد: يا أبا القاسم بل عظموه كما قال في الحجرات ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَفْعُضُونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٣] الآية. وقال سعيد بن جبير ومجاهد: المعنى قولوا يا رسول الله، في رفق ولين، ولا تقولوا يا محمد بتجهم. وقال قتادة: أمرهم أن يشرفوه ويفخّموه. ابن عباس: لا تتعرضوا لدعاء الرسول عليكم بأسخاطه فإن دعوته موجبة. ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾ التسلل والانسلال: الخروج. واللواذ من الملاوذة، وهي أن تستر بشيء مخافة من يراك؛ فكان المنافقون يتسللون عن صلاة الجمعة. ﴿لِوَاذًا﴾ مصدر في موضع الحال؛ أي متلاوذين، أي يلوذ بعضهم ببعض، ينضم إليه استتاراً من رسول الله ﷺ؛ لأنه لم يكن على المنافقين أنقل من يوم الجمعة وحضور الخطبة؛ حكاة النقاش، وقد مضى القول فيه. وقيل: كانوا يتسللون في الجهاد رجوعاً عنه يلوذ بعضهم ببعض. وقال الحسن: ﴿لِوَاذًا﴾ فراراً من الجهاد؛ ومنه قول حسان:

وريش تجول منا لَوَاذًا لم تحافظ وخفّ منها الخلوّم

وصحّت واوها لتحركها في لاوذ. يقال: لاوذ يلاوذة ملاوذة ولِوَاذًا. ولاوذ يلوذ (لِوَاذًا) ولياذا؛ انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها اتباعاً للاوذ في الاعتلال؛ فإن كان مصدر فاعل لم يُعَلّ؛ لان فاعل لا يجوز أن يُعَلّ.

قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ﴾ بهذه الآية احتج الفقهاء على أن الأمر على الوجوب. ووجهها أن الله تبارك وتعالى قد حذر من مخالفة أمره، وتوعّد بالعقاب عليها بقوله: ﴿أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ فتحرم مخالفته، فيجب امتثال أمره. والفتنة هنا القتل؛ قاله ابن عباس. عطاء:

الزلازل والأهوال. جعفر بن محمد: سلطان جاثر يُسلط عليهم. وقيل: الطبع على القلوب بشؤم مخالفة الرسول. والضمير في ﴿أمره﴾ قيل هو عائد إلى أمر الله تعالى؛ قاله يحيى بن سلام. وقيل: إلى أمر رسوله عليه السلام؛ قاله قتادة. ومعنى ﴿عن﴾ أي يُعرضون عن أمره. وقال أبو عبيدة والأخفش: «عن» في هذا الموضع زائدة. وقال الخليل وسيبويه: ليست بزائدة؛ والمعنى؛ يخالفون بعد أمره؛ كما قال:

... لم تَنْتَقِ عَنْ تَفَضُّلِ (١)

ومنه قوله: ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠] أي بعد أمر ربه. و﴿أن﴾ في موضع نصب بـ﴿يَحْذَرُ﴾. ولا يجوز عند أكثر النحويين حذر زيدا، وهو في ﴿أن﴾ جاثر؛ لأن حروف الخفض تحذف معها.

﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾﴾

قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ خلقاً وملكاً. ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ فهو يجازيكم به. و﴿يَعْلَمُ﴾ هنا بمعنى علم. ﴿وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾ بعد ما كان في خطاب رجوع في خير؛ وهذا يقال له: خطاب التلوين. ﴿فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا﴾ أيخبرهم بأعمالهم ويجازيهم بها. ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ من أعمالهم وأحوالهم.

ختمت السورة بما تضمنت من التفسير، والحمد لله على التيسير.

تم بعون الله تعالى الجزء الثاني عشر من تفسير القرطبي يتلوه إن شاء الله تعالى الجزء الثالث عشر وأوله سورة «الفرقان» .

(١) لا والذي رفع السماوات بلا عمد ما في القرآن من شيء زائد؛ بل لكل حرف موضعه، والحمد لله رب العالمين على هذه العقيدة التي ندين بها لله تعالى ونسأله سبحانه الثبات .



# فهرس الموضوعات



## فهرس الجزء الثاني عشر

الصفحة

الموضوع

## تفسير سورة الحج

- ٥ ..... مقدمة السورة.
- تفسير قوله تعالى: ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم...﴾ الآية. الكلام على زلزلة الساعة  
٥ ..... والمراد منها . بيان ما يحدث للخلق من هول الزلزلة .....
- ٧ ..... تفسير قوله تعالى: ﴿يوم ترونها تذهل...﴾ .....  
تفسير قوله تعالى: ﴿يا أيها الناس إن كنتم في ريب من البعث...﴾ الآية. فيه اثنا  
عشرة مسألة . الكلام على أصل الخلقه وأطوار تكوين الإنسان . المولود إذا استهل  
٨ ..... صارخاً يصلى عليه . الكلام على السقط وما يتعلق به من أحكام .....
- تفسير قوله تعالى: ﴿ذلك بأن الله هو الحق...﴾ الآيتين الكلام على منكري البعث  
ومن يجادل في الله بغير علم . عقاب من أضل الناس عن سبيل الله .....  
١٣ .....  
١٤ ..... تفسير قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يجادل في الله...﴾ الآيات .....
- ١٥ ..... تفسير قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف...﴾ الآية بيان معنى «حرف»  
١٨ ..... تفسير قوله تعالى: ﴿إن الله يدخل الذين آمنوا...﴾ .....  
١٨ ..... تفسير قوله تعالى: ﴿من كان يظن أن لن ينصره الله...﴾ الآية.....  
١٩ ..... تفسير قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا...﴾ الآية.....  
تفسير قوله تعالى: ﴿إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله...﴾ الآية . فيه سبع  
مسائل . صد المشركين رسول الله ﷺ عن المسجد الحرام عام الحديبية . اختلف في  
٢٤ ..... دور مكة هل هي ملك لأربابها أم مباحة للناس . معنى الإلحاد في الحرم .....
- تفسير قوله تعالى: ﴿وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت...﴾ الآية . فيه مسألتان: كيف  
٢٨ ..... بنى إبراهيم عليه السلام الكعبة . الأمر بتطهيرها .....
- تفسير قوله تعالى: ﴿وأذن في الناس بالحج...﴾ الآية . فيه سبع مسائل: بيان ما فعله  
إبراهيم عليه السلام من التأذين بالحج . اختلف العلماء في أفضلية الركوب والمشى في  
٢٩ ..... الحج .....
- تفسير قوله تعالى: ﴿ليشهدوا منافع لهم...﴾ الآيتين . فيه ثلاث وعشرون مسألة .  
اختلف في المنافع ما هي ؟ وقت الذبح يوم النحر . ما جاء في الأكل والتصدق  
٣١ ..... والأدخار من الهدى والأضحية . معنى «التفت» . الكلام على الطواف في الحج .....

- تفسير قوله تعالى: ﴿ ذلك ومن يعظم حرمات الله... ﴾ الآيتين . فيه ثمان مسائل :
- ٤٠ . ما يحل ذبحه وأكله . بيان الرجس والنهي عنه . النهي عن قول الزور . حال من أشرك بالله تعالى . . . . .
- ٤١ . تفسير قوله تعالى: ﴿ ذلك ومن يعظم شعائر الله... ﴾ الآيتين . فيه سبع مسائل . معنى الشعائر . ما فى الشعائر من المنافع . معنى المنسك . الكلام على المخبتين . . . . .
- ٤٤ . تفسير قوله تعالى: ﴿ والبدن جعلناها لكم من شعائر الله... ﴾ الآية . فيه عشر مسائل : الكلام على البدن . هل تطلق على غير الإبل أم لا . ذكر اسم الله تعالى عليها عند الذبح . معنى «صواف» . كيفية ذبحها . الكلام على القانع والمعتز . . . . .
- ٤٨ . تفسير قوله تعالى: ﴿ لن ينال الله لحومها ولا دماؤها... ﴾ الآية . فيه خمس مسائل . . . . .
- ٥٠ . تفسير قوله تعالى: ﴿ أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا... ﴾ الآية . فيه مسألتان: أذن للمؤمنين فى قتال المشركين . بيان أن الإباحة من الشرع خلافا للمعتزلة . . . . .
- تفسير قوله تعالى: ﴿ الذين أخرجوا من ديارهم... ﴾ الآية . فيه ثمان مسائل . اضطهاد قريش للمؤمنين . بيان أن النبى ﷺ لم يؤذن له فى الحرب ولم تحل له الدماء قبل بيعة العقبة . نسبة الفعل الموجود من الملجأ المكره إلى الذى أجاه وأكرهه . الجهاد أمر متقدم فى الأمم . تضمنت الآية المنع من هدم كنائس أهل الذمة وبيوت نيرانهم وحظر عليهم أن يحدثوا ما لم يكن يتقضى ما وجد فى بلاد الحرب من البيع والكنائس . الأقوال التى فى قوله «صلوات» . . . . .
- ٥٠ . تفسير قوله تعالى: ﴿ الذين إن مكناهم فى الأرض... ﴾ الآية . الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واجب على السلطان وعلى العلماء . . . . .
- ٥٣ . تفسير قوله تعالى: ﴿ وإن يكذبوك فقد كذبت قبلهم قوم نوح... ﴾ الآيات . تسليية الرسول صلوات الله عليه وتعزية عن تكذيب قومه بما حصل للأنبياء قبله . . . . .
- ٥٤ . تفسير قوله تعالى: ﴿ فكأين من قرية أهلكناها... ﴾ الآية . بيان أن الله أهلك كثيراً من القرى بسبب ظلمهم . الكلام على البئر المعطلة والقصر المشيد . . . . .
- ٥٤ . تفسير قوله تعالى: ﴿ ويستعجلونك بالعذاب... ﴾ الآية . استعجال المشركين العذاب . أمهل الله تعالى الأمم الظالمة ثم أخذهم بالعذاب . . . . .
- ٥٧ . تفسير قوله تعالى: ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى... ﴾ الآية . فيه ثلاث مسائل . الفرق بين الرسول والنبى . أقوال العلماء فى قصة الغرانيق . . . . .
- ٥٨ . تفسير قوله تعالى: ﴿ والذين هاجروا فى سبيل الله ثم قتلوا... ﴾ الآيتين . الفرق بين المقتول والميت فى سبيل الله . . . . .
- ٦٤ . تفسير قوله تعالى: ﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء... ﴾ الآية . الدليل على كمال

- قدرة الخالق وأنه تعالى سخر لعباده ما يحتاجون إليه . الغالب على الإنسان كفر  
 ٦٧ ..... النعم
- تفسير قوله تعالى: ﴿ لكل أمة جعلنا منسكاً هم ناسكوه... ﴾ الآية . بيان أن الآية نزلت  
 ٦٨ ..... بسبب جدال الكفار في أمر الذبح
- تفسير قوله تعالى: ﴿ وإن جادلوك فقل الله أعلم... ﴾ الآية . بيان أن الله أمر نبيه عليه  
 ٦٨ ..... السلام بالإعراض عن مماراة الكفار صيانة له عن الاشتغال بتعتهم
- تفسير قوله تعالى: ﴿ يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له... ﴾ الآية . بيان أن الله  
 ٧٠ ..... تعالى إنما يضرب الأمثال حججاً على الكفار لأنها أقرب إلى أفهامهم
- تفسير قوله تعالى: ﴿ وجاهدوا في الله حق جهاده... ﴾ الآية .....  
 ٧١
- تفسير سورة المؤمنون
- تفسير قوله تعالى: ﴿ قد أفلح المؤمنون... ﴾ الآيات . فيه تسع مسائل . معنى الخشوع .  
 هل هو من فرائض الصلاة أو من فضائلها؟ معنى اللغو . من صفات المؤمنين حفظهم  
 لفروجهم . أقوال العلماء في الاستمناة . حكم نكاح المتعة . لا يجوز للنساء التسرى .  
 ٧٤ ..... الكلام على الأمانة والعهد
- تفسير قوله تعالى: ﴿ ولقد خلقنا الإنسان من سلالة... ﴾ الآيات . فيه أربع مسائل . المراد  
 ٧٩ ..... بالإنسان . بيان السلالة . الاختلاف في الخلق الآخر
- تفسير قوله تعالى: ﴿ وأنزلنا من السماء ماء بقدر... ﴾ الآية . فيه أربع مسائل . من  
 أعظم من الله تعالى على عباده إنزاله الماء الذي هو حياة الأبدان ونماء الحيوان . كل ما  
 ٨١ ..... نزل من السماء مختزناً أو غير مختزن فهو طاهر مطهر
- تفسير قوله تعالى: ﴿ فأنشأنا لكم به جنات من نخيل... ﴾ الآية . فيه مسألان . بيان  
 ٨٢ ..... أن النخيل والأعناب أشرف الثمار . ما يصح إطلاقه على الفاكهة
- تفسير قوله تعالى: ﴿ وشجرة تخرج من طور سيناء... ﴾ الآية . فيه ست مسائل . المراد  
 ..... بهذه الشجرة شجرة الزيتون . الاختلاف في معنى «سيناء» . كل إدام يؤتدم به فهو  
 صبيغ . لا خلاف أن كل ما يصطبغ فيه من المائعات كالسمن والزيت والعسل والخل  
 وغير ذلك من الامراق أنه إدام . الاختلاف فيما كان جامداً كاللحم والتمر والزيتون  
 ٨٣ ..... وغير ذلك من الجوامد ، فالجمهور على أن ذلك كله إدام
- تفسير قوله تعالى: ﴿ وإن لكم في الأنعام لعبرة... ﴾ الآيات . بيان ما أنعم الله به على  
 ٨٥ ..... عباده . القول في أن نوحاً عليه السلام لم يحمل في السفينة إلا ما يلد ويبيض
- تفسير قوله تعالى: ﴿ هيهات هيهات لما توعدون... ﴾ الآية . في لفظ «هيهات» عشر  
 ٨٨ ..... لغات . إنكار الكفار للبعث . معاقبتهم بصيحة جبريل عليهم

- تفسير قوله تعالى: ﴿ يا أيها الرسل كلوا من الطيبات ... ﴾ الآية. فيه ثلاث مسائل .  
الاختلاف في هذا الخطاب . بيان أن الله تعالى سوى بين المؤمنين والبنين في الخطاب  
٩٢ بوجوب أكل الحلال وتجنب الحرام . . . . .
- تفسير قوله تعالى: ﴿ وإن هذه أمتكم أمة واحدة ... ﴾ الآيات. فيه أربع مسائل بيان أن  
٩٢ أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وأن هذه الأمة ستفترق على ثلاث  
وسبعين . بيان أن الله تعالى يستدرج الكفار بإعطائهم المال والبنين . . . . .
- تفسير قوله تعالى: ﴿ ولا تكلف نفساً إلا وسعها ... ﴾ الآية. جعل الله لكل عبد كتاباً  
تحصى فيه أعماله . بيان أن قلوب الكفار في غفلة وعماية عن القرآن، وأن الله  
ابتلاهم بالقحط والجوع لإعراضهم عن الحق واستكبارهم . ما جاء في لفظ « سامراً »  
من المعاني . ذم الله تعالى أقواماً يسمرون في غير طاعة الله . كان النبي ﷺ يؤخر  
العشاء إلى ثلث الليل ويكره النوم قبلها والحديث بعدها . أقوال العلماء في هذه  
الكراهة . توينخ الكفار لعدم تدبيرهم القرآن ولإنكارهم الرسول ونسبتهم الجنون إليه  
٩٦ ﷺ . . . . .
- تفسير قوله تعالى: ﴿ ولو رحمتناهم وكشفنا ما بهم من ضرر ... ﴾ الآية. بيان ما كان  
١٠١ عليه المشركون من العتو والاستكبار . . . . .
- تفسير قوله تعالى: ﴿ وهو الذي أنشأ لكم السمع والأبصار ... ﴾ الآيات. بيان نعم الله  
١٠١ تعالى على خلقه . الكلام على اختلاف الليل والنهار . . . . .
- تفسير قوله تعالى: ﴿ وهو الذي يحيى ويميت ﴾ إنكار الكفار للبعث وإقامة الحجة عليهم .  
في هذه الآيات دليل على جواز مجادلة الكفار . الدليل على وحدانية الله تعالى وأنه  
١٠٢ لم يتخذ ولداً . . . . .
- تفسير قوله تعالى: ﴿ ادفع بالتي هي أحسن ... ﴾ الآية. بيان أن ما كان من الأمر  
بالصفح ومكارم الأخلاق لهذه الأمة فيما بينهم فهو محكم باق أبداً، وما كان من  
١٠٥ موادعة الكفار وترك التعرض لهم والصفح عن أمورهم فمنسوخ بالقتال . . . . .
- تفسير قوله تعالى: ﴿ وقل رب أعوذ بك من همزات الشياطين ... ﴾ الآيتين. فيه  
مسألتان. أمر الله تعالى نبيه ﷺ والمؤمنين بالتعوذ من الشيطان في همزاته . معنى  
١٠٥ الهمز . . . . .
- تفسير قوله تعالى: ﴿ حتى إذا جاء أحدهم الموت ... ﴾ الآيتين. بيان أن الكافر يتمنى  
الرجعة إلى الدنيا عند الموت كي يعمل صالحاً . بيان أن سؤال الرجعة ليس مختصاً  
بالكافر فقد يسألها المؤمن . الدليل على أن أحداً لا يموت حتى يعرف اضطراراً أهو  
١٠٦ من أولياء الله أم من أعداء الله . الكلام على البرزخ . . . . .

- تفسير قوله تعالى: ﴿ فإذا نفخ في الصور فلا أنساب بينهم . . . ﴾ الآية . انقطاع الأنساب  
 ١٠٧ يوم القيامة . كيف تؤخذ الحقوق في الآخرة . . . . .
- تفسير قوله تعالى: ﴿ فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون . . . ﴾ الآيتين . بيان عاقبة  
 ١٠٨ المؤمنين والكافرين . . . . .
- تفسير قوله تعالى: ﴿ إنه كان فريق من عبادي يقولون ربنا آتنا . . . ﴾ الآيات . بيان أن  
 هذا الفريق هو بلال وخباب وصهيب وغيرهم من ضعفاء المسلمين . السخرية  
 ١١٠ والاستهزاء بالضعفاء والمساكين والاحتقار لهم مبعد من الله تعالى . . . . .
- تفسير قوله تعالى: ﴿ قال كم لبثتم في الأرض عدد سنين . . . ﴾ الآيات . بيان أن هذا  
 السؤال للمشركين في عرصات القيامة أو في النار . القول فيمن قتله نبي أو قتل نبياً أو  
 ١١٠ مات بحضرة نبي . توبيخ الكفار على إهمالهم وتغافلهم . . . . .
- تفسير قوله تعالى: ﴿ فتعالى الله الملك الحق . . . ﴾ الآية . تنزيه الله تعالى عن الاولاد  
 ١١١ والشركاء . أمر النبي صلوات الله عليه بالاستغفار لتقتدي به أمته . . . . .
- سورة النور
- تفسير قوله تعالى: ﴿ سورة أنزلناها وفرضناها . . . ﴾ الآية . المقصود من هذه السورة .  
 ١١٣ ذكر أحكام العفاف والستر . الحث على تعليم النساء سورة النور . . . . .
- تفسير قوله تعالى: ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة . . . ﴾ الآية . فيه  
 اثنتان وعشرون مسألة : معنى الزنا . حد الزاني . لم قدمت الزانية في الآية . الرجل  
 يوجد مع المرأة في ثوب واحد . إقامة مراسيم الدين واجبة على المسلمين ثم الإمام  
 ينوب عنهم . السوط الذي يجب الجلد به . اختلف في تجريد المجلود في الزنا . كيفية  
 ضرب الرجال والنساء . المواضع التي تضرب من الإنسان في الحدود . الضرب الذي  
 يجب هو أن يكون مؤلماً لا يجرح ولا يئضع . اختلف في أشد الحدود ضرباً . الحد  
 الذي أوجب الله في الزنا والخمر وغير ذلك ينبغي أن يقام بين أيدي الحكام . بيان  
 عدد الجلد في الزنى والقذف والخمر . لا يجوز الامتناع عن إقامة الحدود شفقة على  
 ١١٣ المحدود . الكلام على الطائفة التي تشهد التعذيب والمعنى المراد من حضورها . . . . .
- تفسير قوله تعالى: ﴿ الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة . . . ﴾ الآية . فيه سبع مسائل :  
 معنى هذه الآية . التزويج بالزانية صحيح . من كان معروفاً بالزنا أو بغيره فتزويج من  
 أهل بيت ستر وغرهم من نفسه فلهم الخيار في البقاء معه أو فراقه . حيثما زنى الرجل  
 ١٢٠ فعليه الحد سواء كان في دار الحرب أو دار الإسلام . . . . .
- تفسير قوله تعالى: ﴿ والذين يرمون المحصنات . . . ﴾ الآيين . فيه ست وعشرون مسألة :  
 سبب نزول الآية . للقذف شروط تسعة . اتفق العلماء على أنه إذا صرح بالزنا كان

قذفاً موجباً للحد ، واختلصوا في التعريض . لا حدّ على من قذف رجلاً من أهل الكتاب أو امرأة منهم . العبد إذا قذف حراً يجلد أربعين . الحرّ لا يجلد للعبد . اختلصوا في حدّ من قال لرجل : يا من وطئ بين الفخذين . القول فيمن رمى صبية يمكن وطؤها قبل البلوغ بالزنا . من قذف زوجة من أزواج النبي ﷺ . هل يشترط اجتماع الشهود في مجلس الحاكم . تعديل الشهود . اختلف في حدّ القذف هل هو من حقوق الله أو من حقوق الآدميين . حكم شهادة الأربعة أن تكون على معاينة . الآية تضمنت ثلاثة أحكام في القاذف : جلده ، وردّ شهادته أبداً ، وفسقه . متى تسقط شهادة القاذف؟ الاختلاف في صورة توبة القاذف . في أي شيء تجوز شهادته بعد توبته . إذا لم يجلد القاذف بأن مات المقذوف قبل أن يطالب القاذف بالحدّ ، أو عفا المقذوف فالشهادة مقبولة .....

١٢٣

تفسير قوله تعالى: ﴿والذين يرمون أزواجهم...﴾ الآيات . فيه ثلاثون مسألة : الكلام على رمي الأزواج لأزواجهم . الأعمى يلاعن إذا قذف امرأته . إذا نفى الزوج الحمل فإنه يلتعن . اختلف في الاستبراء . اللعان يكون في كل زوجين حرين كانا أو عبيدين مؤمنين أو كافرين . الاختلاف في ملاعنة الأخرس . الرجل إذا قذف زوجته بالزنا قبل أن يتزوجها أو بعد الطلاق هل يلاعن أم لا . لا ملاعنة بين الرجل وزوجته بعد انقضاء العدة إلا في مسألة واحدة . إذا انتفى من الحمل هل يلاعن قبل الوضع أو بعده . إذا قذف زوجته ثم زنت قبل التئانه . من قذف زوجته وهي كبيسة لا تحمل . إذا شهد أربعة على امرأة بالزنا أحدهم زوجها . إذا ظهر بامرأته حمل فترك أن ينفيه . إذا قالت امرأة لزوجها أو لأجنبي : يا زانيه (بالهاء) . الاختلاف في الزوج إذا امتنع من اللعان . هل للزوج أن يلاعن مع شهوده . لعان الزوج مقدم على لعان الزوجة . كيفية اللعان . من قذف امرأته برجل سماه . إذا فرغ المتلاعنان من تلاعنهما تفرقا وخرج كل واحد منهما من باب . اللعان لا يكون إلا في مسجد جامع بحضوره السلطان أو من يقوم مقامه من الحاكم . بتسام اللعان تقع الفرقة بين المتلاعنين ، فلا يجتمعان ولا يتوارثان . المتلاعنان لا يتناكحان أبداً . اللعان يفترق إلى أربعة أشياء .....

١٣٠

تفسير قوله تعالى: ﴿إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم...﴾ الآيات . فيه سبع وعشرون مسألة : ذكر حديث الإفك . الذي تولى حديث الإفك بعبد الله بن أبي المنافق . ما قاله حسان بن ثابت في مدح السيدة عائشة . هل خاص حسان في الإفك أم لا ؟ بيان من حد في الإفك . ما في قوله تعالى: ﴿إذ تلقونه بالسكتم﴾ من الأقوال . عاتب الله المؤمنين إذ لم يحكموا على هذه المقالة بأنها بهتان . القول فيمن سب أبا بكر وعمر وعائشة رضوان الله عليهم . وعيد من أحب شيوع الفاحشة في الذين آمنوا .

- التحذير من متابعة خطوات الشيطان. حلف أبي بكر رضى الله عنه ألا ينفق على منطرح ابن أئانة لوقوعه فى أمر الإفك . القذف وإن كان كبيراً لا يحبط الأعمال . من حلف على شيء لا يفعله فرأى فعله أولى منه أئاه وكفر عن يمينه . . . . . ١٣٩
- تفسير قوله تعالى: ﴿ إن الذين يرمون المحصنات الغافلات . . . ﴾ الآية. فيه مسألان . . . . . ١٤٩
- تفسير قوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً . . . ﴾ الآية. فيه سبع عشرة مسألة: النهى عن دخول بيوت الأجانب بغير استئذان . السنة فى الاستئذان . صورته إذا كان الباب مردوداً فله أن يقف حيث شاء منه ويستأذن، وإن شاء دق الباب. صفة الدق . لكل قوم فى الاستئذان عرفهم فى العبارة . هل يستأذن الرجل على أمه وأخته إذا أراد أن يدخل عليهما . . . . . ١٥١
- تفسير قوله تعالى: ﴿ فإن لم تجدوا فيها أحداً . . . ﴾ الآية . فيه أربع مسائل . هذه الآية مرتبطة بما قبلها . الإذن يجوز من الصغير والكبير . التواعد لأهل التحسس على البيوت والنظر إلى ما لا يحل . . . . . ١٥٦
- تفسير قوله تعالى: ﴿ ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتاً . . . ﴾ الآية. فيه مسألان: رفع الاستئذان فى كل بيت لا يسكنه أحد . اختلف فى المراد بهذه البيوت . . . . . ١٥٧
- تفسير قوله تعالى: ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم . . . ﴾ الآية. فيه سبع مسائل . الأمر بغض البصر عن جميع المحرمات . الأمر بستر الفروج عن أن يراها من لا يحل . ما يشترط فى دخول الحمام . . . . . ١٥٨
- تفسير قوله تعالى: ﴿ وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن . . . ﴾ الآية. فيه ثلاث وعشرون مسألة . الأمر بغض الأبصار عما لا يحل . لا تبدي المرأة ربتها للناظرين إلا ما استثنى . اختلف فى القدر الذى تبديه من الزينة . الأمر بأن تضرب المرأة بخمارها على جبينها لتستر صدرها . اختلف فى جواز نظر الرجل إلى فرج امرأته . ما يجوز إظهاره من المرأة للمحارم . القول فى نظر العبد إلى سيده . اختلف فى معنى قوله ﴿ أو التابعين غير أولي الإربة ﴾ . دخول المخنث والطفل على النساء وما جاء فيه . عورة المرأة مع عبدها من السرة إلى الركبة . لا تضرب المرأة برجلها إذا مشت لتسمع صوت خلخالها . . . . . ١٦١
- تفسير قوله تعالى: ﴿ وأنكحوا الأيامى منكم . . . ﴾ الآية. فيه سبع مسائل . اختلاف العلماء فى هذا الأمر . الكلام على الأيامى والمماليك . هل للسيد أن يكره عبده وأمه على النكاح؟ التماس الغنى فى الزواج . الآية دليل على تزويج الفقير . . . . . ١٧٠
- تفسير قوله تعالى: ﴿ وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً . . . ﴾ الآيتين . بيان أن هذا الخطاب لمن يملك أمر نفسه ، الأمر بالاستعفاف متوجه لكل من تعذر عليه النكاح بأى

- وجه . من وجد المال وتقت نفسه إلى النكاح فالمستحق له أن يتزوج . أمر الله المؤمنين كافة أن يكتب منهم كل من له مملوك وطلب المملوك الكتابة وعلم سيده فيه خيراً . معنى المكاتب لغة وشرعاً . معنى الخير . كتابة من لا حرفة له . الكتابة تكون بقليل المال وكثيره . المكاتب عبد ما بقى عليه من مال الكتابة شيء . إذا عجز المكاتب عن شيء من بدل الكتابة . الأمر بإعانة المكاتبين في مال الكتابة . صفة عقد الكتابة . ميراث المكاتب . النهي عن إكراه الإمام على الزنا . ما كان يفعله العرب في الجاهلية . . . . . ١٧٣
- تفسير قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نور السموات والأرض﴾ . الآية . معنى النور في كلام العرب . تأويل هذه الآية . اختلف في معنى قوله ﴿لا شرقية ولا غربية﴾ . . . . . ١٨٢
- تفسير قوله تعالى: ﴿في بيوت أذن الله أن ترفع﴾ . الآية . فيه تسعة عشرة مسألة : المراد بالبيوت هنا . تعظيم المساجد ورفعها . اختلف في تزئینها ونقشها . صون المساجد وتزينها عن الروائح الكريهة والأقوال السيئة وعن البيع والشراء وجميع الأشغال . اختلف في تناشد الأشعار فيها . النوم في المسجد . ماذا يقول الرجل إذا دخل المسجد . اختلف في وصف الله تعالى المسبحين . فضل المساجد . فضل من ترك البيع والشراء لحضور الصلاة . . . . . ١٨٨
- تفسير قوله تعالى: ﴿والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة﴾ . الآية . بيان أن أعمال الكفار كسراب بقيعة وكظلمات . معنى السراب والقاع . . . . . ٢٠٠
- تفسير قوله تعالى: ﴿ألم تر أن الله يسبح له من في السموات والأرض﴾ الآيتين . اختلف في معنى التسييح هنا . بيان المعنى اللغوي . . . . . ٢٠٣
- تفسير قوله تعالى: ﴿والله خلق كل دابة من ماء﴾ . الآية . بيان أن المنافقين معاندون لإعراضهم عن حكم الله تعالى . . . . . ٢٠٦
- تفسير قوله تعالى: ﴿وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم﴾ الآيات . فيه أربع مسائل . القضاء يكون للمسلمين إذا كان الحكم بين المعاهد والمسلم . الدليل على وجوب إجابة الداعي إلى الحاكم . . . . . ٢٠٧
- تفسير قوله تعالى: ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم﴾ . الآية . بيان أحوال المنافقين . . . . . ٢٠٩
- تفسير قوله تعالى: ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم﴾ . الآية . سبب نزولها . الدليل على صحة خلافة الخلفاء الأربعة رضي الله تعالى عنهم . . . . . ٢١٠
- تفسير قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم﴾ . الآية . فيه سبع مسائل : بيان سبب نزولها . اختلف العلماء في المراد بقوله ﴿ليستأذنكم﴾ على ستة أقوال . الأوقات التي يستأذن فيها . . . . . ٢١٣

- تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ... ﴾ الآية . حكم الأطفال إذا بلغوا  
 ٢١٨ ..... الحلم كحكم الرجال فى الاستئذان فى كل وقت.....
- تفسير قوله تعالى: ﴿ والقواعد من النساء... ﴾ الآية. فى خمس مسائل: معنى القواعد .  
 ٢١٨ ..... النهى عن التبرج والزينة .....
- تفسير قوله تعالى: ﴿ ليس على الأعمى حرج... ﴾ الآية . فى إحدى عشرة مسألة:  
 ٢٢٠ ..... اختلف فى تأويل هذه الآية. هل الحرج فى الغزو أو المطاعم رفع الحرج فى الأكل من  
 بيت الصديق . الصديق أوكد من القرابة. القول فى أن الآية نزلت مبيّنة سنة الأكل ..
- تفسير قوله تعالى: ﴿ إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله... ﴾ الآية . فى مسألتان.  
 ٢٢٦ ..... حال المؤمنين مع الرسول صلوات الله عليه. اختلف فى الأمر الجامع ما هو .....
- تفسير قوله تعالى: ﴿ لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم... ﴾ الآية .....  
 ٢٢٧ .....
- تفسير قوله تعالى: ﴿ إلا إن لله ما فى السموات والأرض ﴾ .....  
 ٢٢٨ .....
- فهرس الموضوعات.....  
 ٢٢٩ .....